

The image shows the front cover of an old book. The cover is decorated with marbled paper featuring a pattern of dark grey, yellow, and red veins on a brownish-gold background. The paper is worn and aged, with some areas showing significant discoloration and staining. A vertical strip of lighter, yellowish paper runs down the right edge of the cover. A small, rectangular, cream-colored label with a red border is affixed to the lower right portion of the cover. The label contains the handwritten text "MS. - 115".

MS. - 115

MS. — 115

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
McGILL
UNIVERSITY

امیر صفائی
اند



و
م
م

والاعراب

والاعراب عند
الاعراب
دلائل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انزل من السماء الفرقان وحلق من التراب
الانسان وسوى المدة بين الفقيرو الامير والسفهان
والعلوة على النبي محمد المخفوق بجماجم بني عدنان وعلمه والهاج
ذوي الكرم والاخسان اما بعد فهذه حواشي كتابنا للمصنف
وسميناها بالافتتاح بالناس بعض الاصحاب مستفيا
بالملك الوهاب قال المصنف في صدر الكتاب بسم الله الرحمن
الرحيم **اما بعد الحمد لله ذي الانظام** اما كلمة فيما معنى الشرط
ولذلك لزممت الغاء في جوابها نحو اما زيد منطلق فتدبر
عند سبويه مما يكون من شيء فزيد منطلق ثم حذف الجمله
الفعلية ثم ابدلت اما من مما فصار اما زيد منطلق ثم اقررت
الغاء الى خبر كسر اهتسهم الموالاة بين حرفي الشرط والخبر
لفظا فحصل لك اما زيد منطلق واعلم ان استعمالها في
الكلام على وجهين الاول ان يستعملها المتكلم لتبيين المحمل
على طريق الاستنباط نحو جاني الرجلان اما زيد فاكرمه واما
بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها المتكلم شارعا
في كلام غير ان يتقدم عليها كلام آخر على الثاني قوله اما بعد

2
الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما يناسب الفعل يجعل في الظروف
حاجة فان قلت لم لا يجوز ان ينصب بقوله اردت على معنى
اردت بعد الفراغ من حمد الله قلت لما منع وهو ان لان ان
تقطع ما بعد ما عن العمل فيما قبلها لان معمولها لا يتقدم عليها لا
يقال منطلق ان ويدا فمحول معمولها احق لان لا يتقدم
عليها قوله جاعل النحو في الكلام كالملاح في الطول جاعل على
بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا لعدم شرطه وهو ان
النظا بقا بينهما تعريفا وتكثير لان الاطلاق خافه فيه في
تقدير الانفصال بخلاف البدل والمبدل منه وجه التشبه
بين النحو والملاح في الكلام مصلح له وترك استعماله فيه منفرد
لكون هذا الوجه شاملا لطرفي المشبه المشبه به ومن حق وجه
التشبه كونه شاملا لهما وهذا علم فاقول من قال ان
وجه التشبه بينهما هو ان القليل من هذا العلم مصلح له كما ان
القليل من المصلح مصلح له لا لكثير منه لان هذا الوجه مختص
بالمشبه به وهو الملاح دون المشبه وهو النحو وبعد الصلوة
على نبيه وهي من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار و
المؤمنين الدعاء والنبي فاعل بمعنى فاعل من بناء اي

اخبر وسمى الرسول به لانه نخرج عن الله سبحانه خفت الميزة
بقليها ياء ثم ادعت فيها واما بمعنى المفعول من النبوت وهي
الارتفاع والشرف وسمى الرسول به لانه مشرف على
يرخلق وقلت الواو ياء ثم ادغم فيها وجمع انبياء ولوق
بين النبي والرسول ان النبي اعم من الرسول لان النبي يطلق
من له كتاب على من ليس له كتاب والرسول يطلق على من له
كتاب فقط محمد با طر سبانه عطف بيان لنبية وهو في الاصل
الذي كثر حصاله حميدة فصار علما لقادة الانبياء والكثرة
حصاله حميدة **قوله سيد الانام** مجرور على الوصفية لمحمد واصل
سويد قلبت الواو ياء وادعت الياء في الياء لما ثبت في
في قاعدة التفرقين ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت
احدهما بالكون قلب الواو ياء ثم ادعت الياء في الياء
والانام البشر وبعد الصلوة على آله اهل اهل بدليل تفرقه
اهل قلبت الراء الشاهمة لقرب محبتها ثم قلبت الهمزة الفاء
لكون ما قبلها مفتوحا فصار ال وقيل اصد اول قلبت الواو
الفال تحركها وانفتاح ما قبلها فصار ال وبعد الصلوة على الصلابة
الاصحاب جمع محب وهو جمع الصلابة وهي المصدر في الاصل
مثل زيد

3
وارتداد والافادة وقوله مؤيدى لاسلام اضافة خبره معنوية
لان اسم النى على منها بمعنى الماضى فيكون وصفاً للاصحاب
المؤيد المقوى اصله مؤيد بن سقطت النون للاضافة تليداً
يلزم اجتماع الضدين وحذفت الياء لفظاً ولكنها في الخط
ثابتة لئلا يلبس الجمع بالمفرد والفاء في **قوله** فان الولد
الاخر جواب اما وهو اعنى ان من انحر والمبشاة بالفعل بسندى
الاسم منصوباً والخبر مرفوعاً واسمه الولد والاخر صفة
اعنى **قوله** لازل كما سمع مسعوداً مع سابقها جملة معترضة بن اسم
ان خبرها وهو **قوله** ارد ان المنطه ولا محل لها من الاعراب والجملة
المعترضة هي التي توسط بين اجزاء الجملة المستقلة ليفيد
معنى يتعلق بها او باحد اجزاها والجملة المعترضة هنا توسطت
بين اجزاء الجملة المستقلة وهي اسم ان وخبره وتفيد معنى يتعلق
باحد اجزاها وهو اسم ان والوجه في الاعراب ان يقال ان لازل من
الافعال الناقصة بسندى الاسم مرفوعاً والخبر منصوباً واسم خبره مسكن
فيه راجع الى الولد وخبره كالسمة ومسعودا بدل منه والكافي فيه تخمّل ان
يكون حرفاً او اسماً اما اذا كان حرفاً فيكون متعلقاً محذوفاً تقديره كاي
كالسمة واما اذا كان اسماً فيكون بمعنى المثل وانما قلنا والوجه لان فيها

هجران و هو ان يقال ان اسم لازل غير مكتمل فيه راجع الى الولد
وخره مسعود او كما سمع قال من هذا ان الوجه الذي ذكرنا
اولا الوجه لعدم لزوم تعيد الدعاء بخلاف الثاني لازل ذ
لك الولد التي هو اهل الخير مودود اي محبوبا وبجارد
والمجور اعني الى اهل الخير متعلق بالمودود واما قوله **لما اسم**
استظهر اي الولد الاعز مختصا لاقتناء ظرف بمعنى حين
لانها اذا دخلت على الما في يكون ظرفا بمعنى حين واذا دخلت
على المضارع تكون جازمة نحو لما يخرج واذا دخلت على غيرهما
تكون بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ
اي ما كل نفس الا عليها حافظ وقطع هي ههنا وقد دخلت
على الما في فلا جرم ان تكون ظرفا بمعنى حين والعامل فيها
اردت فان قلت لم لا يجوز ان يكون العامل فيها
استظهر قلنا لانه مضاف اليه ولا يجوز ان يعمل المضاف
اليه في المضاف ولما كشف اي الولد عنه اي مختصا لاقتناء
بحفظه اي بسبب حفظه ففعله القناء اي قنائه والقناء
ما تغطي به المرأة راسها وفعله بقية و اراد بكشف الولد ايا
اذاله لجهل عنه لانه حجاب لفعله القناء والمصدر اعني لحفظ

يحمل

٦
يحتمل ان يكون مضافا الى المفعول وذكر الفاعل متروك
وان مضافا الى الفاعل وذكر المفعول متروك تقدير الكلام
على الاول وكشف عنه بحفظه المختصر الولد وعلى الثاني وكشف
عنه بحفظه الولد المختصر ولما احاط اي الولد بغير دانه بما
يل المختصر حفظا وهو منصوب بعلانه غير يعني الفاعل اي
احاط بغير دانه ولما اتقن اي الولد ما فيه اي الذي حصل
في المختصر وكجار والبحر وراعى من النحويين للموصول وانه
منصوب المحل علانه حال من الاسم الموصول او من الضمير المكنى
في الطرف والعامل فيه اتقن ان كان حالا من الاسم المو
صول او الطرف المستقر ان كان حالا من الضمير المكنى
في فيه قوله معنى ولفظا منصوبان علانهما غير ان بمعنى
المفعول اي صدد اتقن معنى ما فيه ولفظه واعلم ان
بعض الاستاذين عن هذا فراء كتما هذا الموضع قال اما
نقول قاعدة يعرف بها التميز بمعنى المفعول وهي ان التميز
بمعنى الفاعل الى اخذته ولفظه الى افاعل فعل ويكون
بمعنى المفعول اذا اخذته ولفظه الى مفعول فعل وبجمله اعني
اردت ان المظنه تقدير اردت تلميطه وقت استظها ر

جميع العلم

انوار ما عمل فيه مدفوعة المحل على خبرية لان وهو اعنى المظنه
يكتمل ان يكون اطعمه لانه يكون به عن الاكل ويكتمل ان
يكون بعنى احرى لانه لان التلخيص قد ينضم مع
التحريك والكجار والجور اعنى من كلام الامام المتحقق متعلق
متعلق بان المظنه ومن كلام الجبه المدقق يقال لله جل العالم
بتجيه الكلام خبر والفتح والكسب لغتان وقيل ومقلوب
من بحر لان العالم كما ان البحر مجمع الماء والعلم الماء وكلها
سبب للحياة وتما بدل على كون العلم سببا للحياة قول
الشاعر من صار بالعلم حيا لم يميت ابدأ قول ابن بكير وريانه
بدل من الامام قوله عبد القاهر وور على انه عطف بيانه
واما قوله ابن عبد الرحمن الجاني فيجور على انه صفة له
مضاف اليه ودعي عبد القاهر بقوله سقى الله كي يسقى
الله شرابه وهو منصوب المحل على انه مفعول ليسقى ويقول
جعل الجنة اي ليجعل الله الجنة مشواه اي موضع اقامته و
وهو منصوب المحل على انه مفعول ثان بجعل ومفعول الاول
الجنة حتى يعلق بطبعه اي بطبع الولد من لفظه الكلوي الحلو
على انه صفة لقوله من لفظه وهو نقيض المر والاسم الموصول

الاضافة اعنى

اعني ما في قوله ما يتفر منه اي ما يعلق بطبع الولد الذي
يتفر والضمير المجرور المتصل في قوله منه عائد الى الموصول
و هو فوج المحل على انه فاعل يعلق بناسخ النحو بالرفع على انه فاعل
يتفر وهي جمع يسع وهو العين الماء فان قيل ان قوله
حتى ممتنع على الفعل لانه من الحروف الجارة وهي مختصة بالاسم
فكيف دخل عليه قلت نعم الا ان الفعل بعد مو تقدير المصدر
بتقدير بان المقدر تقديره حتى ان يعلق و هو دخل حتى
على الاسم تقديره فان قيل ان من الواجب في حتى ان يكون
ما بعده جزءا لما قبلها ليفيد قوة او ضعفا وما بعده حتى
همها ليس بجزء مما قبلها قلت نعم الا ان ما بعده ما
في قوة الجزء مما قبلها لان العلق لو ازم التلميظ فيفيد
قوة همها لان العلق بالطبع اقول منه والنظر في قوله
فتنظرت في محقراته المظبوطة بمعنى الفكر لان النظر والاستم
مع في يكون بمعنىاه ومع على يكون بمعنى الغضب ومع
الى يكون بمعنى رؤيه ومع اللام يكون بمعنى رحمة والفر
المجرور المتصل بالمختصات راجع الى عبد القاهر والمظبوطة
مجرور بانه صفة لها فان قيل ان المظبوطة لا يجوز ان

ان يكون صفة للمختصات لعدم شرطها وهو التوافق
بينهما وبين الموصوف لان الموصوف ههنا جمع والصفة
ليست كذلك فالجواب عنه مبنى على معرفة مقدمة وهي
ان الصفة اذا سئلت الى ضمير الجماعة كان حكمها حكم
الفعل وكما جاز ان يقال النساء جازت او حين على
صورة الجمع والواحد كذلك جاز ان يقال النساء وجاءت
وجاءيات واذا عرفت تلك المقدمة عرفت الجواب واما
اختيار المصنف الواحد مع ان الواحد والجمع جازان فلكونه
اخضر من الجمع وايضا فلذا الاشكال واراد على قوله دون
كتبه المبسوط وجوابه ما قلنا انفاً والفاو في قوله فوجدت
للعطف على قوله فنظرت المعطوف على قوله اردت اكثرها
اي اكثر مختصاته تعاورا اي تداولا بين الائمة المائتين و
والجمل والائمة وجدت ههنا يجوز ان يكون بمعنى صدقت
فاذن يكون اكثرها مفعولاً والائمة والجمل والائمة بدل آمن
بمعنى علمت فح يكون اكثرها مفعولاً اولاً والمائتين مع ما
ما بعد مفعولاً ثانياً واما قول تعاورا فمنصوب على التمييز
على كل اقليم التقديرين فاستطعت ان اكلفه اي الولد جميعها

اسی جمع الکتاب الثلثة و هی المائة والجمل والستة بنصب جمعها
على انه مفعول ثان لان اكلفه ومفعول الاول الضمير البارز
المتصل به وهو اعني استطلعت مأخوذ من طال بطول
وهو لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا كما
سكتت به واستطلعت ان حمداً ای الولد رفعها ای رفع
الکتاب الثلثة وهو اعني رفعها منصوب على انها مفعول
ثان لان احمد ومفعول الاول الضمير البارز المتحرك المتصل
به والمصدر اعني كرايمه في قوله كرايمه ما فيها مضاف
الى المفعول وذكر الفاعل منزوك تقديره كرايمه ما فيها
اسی في الکتاب الثلثة والضمير الذي يرجع الى الموصول مستكن
في الظرف وهي منصوبة على انها المفعول لها والجار والمجرور
اعني قوله من الاشياء المعادة ای من المكررة بيان
للموصول وان في قوله وان كانت لا تخلو لموصل والجار
والمجرور وفي قوله من الاغادة متعلق بقوله لا تخلو فانصفت
منها ای من الکتاب الثلثة وهو اعني استصفت مأخوذ
من الصفا وهو لازم فلما نقل الى باب الاستفعال صار متعديا
كالاستطلعت ومفعول قوله هذا المختصر والتوین في قوله و

وَنَقِيتَ عَنْ كُلِّ مِنْهَا عَوْضٌ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَتَقْدِيرُهُ
وَنَقِيتَ عَنْ كُلِّ مِنْهَا وَاحِدٌ مِنَ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ وَمَا فِي قَوْلِهِ
مَا تَكَرَّرَ مَصْدَرِيَّةٌ بِمَعْنَى التَّكْرَارِ وَلَا بِحَسْنٍ أَنْ يَكُونَ
مَوْصُولَةً لِسَلْبِ بَلْزَمِ نَعْيِ الْمُتَكَرِّرِ وَهُوَ غَيْرُ مُفِيدٍ وَأَنْخَافُنَا
وَلَا بِحَسْنٍ وَلَمْ نَقْلُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْصُولَةً بِحَذْفِ
الْمُضَافِ وَيَكُونَ التَّقْدِيرُ نَقِيتَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا تَكَرَّرَ
مَا تَكَرَّرَ اسْتِقْلَالًا لِلْمَعَادِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ
أَوْ عَلَى الْحَالِ وَالْمَعَادُ هُنَا لَيْسَ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ بَلْ هُوَ مَصْدَرٌ
بِمَعْنَى التَّكْرَارِ مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا وَأَعْرَابُ اسْتِقْلَالًا كَأَعْرَابِ اسْتِقْلَالٍ
فِي جَوَازِ الْوُجْهِينِ وَالْمَعَادُ فِي قَوْلِهِ لِلْمَعَادِ مَصْدَرٌ وَالْأَلْفُ
وَالْإِلَامُ فِي عَوْضٍ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَالتَّقْدِيرُ نَقِيتَ عَنْ كُلِّ
مِنْهَا لِأَجْلِ اسْتِقْلَالِ أَحَالِ كَوْنِ اسْتِقْلَالِ إِفَادَةِ التَّكْرَّرِ
لِاسْمِ مَفْعُولٍ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَلْزَمَ الْإِسْكَابَ عَلَى الْحَذْفِ
بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مَصْدَرًا وَانْتِصَابَ غَيْرِ مَدْخَرٍ عَلَى الْحَالِ
مِنْ ضَمِيَةِ الْمُكْلِمِ الْمُتَّصِلِ بِاسْتِصْفِيَةٍ وَهُوَ أَعْنَى مَدْخَرٍ
يَعْمَلُ عَمَلُ فَعْلٍ وَلِذَلِكَ كَانَ قَوْلُهُ فَضِلَ النَّبِيَّةُ مَنْصُوبًا وَالجَارُ
وَالْمَجْرُورُ أَعْنَى فِي رِعَايَةِ عِبَارَاتِهِ الْفَصِيحَةِ الْفَصِيحَةِ مُتَعَلِّقٍ

قوله غير مدخر والضمير المحرور المتصل راجع بعد الظاهر ولم اطلو
لم الزك ذكر شيء من سائلها اى من سائلها الكتب الثلاثة
وحل الموصول في قوله الا ما ند او شاع فيما بينهم وانتشر
اما منصوب اى لم اطلو ذكر شيء الا اطلو ذكر ما ندر واما محرور
على انه بدل من شيء في تقدير الكلام ولم اطلو ذكر شيء الا اطلو
ذكر ما ندر والذكر الذى قدرناه غير لذكر الحاصل في قوله
ولم اطلو ذكر شيء اذا كان بدل من ذكر شيء وعينه اذا كان بدلا
من شيء فافهم او من سائلها فتقدير الكلام لم اطلو ذكر شيء
من المسائل التى ندرت فان قبل لم لا يجوز على تقدير ان يكون
محل الموصول محروراً بان يكون بدلاً من الضمير المتصل بالسائل
اجيب لفساد المعنى وكذا محل في قوله ولم افرد فيه شيئاً اجنبياً الا
ما كان بالزيادة حرّاً اما منصوب على الاشياء او على البدلية
من شيء والضمير المحرور المتصل بالنظر راجع الى هذا المختص
التقدم ذكره وكان من الافعال النافعة يستدعى والجواب
ضمير المستكن راجع الى الموصول وخبره حرّاً والجواب وراعى
بالزيادة يتعلق بقوله حرّاً وترجمته اى سميت بهذا المختص
بكتاب المصباح وأشار الى وجه التسمية به بقوله ليس فصح بانوا ره

اي بانوار هذا المختصر في النحاسة في هذا المختصر كتاب المصباح
ليستفي بانوار هذا المختصر كما يستضي بانوار المصباح ويستفي
اي يغتم بعمائم اثاره اى اثار هذا المختصر وكسرة اى طوية
وجعلته مشتملا على خمسة ابواب وجه الاختصار ان يقال ان ان
المجوث عنه في هذا الكتاب لا يح من ان يكون موقوفا عليه
المباحث الاربعة لو لم يكن وان كان الاول فهو الباب الاول
وان كان الثاني فلاح اما ان يكون البحث فيه من حيث العالمية
او لم يكون فان كان الاول فلاح من ان يكون لفظيا او معنويا
فان كان لفظيا فلاح من ان يكون قياسيا او سماعيا فان
كان قياسيا فهو الباب الثاني وان كان سماعيا فهو الباب
الثالث وان كان معنويا فهو الباب الرابع وان كان الثاني
فهو الباب الخامس وعدنا بقوله الباب الاول في الاصطلاحات
النحوية الباب الثاني في العوامل اللفظية ^{النحوية} الباب الثالث في العوامل
مل اللفظية السمعية الباب الرابع في العوامل المعنوية الباب
الخامس في فصول من العربية لما فرغ من تعدادها شرع في
بيانها فقال الباب الاول في الاصطلاحات النحوية فان قيل
ان المضيد لا يشنى ولا يجمع فكيف جمع بينهما والجواب عنه من
وجهين

وجهين اما اولاً فهو ان المراد من قولهم ان المصدر لا يشتق
 ولا يجمع وهو المصدر الذي لا يكون بمعنى الغير اما اذا كان
 بمعنى الغير فيجوز ان يشتق ويجمع والاصطلاحات ههنا بمعنى
 الاصطلاحات واما ثانياً فلان المراد منه هو المصدر الذي
 لا يقصد به الانواع المختلفة اما اذا قصدت فيجوز ان يشتق
 ويجمع والمراد منه ههنا الانواع المختلفة وعرف الكلمة بقوله
كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة وانما كل لانه
 لولم يأت بها يلزم الفساد بيان لزوم الفساد ان لفظة لفظة
 عام يتناول زيدا وعمراً وبكراً وغيرهما والدلالة صفة
 عامة موجودة في زيدا وعمراً وبكراً وغيرهما فاذا قورن
 الصفة العامة بلفظ عام فيستخلص ذلك اللفظ في عمومها
 فلو قال لفظة دلت الى اخره لكان معناه جميع اللفظة
 الدلالة على معنى مفرد بالوضع كلمة وليس كذلك بل كل
 واحد منها كلمة فانه بكلمة كل ليس لول الفساد لان الكل
 لاحاطة الافراد فيكون 2 معنيته كل واحد من اللفظة
 الدلالة على مفرد بالوضع كلمة فاستقام الكلام وقيد
 لان بهذا التعريف معنى بالحد وهو لا يحصل الا بذكر الاجزاء

الداخلية في المائتين فائت بكمية كل حنة تحيط تلك الاجزاء
الداخلية فيها ومن هذا اعلم عدم وزود الاعمدة اضرها ان
يقال كلمة كل غير واقعية موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة
طه الافراد والموقع موقع التعريف والتعريف انما يكون
للتحقيق لا للافراد فان قيل لم قدم تعريف الكلمة عليها
مع ان المقصود من التعريف الموقوف قلنا لا ثمرة الموقوف
اقدم من معرفة الموقوف طبعا فقدمه وضعاً ايقاعاً للموا
قعة بين الوضع والبطع فان قيل لم قدم الكلمة على الاعراب
والبناء مع ان المقصود من العلم النحو الاعراب والبناء اجيب
بانهما عارضان على الكلمة وهي معروضة والعارض لا
يتصور بدون المعروض فيكون اعلم ولهذا اقدمتها
عليها اعلم ان البحث في هذا المقام موقوف على اربعة
اقسام الاول في هل اجزاء التعريف واجزاءه خمسة
احدها اللفظية وثانيها الدلالة بفتح الدال وكسرهما وثالثها
لشها المعنى ورابعها المفرد وحامسها الوضع اما الاول
اعني اللفظ فهو في اللفظة الرمي يقال لفظه الحمى الدقيق
ان رمة في الاصطلاح هو الصوت بالقوة او بالفعل

يقصده

٩
يقصد به حصول حرف قضا عداً وعرفه بعض النحاة
بأنه ما سلفظ به الانسان اذ في حكمه هملاً كان او مستملاً
وفي نظر لانه يلزم ان يكون الحركات الاعرابية لفظاً لحد
عليها وصدق عليها بوجوب صدق الكلمة عليها لانها ح
لفظة ولت على معنى مفرد بالوضع اى الفاعلية والمفعولية
والاضافة فان اجيب عن النظر المذكور بان المراد من
اللفظ مستقل اى شئ يتلفظ به من غير الاتصال بشئ
اخر والحركات الاعرابية ليست بهذه المثابة قلنا لا يخرج
كثير من الاسماء والحروف كياء الضمير والفاء وواو
وكياء النسبة والتصفية وغير ذلك واما الشئ اى الدلالة
فهى في اللفظة عبارة عن الاتصال الطريف المستقيم
وفي الاصطلاح فهم المعنى من اللفظ اما الثالث اى المعنى
فهو في اللفظة وفي الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ واما
الرابع اعني المفرد فهو في اللفظة الواحدة وفي الاصطلاح عبارة
عما لا يدل جزء لفظ المرئب المسموع على جزء على معناه
وعدم دلالة عليه امالانه لا جزء اول اصلاً كت علماً اول جزء
لكن لا يدل على جزء المعنى كزيد علماً اول جزء يدل على جزء
الجزء

المعنى لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود كعبد الله اذا
سمي به اوله جزء يدل على جزء المعنى المقصود لكن يكون
بدون القصد كالحيوان الناطق اذا كان علما شخص انسان
والخامس اعني الوضع فهو في اللفظ ظاهر واما في الاصطلاح
تخصيص الشيء بشئ من ذكره او حصر الشيء الاول فهم
الشيء الثاني القسم الثاني في اللاحقة اذ ان اعلم ان المضاف
يقول لفظ مجرد اعني التاء قد احتزر عن الدوال الرابع
المشاركة للكلمة في باقي القيود وهي المحلوط والعقود
والاشارة والنصب والتاء الحاصلة في اللفظة قد
احتزر عن عبد الله علما لان التاء فيها للوحدة وعبد الله
ليس كذلك ولكنها شاملة للمهمات ويقول دلت على معنى
قد احتزر عنها لانها ليست بدلالة على المعنى ودخل فيه نحو الرجل
ويقول والثاني المذكورة مع الآدمية ولكن غلط العام والدال
على المعنى بالطبع او بالفعل داخل فيه وقوله بالوضع يخرجها
القسم الثالث في الأسس مع الاجوبة اعلم ان المقابل ان
يقول ان ذكر المفرد مستدرك لان التاء في اللفظة يفني عن ذكر
للاحترار عن نحو الرجل وهو قد خرج به لانه ليس بلفظ واحد

والجواب عنه ان المبر ليس على ما قلت اذ اللفظ الواحد
 صادق على مثل الرجل شدة اتصال الحرف بالاسم و
 مجاوزة العامل عنه اياه عند مجيء العامل في تعريف الكلمة
 فلما قال مفرد خرج عنه فان قيل ان ذكر التاء في اللفظ
 مستدرك لا ذكر المفرد يعني عن ذكر لان المعنى المفرد لا يكون
 الا مدلولاً للفظ واحد فالجواب عنه ان عبد الله اذا سمي به
 رجل يدل على معنى مفرد والشخص المسمى به مع ان اللفظ
 مستدر فلو لم يدخل التاء لدخل عبد الله في تعريف الكلمة
 فلما ادخل خرج عنه وسائل ان سائل بان التنوين
 الغاي في معنى يعني عن ذكر المفرد لان التنوين فيه للوحدة
 فلما قال على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحداً
 الجواب عنه ان التنوين اغايفه اذا كان الواحد الا
 على المفرد وليس كذلك لان الواحد عام والمفرد خاص
 ولا دلالة للعام على الخاص باحدى الدلالة المعنوية وانما
 قلنا ان الواحد عام والمفرد خاص لان الواحد قد يكون
 مركباً والمفرد لا يكون مركباً وللمعترض ان الواضع يعني
 عن ذكر المعنى لانه لا يكون الا المعنى ويمكن ان يجاب

عنه بان يقال نعم الا ان دلالة عليه بالالتزام والدلالة
الالتزامية مجهورة في تعريفات فان سئل سائل بان
هذا التعريف منقوض بالضمانية المستمرة في الافعال فانها
كلمات مع انهما ليست بالفاظه الجواب عنه انه لا تم انهما
ليست بالفاظ لان المراد من اللفظ اعم من ان يكون
ملفوظا به لفظا وحلما فان تلك الضمانية وان لم يكن
ملفوظا بها لفظا الا انهما ملفوظ بها حلما بدليل استناد
الفعل اليها وتأكيدا والعطف عليها والبدل عنها
غير ذلك والقسم الرابع في الاعراب فتقول قوله كل لفظة
مبتداء وقوله دلت على معنى مفرد بالوضع صفتها والجار
اعني على والياء في المعنى والوضع يتعلقان بدلت وقوله
فهى مبتدأ ثان وقوله كلمة خبر المبتداء الثالث مع خبره جملة مستحقة
في الرفع بانه خبر للمبتداء الاول وانما دخلت الفاء في قوله
فهى كلمة لان المبتداء اذا تضمن مع الشرط جاز دخول الفاء
في الخبر وذلك اذا كان السام موصولا صلته فعل او ظرفا كقوله
والذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سعة او علامة عليهم
اجرتهم وقوله تعا وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة

باحدهما نحو كل رجل يابئني او في الدار فله درهم وقوله فهي
 كلمة من قبيل المبتداء النكرة موصوفة بالفعل وانما توسط
 الضمير بين المبتداء والخبر للحم لا يري انك اذا قلت زيد عالم
 لم ينرم لنفي العلم عن غيره واذا قلت زيد عالم ^{هه} قوله ما عالم الا
 زيدا وليس معنى الحمد الا بهذا واجمعها اي جمع الكلمة كلمات وكلم
 وانما بين المصنف الجمع مع انه وظيفة التصرفين اما تصديقا لقوله
 غير مدخر فضل النصيحة واما الدفع وبهم من يتوهم ان الكلام جمع
 الكلمة كالكلمات اعلم ان الكلمة واحد الكلمات فقط لا
 لكلم ايضا هو زعم المصنف اذ لو كان الكلم جمعا لانت الضمير العايد
 اليه وليس كذلك كقوله نقا بحرفون الكلم عن مواضعه
 ولانت وصفة ايضا لكنه لم يؤنث كقوله نقا اليه يصعد
 الكلم الطيب وسهي عايد اي الكلمة باعتبار ما صدقت الكلمة
عليه ثلثة انواع احدا سمي وثانيهما فعل وثالثها حرف وجعل
 اما ان يقال كل كلمة لايح اما ان تدل على معنى في نفسها او لا
 الثاني الحرف الاول اما ان يقتصر باحد لا ازمة الثلثة او لا
 الثاني الاسم والاول الفعل واما ان يقال كل كلمة لايح من ان
 يكون مستقلا بنفسها او لا الثاني الحرف واما الاول فللايح اما ان

ان بعثت باحد الازمنة الثلاثة او لا الثلاثة الاسم والاول
الفعل واما ان يقال كل كلمة لا يحسن ان يكون ركناً للاسناد او لا
الثاني هو الحرف واما الاول فليحسن اما ان يكون قابلاً له بطريق
اولا الثاني هو الفعل والاول هو الاسم فان قيل لتقدم الاسم
على الفعل والحرف قلت انما قدمه لكونه مسنداً او سنداً له وغيره
لا يكون سنداً له فالاسم ما جاز ان يحدث عنه والفقيه المحرر المتفصل
راجع الى الموصول اعلم ان الاسناد اعتمد من الاخبار والحديث
لصدق الاسناد على المستكن في الفعل الامر والنهي بخلاف الاخبار
والحديث فانهما لا يصدق عليهما لانهما لا يثبتان الصدق
والكذب ولا يثبتانها واذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف لو
قال الاسم ما يقع مسنداً له او في معنى السند اليه لكان اصبوب
وتمشيد الاسم بقوله كزيد والسلم والجمل فانك تجزع عن زيد
بالخروج في قولك خرج زيد وعن السلم بالحسن في قولك السلم حسن
وعن الجمل بالبيع في قولك والجمل بيع اشارة الى ان الاسم
ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى قائم بذاته كزيد ولا اسم
معنى وهو الدال على معنى غير قائم بذاته وهو على ضربين احدهما
وجودي كالسلم والاخر عددي كالجمل ثم علم المصنف ان من الاسماء

ملا يجوز ان يحدث عنه اردفه بقوله او كان الاسم في معنى ما

يحدث عنه ليكون شاملا اسماء اللازمة للظرفية كازا واذا و

متى ونحوها نحو حيث فانك لا يحدث عنها اى عن اذ واذا ومتى

ونحوها للزوم ظرفيتها اى ظرفية اذ واذا ومتى ونحوها ومحل الاسماء

اللازمة لها منصوب ابداً ولو احدث عنها يلزم ان يكون مرفوعا

فيلزم ان يكون الشئ الواحدة منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة

وهو متمنع ولكنها اى اذ واذا ومتى ونحوها في معنى الوقت بما

يحدث عنه اى من اسم الذى يحدث عنه في قولك مضى الوقت

بانه مضى وفي قولك طاب الوقت بانه طاب وفي قولك اتسع المكان

فانه بانه اتسع وفي عدة از من الاسماء اللازمة للظرفية وبديل

عليه قولهم ان از في قول نعم واذا كنتم قليل مستقيمين

في الارض منصوب المحل لوقوع الفعل ولو كان لازما للظرفية

يكون الفعل واقفا فيه لا عليه في قوله نعم واذا قال ربك منصوب

المحل بوقوع الفعل المضمرة عليه وغير ذلك وكذا في عدة اذا منها

نظرا لانهم قالوا ان اذا في قول الله وبعد عذ بالهاسف نفسي

من عذ اذا راح اصحابي وليست بمراتب مجرور المحل على البدلية

من عذ ولما فرغ عن تعريف الاسم شرع في بيان علاماته

نظرا لانه

فقال ومن علامات اللفظة دخول الالف واللام عليه وانما
اختص دخولهما بالاسم لانها يفيده التعريف ويدخلان فيما هو
صالح له وهو الاسم لان الفعل غير صالح له اذ وصفه بالتنكير و
اما قول الشاعر ويستخرج اليه بوع من نافع قاريه ^{ومن} حجر مشيخة
التي قطع فشاذا لا يعتبر به مثل ما دخله الالف واللام نحو النعام
والفرس واورد مثالين احدهما من ذوى العقول والآخر
من غير ذوى العقول ومن علامات اللفظة دخول حرف الجر
كزيد وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لان الشره وهو الجر
اختص له اذ الجر وربحرة في المعنى في نحو قوك مررت بزيد
^{لان المعنى} مكره وربه والفعل لا يكون مبحرة اذ وصفه الواضع لان
بحرته دائما فلو لم يختص دخول حرف الجر به لزم تحلف الالف
عن مؤنث وهو محال ومن علامات اللفظة دخول التنوين
مثالها دخل التنوين نحو زيد ورجل وانما اختص دخول التنوين
بالاسم لانه على ستة اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين
العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين التثنية وتنوين
الغاية والاربعة الاولى مختصة به اما تنوين التمكن فله فارق
بين المنصوب المنصرف وغير المنصرف وذلك غير متصور ^{الا} لان الاسم

لان الصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم واما تنوين التثنية
 فلانه يدخل على الكلمة ليدل على تنكير ما هو صالح للتعريف
 وذلك لا يكون الا في الاسماء له وام نكارة ^{الفعل} وعدم صلاحية
 تعريف له وهذا التنوين لا يوجد الا في الاصوات والاسماء
 الافعال واما تنوين العوض عن المضاف اليه فلانه يدخل
 على المضاف عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذ وحيد والنمل
 لا يقع مضافا حتى يدخل ^{هذه} التنوين عليه عوضا عن المضاف اليه
 وانما قلت انه لا يقع مضافا حتى يدخل لان وضعه للإبهام
 فلو عرف او تخصخص بغيره نقض الغرض فلم يصف
 للتعريف والتخصيص وكذا لا يجوز اضافة للتخفيف لانه
 انما يحصل بحذف التنوين او ما يقدم مقامه ولا يوجد هو
 في الفعل ولا قائم مقامه فلم يصف للتخفيف واما تنوين
 المقابلة كالتنوين الذي في مسلمات فلانه مقابل وعوض
 عن النون الذي في الجمع السلام نحو مسلمون ولما لم يجمع الفعل
 لم يدخل ^{هذه} التنوين عليه واما التنوين التثنية وهو ما ينوب
 مثاب حرف الاطلاق اى حرف المد الذي يقع اخر الالفاظ
 بحسن الانشاء وترك التفتي اذا النون وان كانت

فيها الغنة لكنه ليس فيها من استداد الصوت بخلاف
ما في الالف واختيها وذلك نحو قول الشاعر اقل اللوم عادلا
والعتابن فقول ان اصببت لقد اصها بن والاصل عتابا
واصا با وتسوين الغاء وهو ما يلحق القافية المقيدة بالكون
في نحو قول رؤبة وقائم الاعماق خاوس المنحة والوقف المحفوف
فزيدت النون فصار المحقق من مشبة والاعلام لما مرع الخقق
فلا اختصاص لهما بالاسم اذا المقصود من وضعها هو ترك
الترنم في الاول والدلالة على الوقف في المثال وبهذا المعنى
ليس عمه بخصوص به فالمراد بقوله والتسوين الاربعة
الاولى دون الاخيرين ولما فرع عن الاسم وعن علاماته
شرح الفعل فقال الفعل ما دخل قد وسوف والسين
بهذا التعريف بالخاصة وانما اختص دخول قد به لانه وضع
لتقريب الماضي من الحال اذا دخل على الماضي ولتقليل الفعل
اذا دخل على المستقبل غالباً كما فيلزم دخوله في الفعل لا
متناع دخوله قد الا في الماضي والمستقبل واما وجه
اختصاص سوف والسين فيهما وانما وضعنا لان استفاد
منهما معنى المستقبل والاستقبال متمنع الا في علم يختصا الآ

مثل مثال
 منها في المستقبل ما دخل قد خرج مثال ما دخل سوف
 نحو سوف يخرج ومثال ما دخل السين نحو سيخرج قال
 صاحب المقاليد وانما ذكر المصنف السين موقفا لا لا شيء
 استقبال والطلب واصابة الشئ على صفة والتحول
 والوقف بعد كاف المؤنث ويسمى سين الكس كسمة نحو
 سيخرج وسجله السجاده والسنن السنيث واكرسكس
 فلا بد من ذكره موقفا بتعريف عهد لينعين سين الاستقبال ثم
 كلامه وقد فرق البعض بين السين وسوف زيادة في
 نأخر لانه السين قلت بهذا دعوى مجردة عن دليل ومردود
 ايضا لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن معنى
 واحد في وقت واحد فصح بذلك توافقها وعدم تخالفها
 ومن ذلك قول نعا وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما
 وقول نعا امنوا بالله واعتصموا به فسد خلهم ربهم بهرمة
 من فانهما في الآيتين استعمال بمعنى واحد في وقت واحد
 وهو الحشر لكن الفرق وهو ان يقول السين فرغ سوف
 فمن استعمال سوف نظرا الى الاصل ومن استعمال السين
 نظرا الى الجاز والاختصار لا يقال السين ولو كانت فرغا

لها كانت قليلة الاستعمال بالنسبة اليها لانا نقول ان
من الفروع ما تفوق الاصل بكثرة الاستعمال نحو نعم وبئس
فانهما فرعان نعم وبئس بكثرة العين فيهما وبما اكثر استعمال
عليهما كذا قال الشهاب الدين في شرح الزينة وما دخل حرف
الجزم وجه اختصاص وف الجزم بالفعل هو ان اثره وهو الجزم
واختصاص به كما اختصاص الجر بالاسم فلو لم يخصص وف الجزم لزعم
تخلف الاثر عن المؤثر وهو ممتنع مثال ما دخل حرف الجزم نحو لم
يخرج وما اتصل به اي بالفعل الضمير المرفوع واخترز بالمرفوع عن
المضروب والمجور فان المضروب ليس يختص به بل يتصل به فعل
وبالحروف كقوله ربك واتنى وبالله ايضا عند الشيخ عبد القاهر
ح كقوله الفار بك والصار به والمجور لا يتصل بالفعل اصلا وانما يتصل
بالحرف والله كقوله ربك وعلا مك ولقائل ان يقول ان
اتصال الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل لانه لو كانت من خواص
الفعل لما اتصل بغيره اللازم باطل لانه قد يتصل بالله كما يتصل به
به نحو ونضارب اي ضارب ههنا فالملزوم مثله لان بطلان
اللازم يستدعي بطلان الملزوم فوجب عليه ان يثبت قيدا
اخر وهو البازل للاختصاص عن الضمير المرفوع المستكن في الاسم

الاتصال

ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الاتصال اللغوي والضمير
المرفوع المستكن في الاسم لا يتصل به لغة لعدم ظهوره في شكل
وانما اختص واتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل لامتناع شوبتها
في الاسماء وحروف واما في حروف فظاهرا واما في الاسم فلا يراها
لوانتصل بالاسم يلزم اجتماع الفسيفس في المشي والواو بين في الجمع فلم
يتصل به في الواحد ايضا اجراء للباب على وتيرة الاطراد وانما مثل
المفرد اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل بثلاثة امثلة وهي قوله
خو اكرم مت واكرم ما واكرموا الاشارة الى ان آخر الفصل عند اتصال الضمير
المرفوع به قد يكون ساكنا كالاول ومفتوحا كالثاني ومرفوعا كالثالث
واما انصل به ثانيا، الثاني الساكنة برفع الساكنة على الوصفية للتاء و
واحدة بالساكنة من المتحركة لان المتحركة لا تدخل على الفصل بل تختص بالاسم
وانما اختص الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم للتعاقل باعطاء الخفيفة وهو الساكنة
على الثقل وهو الفعل لدلالة على الحدث والزمان والفاعل وباعطاء الثقل وهو
المتحركة على الخفيف وهو الاسم مثال ما اتصل به ثانيا، الثاني الساكنة في تفرقة
وانما اورد بعد قوله نصرت ونهت وبشت لان فعليتها خلافا والصحيح
فعليتها وادخلها ما هو من علامات الفعل بثلاثة امثلة وجه الطرح على ثلثة امثلة
لان الفعل لا يخ اما ان يكون اخباريا او لم يكن فان كان الثاني فهو الامر

وهو تاء
للتثنية
ولا اي لا

وان كانت الاول فلاح اما ان يكون معناه موجودا اولاً
الاول الماضي والثا المستقبل الاول المفتوح الآخر مثال مفتوح
الآخر من الثلاثي المجرى عن الزوائد وحروف العلة نحو نصر ومثال
عنهما نحو من الرباعي المجرى ذكره ومثال من الثلاثي المديد فيه نحو اكرم ويسمى
اي المفتوح الآخر الماضي وانما بنى لان موجب الاعراب مفتوح فيه
اما وجه بناءه على حركة مع ان الاصل في البناء السكون فهو المثال
بسمه بالاسم بوجه وهي قيامه مقامه تقول مررت برجل عرب
كما تقول مررت برجل ضارب واما وجه بناءه على الفتح فهو حقة
وهو اعني الماضي بفتح آخره ايمالا ان يعرض مانع عنه فيوجب
ضمة وعند اتصال واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة
فيما قبلها مفتوحا ابد النطق بهما اذ الضمة حبس الواو وحبس
الى الحبس اسيل او سكونه وذلك عند اتصال بعض
الضماير نحو ضربت وضربنا وضربت وضربنا وانما
اسكنوه عند ذلك فمرا عن توالي الحركات فيما هو كاللمة
واحده اعني العفصل وقاعله وعند الاعلال نحو دعوى ورعى
اصلهما دعوى ورعى قلبت الواو والياء فيهما الفاء لتحركهما و
والفتاح ما قبلهما او حذفه وسو عند اتصال واو الجمع بالياء

المعتل اللام نحو دعوا ورموا أصلهما دعوا ورموا حذف
 الواو والياء بعد قلبهما الفاعل كما مر وعند اتصال تاء التانيث
 ساكنة بالماضي المذكور نحو دعيت ورميت ولا أصل فيهما
 دعوت ورميت فثبت الواو والياء فيهما الفاعل كما مر ثم
 حذفت التاء الساكنة الساكنين والثاني عن الأمثلة الثلاثة
 للفعل ما يتعاقب أي الذي يتعاقب على أوله أحد الذوات
 بد الرابع وهي الياء فأنها أعطيت للغائب المذكور والتاء
 وأعطيت للمحاطب المذكور والغائب المؤنث والالف
 فأنها أعطيت للمتكلم الواحد مذكر الكان أو مؤنثا والنون
 وهي أعطيت لما فوقه أي فوق المتكلم الواحد مذكر الكان أو
 مؤنثا قوله تقول يفعل هو وتفعل أنت أو هي وافعل أنا
 ونفعل نحن مثال ما يتعاقب على أوله أي الماضي أحد الذوات
 الأربع وإنما اعتقت هذا الذوات الأربع على أول المضارع لانه
 وجب الميم لغة بين الماضي والمضارع لأن الفعل لما كان صادرا
 عن الغائب أو عن المحاطب أو عن المتكلم الواحد أو عنه مع
 غيره حُلبوا أن يصبوا علامة من حرفي السين والياء على ذلك
 فاختاروا الألف والياء والواو والالف لكثرة دور الكلام

فردوا من بينها الباء للغايب لكونها من وسط المجازح وكونه متوا
سطابين المتكلم والمنحاطب فاعطى المتوسط وهو الباء للمتوسط
وهو الغايب للمناسبة ثم زادوا الواو للمنحاطب مطلقا
وقبضت الواو تاء لما في بقايتها من اجتماع الالمثا في كلمة واحدة و
اخترنا بقولنا في كلمة واحدة عما اجتمع فيه الالمثال في كلمتين
كواو او فروا بيان الاجتماع في حالة بقاء الواو وهو ان فاء
الفعل قد يقع واو افنو فزيدت عليها واو اخرى للمنحاطب
ودخلت عليها الواو للعطف لاجتماع الالمثال المستكره فلما
علموا ان زيادتها مستكره ابدلوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل
من الواو نحو تراث وتجاه والاصل فيهما وراث ووجه ثم جعلت
الغايبة تبعا للمنحاطب في التاء في المضارع لانها في الماضي جعلت
تابعة له مع ان الماضي اصل وجعلها تابعة له في الفرع اوي واخرى ولم
يفدقوا فيه بينهما بالكان التاء لعدم المكان السكانه لوقوا ولا
نحس لانما الما في فان الاسكان فيه ممكن لعدم وقوعها او لا ولا
بالتحريك اذ في ضم وقوع الالتباس بين المعلوم والجهول وبا
لكسر لوقوع الالتباس بلغة اخرى فان قيل ان في الفتح الالتبا
س بين المذكور والمونث فلم لم يفروا منه اجيب بان التغير في
التقدير

١٢
التقدير معتبر عندهم لفلک الواحد وجمع **قال الله تعالى** في الفلك
المشحون وقال الله تعالى حتى ان كنتم في الفلك وجرين بهم
بريح طيبة فالهزة في الاول اصلية كضمة برد **والثاني** عارضة كضمة
سقف لانه جمع نكبة فلا بد من تغيير ما سواها كان بزيادة كـ قال
في دجل او ينقحان كاذر في اذار وتغيير هئية كقف فلا وجود
الاولين في فلك قعيس **الثالث** وتقدير التغير في المضارع
من حيث ان ناء المخاطب اصلها واو بخلاف ناء التانيث فربما با
قيمة على حالها ثم قصدوا بزيادة الالف للمتكلم الواحد لوجوب الاول
طلباً للتوافق اول ان والثاني ان الالف من مبتدأ المحاذج المتكلم
لانه من اقصى خلق وهو مبتدأ الجرح المتكلم هو الذي يبدى الكلام فربما
له ثم حركوا ليتسمر الابتداء بها فلما لم يتقى من حروف المد واللين تراء
للمتكلم مع غيره قصدوا الى زيادة حروف قريب منها فوجدوا النون
قريباً منها واليتق زياتها لكونه علماً في الماضي وانما لم تراء وهذه
مع انه قد كان اما صادوا عن العائب او عن المخاطب وعن المتكلم
او عن مع الغير لان الزمان الحاضر والمستقبل بعد زمان الماضي
والمراد ايضا بعد المحرور فاسب ان يعطى المقدم للمقدم والمؤخر للمؤخر
واذا تحققت هذه اقول في قوله واليا العائب المذكور والثاني للمخاطب

المذكر والغائبت المؤنث نظر والهوآب ان يقول والياء
للتغاييب المذكر وجمع المؤنث ويضرب وهو تنقض بالماضي
غير الثلاثي ويسمى ما يتعاقب على اوله احدى زوايد الاربع
المضارع **قال** شهاب الدين في شرح الزينية وانما يسمى بذلك
المشابهة للام من وجوه الاول انهما متفقان في طرقات
والسكانت نحو ضارب ويضرب وهو يتنقض بالماضي غير الثلاثي
ضارب وضارب وبالماضي الثلاثي نحو طلب طلبا وهرب هربا
مثال ذلك كثيرة والوجه الثاني ان للفعل شيوعا لكونه صالحا للز
مان كاخرو المستقبل والتقليل والتكثير شيوع الاسم نحو رجل
يحتسب الاسم بواحد معين بدخول اللام كذلك الفعل يكتسب
بالزمان المستقبل بدخول السين وسوف ويدخول قد
بالتقليل وهذا ايضا يتنقض بالماضي فانه يثرك الاسم
نوا شيوع اذا كان مجزوا عن قد لانه يثمل القرب والبعد
واذا دخل عليه قد يكتسب بالقرب والوجه الثالث وقوع
المضارع موقع الاسم نحو زيد يضرب كما يقول زيد ضارب
هذا ايضا منقوض بالماضي الذي يقوم مقام الاسم بلا مانع نحو
زيد يضرب والوجه الرابع دخول لام الابتداء على كل واحد

من الاسم والمضارع ويتقص هذا ايضا بالماضي لان الاسم
الواقعة بعد لو توجب الاسم والفعل الماضى خاصة كقولهم
ولو انهم آمنوا والتفوا لمثوبة وقوله تعالى ولو سمعتم لنتولوا

والوجه الخامس ان الفعل المضارع والاسم عند اطلاقهما

يتبادر الوهم الى الحال نحو زيد يخطو وعمر ومصلّى غلبت

وجه آخر مثل هذا الوجه وان لم يكن له هذا وهو ان الماضى

والاسم مشتركان في دخول منذ ومنه عليهما دون المضارع

وفي التأنيث اليه يلحق باء آخرهما دون المضارع الاسم لزم

الاتيان بوجه ليس في الماضى وهو ان المضارع معان

يتعاقب على صيغة يتعاقب العوامل وكونه مأمورا به

وعلة ومعطوفا مسانفا كما ان الاسم معان يتعاقب

عليه العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولهذا

شتركا في الاعراب هذا ما ذكره ابن الجايمى ابن الحاجب

في الشرح التبرها تم كلامه وهو ان المضارع مشترك

بين الحال والاستقبال واذا ادخلت عليه اى على المضارع

لام الابتداء اى المضارع للحال ويقايل ان يتخاطبون اما لام

لا يخلص للحال لانه لو كان خالصا للحال ينبغي ان لا يجمع

مع حرف الاستقبال للمناقشات بينهما والتالي بطلان باطل لانه
بجامع موه كقول تعالى وسوف افرح حتما ^{عدم} فالمقدم ^{ممكن} ^{او باطل} ^{بطل} ويمكن
ان يجاب عنه بان اللام بغية التأكيد والحال وفي هذه الآية
قد تجرد بغية التأكيد مثال للمضارع الذي دخل عليه اللام
التي تصرح بالحال كقوله تعالى اني لخرقنهن ان تذهبوا به فاذا اد
خلت عليهن السنين او سوف خلصن للاستقبال فاعترض
المعترض بان للام في هذه الآية الثانية ما كان خالصا
للمضارع للحال لان الاذئاب ليس بموجودة في ذلك الحال
ويمكن ان يجاب عنه بان المضارع محذوف تقديره
الكلام اني لخرقنهن تصور ان تذهبوا به والتصور مو
جود في وجه لا يشكل والثالث من الامثلة الثلاثة للفعل
الموقوف الآخر وانما قال الموقوف الآخر ولم يفعل المجروم الآخر
لان الامر عند الكوفين موقوف بمجرور بلام مقدرة وعند
البصريين بمنع موقوف الآخر والصحيح ما ذهب اليه البصري
لان الفعل انما كان موقفا بالمشابرة التي تحصل بدخول
وف المضارعة فيه فلما خذفت عاد الى البناء فلهذا اشار
المصنف الى المذهب النحوي بقوله الموقوف الآخر ويسمى
بمخذف

اى موقوف الآخر لا امر نحو انصر اعلم ان الامر يوقف
 من المضارع بخذف الواو ايد ثم ينظر الى ما يبقى بعد
 فان كان ساكنا فلاح اما ان يكون العين مكسورة
 او مفتوحة او مضمومة فان كان مكسورة اجنبت
 همزة الوصل مكسورة للتابع نحو اضرب لا مفتوحة لئلا
 يلتبس بماضى الافعال و لا مضمومة اما لرفع الثقل
 او لرفع الالتباس بينه وبين المتكلم وحده كمضارع ضرب
 ولا اعتداد بحركة الآخر لان الاجحام يترك كثيرا وكذا
 ان كان مفتوحا تجنبت همزة الوصل مكسورة نحو اعلم
 لا مفتوحة لئلا يلتبس بماضى الافعال ^{او اعلم} لا مضمومة واما
 لرفع الثقل او لرفع الالتباس بينه وبين مجهول الكلام
 وحده لمضارع علم وان كان مضموما تجنبت همزة الوصل
 مضمومة نحو انصر للتابع بضمة العين لا مفتوحة لئلا
 يلتبس بمعلوم المتكلم وحده لمضارع نصر ولا مكسورة
 لئلا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية
 ولا اعتداد بالكن لانه ليس بخاجر خيسن والله ليل على
 ان الساكن ليس بخاجر خيسن قلبهم واو فتوة ياء

وان كان ما يبعث بعد الحذف متحركاً لم يكن
آخره وهذا معنى قوله وكذا كل ما كان مشتقاً من
مضارع كاشتقاق افعل من تفعل وانما قال اشتقا
احتمار عن صبه وانه فانها يفيد ان فائدة الامر واخرهما
موقوفان الا انهما غير متعقبتين **وقوله** على طريقة افعل
احتمار عن مثل نسر ان فانه مشتقان ويفيد فائدة الامر
الا ان اشتقاق ليس على طريقة افعل ولا فرع عن مباحث
الاسم وعن علاماته وعن مباحث الفعل شرع في الحذف
فما قال الحذف ما جاء اى الذى جاء بمعنى ليس ذلك المعنى
بمعنى تنم ولا فعل نحو يهل وبل وذلك اى بمعنى الحرف
بمعنى ليس بمعنى اما لان الاسم يكون حديثاً ويكون محدثاً
عنه وفي قوله والفعل يكون حديثاً عنه جاز الرفع والنصب
اما الرفع فعلى انه معطوف على محل اسم واما النصب فعلى
انه معطوف على لفظه قال صاحب المقالة يدان قيل
هذا غير متفق المصنف نفى الحديث عن الفعل في قوله
والفعل يكون حديثاً ولا يكون محدثاً عنه فجوابه
ان المراد من النفي كون الفعل محدثاً عنه ان لا يحدث

عن لفظ

المشتق
من
المضارع

والجواب

عن لفظ الفعل باعتبار مفعلي هو يستعمل في نحو نصر زيد
وبقولك الفعل لم تستعمل لفظ الفعل باعتبار مفعلي بل
مستعملت باسمه والاسم لا يأتي ان يكون محذوفاً ويقوم
باعتبار مفعلي هو يستعمل في خرج الجواب عن الحديث عن
الفعل في نحو نصر فعل ماضٍ لانه لم يقصد في الالف نفس اللفظ وايضا
جاز الرفع والنصب **قوله** والحرف اداة بينهما اي رابطة
بين الفعل والاسم لا يكون اي الحرف حديثاً ولا يكون ايضاً
محذوفاً نحو يمد وبل فانها لا يكونان حديثين ولايت عنهما
ولا جل ان الحرف رابطة بينهما لم ينقل من متعلق وذلك
المتعلق اما الاسم او فعل ولا يصح ان يكون حرفاً لا فضائلاً
ح الى الشكّل واذ قد عرفت في صدر الكتاب ان كلا اي
كل واحد من هذه الالفاظ الثلاثة وهي الاسم والفعل
والحرف يسمى كلمة والفاء في **قوله** فاعلم انه اي
الشان جواب لقوله واذ قد عرفت اذا شئت اني اذا
ركب منها اي من هذه الالفاظ الثلاثة وفعل وسم
او اذا شئت اسمان واما اى الفعل والاسم والاسمان
وسميا اي الفعل والاسم والاسمان كلاماً وجملة وقد الكلام

ما يركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى على
وجه الافادة التامة وزاد بعضهم حده بشرط ان يفيد المع
فائدة تامة احترز عن قايم ابوه في زيد قايم ابوه وذلك
مما لا يحتاج اليه بوجه من قولنا اسندت لان الاسناد على
ما قلنا غير صادق اليه وانما الشرط حصول الكلام ثلثة
شروط احدهما التأليف من فعل و اسم او من اسمين و
الثالثة الافادة فعور اذا اختلفت اشارة الى شريطة
الاولى وقد احترز بها عن افراد الكلام نحو زيد وغير ذلك
وقوله فعل و اسم او اسمان اشارة الى شريطة الثانية
وقد احترز بها عن التأليف من فعلين وحرفين و
من فعل وحرف و من اسم وحرف لانتفاء المسند اليه او
واحد منهما بخلاف التأليف من فعل و اسم او من اسمين ^{او اسم}
وقوله وافاد اشارة الى شريطة الثالثة وقد احترز
بها من التأليف من اسمين على وجه التقاد نحو غلام زيد
وعلى وجه الاضافة نحو غلام زيد وعلى وجه التوصيف
نحو الرجل العالم وغير ذلك كما لم يكتب المرحي نحو يعطيك الكتاب
من الجار والمجرور قال شهاب الدين في شرح الزبيدي لا يقال
يا زيد مذكر

مركب من الحرف والاسم وهو كلام تام فيلزم بطلان الخبر
 نقول حرف النشاء نائب مناب اعواف في التقدير هو مركب
 من الفعل الانشاء والاسم فان قيل الاسناد في اعواف خبري
 فيجمل الصدق والكذب فهو خبر الانشاء قلت لا نسلم ان اد
 عوا به هنا محتمل الصدق والكذب لكونه منقولا عن الخبر الى
 الانشاء كسبغ وشترت ثم تلامه اعلم ان الفرق بين الكلام
 والجملة عموم وخصوص لان كل كلام جملة ولا ينكس ذلك
 لان جملة الموصول والمركبة الواقعة صفة للشكوة وغير ذلك
 جملة وليست بكلام فان بطل قول من قال ان الكلام والجملة
 مترادفان والجملة اربع الاول جملة فعلية والثانية جملة اسمية
 كما ذكرنا في الاسم والثالثة جملة ظرفية والرابعة جملة شرطية
 مثال الجملة الظرفية نحو عندى مال ومثال الجملة شرطية
 نحو ان تاتنى اكرمك وفي عندى مال من الجملة الظرفية
 سوال وجواب ومن اراد علمها فليطالع الفتوة وجميعهم
 على اربعة ويسوان المسند والمسند اليه لايج اما ان يعرف
 لهما ما يسلبها صلاحية السكون عليهما ويوجهها الى جملة
 اخرى او لا الاول الجملة بمال شرطية والثاني فلاج اما ان يكون

المسند موقراً عن المسند اليه لفظاً ونقدراً ولا يكون فان كان
 الاول فهو الجملة الاسمية نحو زيد قائم او قائم زيد فان كان
 الثاني فلا يجاز أن يستمسك الطرف او ما جرى مجراه اولاً يست
 الاول هو الجملة الظرفية نحو في الدار محبوبك واما ملك اليمين
 والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد وانما تقوم الفعلية على
 الاسمية لان الفعل هو الاصل في البناء والفاعل هو الاصل
 في الاسناد اليه والمبتدأ والخبر فرعان عليهما مذاقتهما والاسمية
 على الظرفية لان العامل فيها مقدر بخلاف الاسمية والاصل الظاهر
 والظرفية على الشرطية لان الظرفية جملة واحدة والشرطية
 جملتان والواحد مقدم على الاثنين والتنوين في قوله وكل منهما
 بدل عن المضاف اليه تقدير الكلام وكل واحد من الجملة الرابع
 تقوم مقام المفرد فتكتب اي كل واحد من الجمل اعرابه اي اعراب
 المفرد محلاً ويكون فيها اي في الجملة التي تقوم مقام المفرد ضمة عائدة الى
 الاسم الاول وذلك اى قيام الجمل مقام المفرد مقصوراً بالاشتراك
 في ستة مواضع احدها في خبر المبتدأ سواء كان اسمية نحو زيد ابوه قائم
 او فعلية نحو زيد قام ابوه او شرطية نحو زيد ان تخطب شكر او ظرفية
 نحو زيد في المسجد المدرس وثانيهما الخبر في باب ان نحو ان زيد اخوه

22
او قد ذهب اخوه او ان تعطه يشكر او ظن ان يكون او في السوف فجل الاربع
ذات اخوه الاربع فيهما مرفوع لو قوعها موقع المفرد المرفوع
وثالثها الخبر في باب كان نحو كان زيد اخوه قائم او قد قام اخوه
او ان تعطه يشكر او عندك ورابعها المفعول الثاني في باب
ظنت نحو ظنت زيد ابوه قائم او قد قام ابوه او ان تعطه
يشكر او في البيت فمحل الجملة الاربع فيها منصوب لو قوعها
موقع المفرد والمنصوب وخامسها في صفة التكررة نحو مررت برجل
صورة حسن او حسن صورت او ان تراه مبعك حشنة او في حبه
حسن فمحل هذا الجملة مجرور لو قوعها موقع المفرد المجرور وسادسها
في الحال نحو جاءني زيد و غلامه راكب او قد ركب غلامه او هو
ان يسأل تعطه او على كثره سيف فمحل الجمل الاربع في منصوب
لو قوعها موقع المفرد المنصوب واعلم ان الحال اذا كان جملة
فلايج اما ان يكون مسمية او فعلية او شرطية او ظرفية
فان كان مسمية فالرابطه فيها اما بالواو والضمير نحو جاءني
زيد و غلامه راكب و اما بالواو وحده نحو جئتك والشمس
طالعة و اما بالضمير وحده كقوله كلمت ففوه اى في وان كان
فعلية فلايج اما ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا اذا لام
لايفع موقع الحال لانه طلب غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون

ثابتاً لغيره وان كان ماضياً فلابح اما ان يكون مثبتاً او منفياً الا
ان في الالفاظ يجب قد ظاهرة او بمعنى مضمرة كقول تعالى او جاءكم حوت
هو ورتهم اي وقد حوت وذلك لان الماضى يدل على عدم الانقضاء
فلا بد له من قدمته بقرب الماضى من الحال واما اذا كان منفياً فلا
يدخل عليه قد لا ظاهرة ولا مضمرة للمنافاة بينهما وبما انها ظاهر
على من لا ادنى لب فان كان مثبتاً فالرابطة فيه اما بالواو والضمير
كجاءني زيد وقد ركب او بالواو وحده كجاءني زيد وقد طلع
الشمس بالضمير وحده كجاءني زيد وقد ركب وعلى هذا الماضى
المنفى كجاءني زيد وما ركب او ما طلع الشمس وما ركب وان كان
مضارعاً فلابح من ان يكون مثبتاً او منفياً فان كان الاول
قبالضمير وحده اذ لم يكن مصدراً بعد الشبهة اسم الفاعل والتمتع
الواو فيه كجاءني زيد يركب وانما قلنا اذ لم يكن مصدراً بقدرانه
لو كان مصدراً بقدر ليس بالضمير وحده بل بدخل عليه الواو
كقول تعالى لم تؤزوني وقد تعلمون ان رسول الله اليكم وان
كان منفياً فالواو والضمير كجاءني زيد وما يركب بالواو
وحده كجاءني زيد وما طلع الشمس بالضمير وحده كجاءني
زيد وما يركب وان كانت شرطية فهي لا يقع بينهما موقع

23
الحال بل لو اريد وقوعها حالا لجعلها خبراً عن الضمير مما اريد
الحال عنه كجاء زيد وهو ان يتسال نطق فيكون الواقع موقوع
الحال هو الاسم دون الشرطية واذا كانت ظرفية فلا يخلو اما
ان يكون الظرف عاملاً في اسم مظهر بعده او في ضمير سكن في راجع
الى ما اريد الى حال عنه فان كان الثاني فيضمير او كجاء زيد على فليس
فان كان الاول فيبان في الامارة اتيان الواو وعدمه وغيره
كجاء زيد وعلى كنهه لبيف وسنة ذلك اى سترى في المبدأ والخبر
في باب ان الخبر و باب كان والمفعول الثاني في باب فطنت وصفة
النكرة والحال لان المعنى سترى وقوع الجملة في هذه المواقع الستة
موقع للمفرد فانه لم يبين وقوعها فيها موقع المفرد في المتن فسطح
في بيان الاعراب الاعراب هو ان اختلف آخر الكلمة باختلاف
العوامل وهو اى الاعراب يحتمل ان يكون مشتقاً من قولهم عريته
مقدمة اذا فدت ولويتهما اى اذا الت فادما ويحتمل ان يكون
مشتقاً من اعراب الرجل عن جملة اذا بينهما والاعراب بيتان
المعاني لانك اذا قلت ما احسن زيد فلوم تعرب انك متعجب
ام تايذا مستفهم فاذا انصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب
واذا رفعت عليم ان المراد منه نفى الجنس عنه واذا اجبرته

مع رفع الحسن ظهران المراد منه الاستفهام وفي عبارة المصنف
سأيل لانه يختلف آخر ما بل هيئة افرها من الرفع والنصب والجر
والاولى ان يقول الاعراب ان يختلف هيئة افر الكلمة اعلم ان من
الواجب في التعريف ان يذكر الجنس اولاً والفصل ثانياً فقوله ان
يختلف جنس متناول لاختلاف الاوسط وقوله افر الكلمة فصل
يخرج اختلاف الاوسط كاختلاف الراء والنون في قولك جاءني
امرؤ وابنم ورايت امرأة وابناً ومررت بامرؤ وابنم ودخلني
اختلف افر من قولك من زيد ومن الرجل فمن آتاك ويقول باختلاف
العوامل افر زعمه لان اختلاف افره ليس باختلاف العوامل
وفي التعريف نظر لا التعريف غير مانع لدفع قول ما ليس منه فيه كاختلاف
افر من قولك جاءني رجل منوا ورايت رجلاً مناً ومررت برجل
منه وينبغي ان يكون التعريف مانعاً وجامعاً فالافسن ان
يدري قديراً افر وهو في لفظ التكلم بالعامل الا انها ليست في لفظ
لتكلم بالعامل وانما هي في غيره اعلم ان من الواجب عليه ان يقول
لفظاً او تقديراً ليخرج للمعرب بالاعراب المحل نحو جاءني هوذا
ورايت هوذا ومررت بهوذا فانه يصدق على هوذا
انه يختلف افره باختلاف العوامل وليس بمعرب لكون
اختلاف

26
اختلاف محلا وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة دون اولها
واوسطها لان الاعراب يدل على احوال الزات والكلمة تدل
على الزات ولا يحسن المضمرة الا الى الاحوال الابد الفراع عن
الزات وقيل الاعراب لا يكون في الاول الكلمة لانه يلزم
الابتداء بالساكن وفي الوسط ليبدأ بليس تعبيرة الاعراب
بتغير الاو اذان فلم يبق الا في الكلمة فيكون فيه مثال اختلاف
آخر الكلمة بالاختلاف المتكامل لفظا نحو جاء زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد وما في اخوه اى الاسم الذى فصل في اخوه الف لا يظهر
فيه الاعراب اى في ذلك الاسم الاعراب لما منع مثال كالعصا والرحى
فان الاعراب فيها غير ظاهر نحو هذا وعصا ورحى ورايت عصا ورحى
ومررت بعصا ورحى لعدم قبول الالف الحركة وما في اخوه اى
الاسم الذى ثبت في آخر ذلك الاسم بامكسورة ما قبلها اى ما قبل
الباء سكن اخوه في حاله الرفع والجر تكون الضمة والكسرة على
الباء ثقيلتين والجر وحركى آخر ذلك الاسم في حالة النصب للثقة التي
عليها مثاله نحو جاء في القاضى ومررت بالقاضى ورايت القاضى
قال الله تعالى اجنبوا دعى الله وما سكن اى الاسم الذى سكن قبل
واوه او ياؤه اى واو ياؤه ذلك حكم الصحيح في جسي الماعراب على

على الاخر في الاحوال الثالث تقول هذا دلوي وطلبي بالرفع ورايت
دلوا وطلبا بالنصب ومرت بدلي وطلبي بالجر واصل الاعراب
ان يكون بالمكان لكونها اخضر من الحروف وادل على المراد و
ولكنه قد يكون بالجر ^{في} وف وذلك كون الاعراب بالجر وف و
وضع احدها في الاسماء الستة ^{في} قال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم
ولم ياتي اي تلكن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم ابوه واخوه
وفوه وبنوه وحمولها وانما خالف بالبره في الضمير لان الحم ^{في} اقا
رب زوج المرأة فاذا اضيف الى الاناث وذو مال تقول في حالة ^{في} حالة الرفع ^{في} جاء في ابوه
النصب رايت اباه وفي حالة الجر ومرت بابيه وكذلك البوق
من ابيه بالواو في حالة الرفع وبالف في حالة النصب وبا
لباء في حالة الجر فتدل الواو فيها على حالة الرفع وبذل الالف
فيها على حالة النصب ويدل الباء فيها على حالة الجر وشرط في
اعرابها بالجر وف التامة شرطين احدهما ان يكون مضافة لآ
لو لم تكن مضافة لكانت موبة بالحيكات تقول هذا ابني ورايت
انا ومرت باب والثنائي ان يكون الاضافة الى ياء غير المتكلم
لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت مبنية عند الكثر بهم
او مفرقة اعرابها تفديرة عند بعض آف ولقائل ان يقول

ان من الواجب

٢٥
 من الواجب عليه ان يقول بعد قوله مضافة الى غير ما السكلم
 مكبرة لانها لو كانت مصفحة لكان اوابها بالحركات يقول جاء في
 اخيك بالرفع ورايت اخيك بالنصب ومررت باخيك بالجر
 يمكن ان في باب عن بان المراد النصف لما ذكر امثلتها مكبرة
 عن اى النصف عن ان يذكر ما ولقائل ان يعوم ويقول
 ان ما ذكرتم من الجواب ينقض الاستثناء عن قوله مضافة
 لان امثلتها مذكورة بالاضافة والجواب عنه انه لو اقتصر
 على لفظ ابي لتوهم انه اذ كان مضافا لا يظهر نحو زيد ليس
 حكمة كذلك مع ان حكمه كذلك وليس انه لو اقتصر على لفظ التاكيد
 لتوهم ما هو فلان الواقع واعتراض بعض الخاة بان كون
 اوابها بالحروف النامة يحتاج الى شرط آخر وهو الواحدة لانها
 لو ثبتت او بيعت لكانت اوابها كواب سائر الاسماء المشبهة
 والمجموعات اقول الجواب عن هذا الاعتراض هو الجواب بعينه
 عن الاعتراض الاول بان من المجواب الواجب عليه ان يقول
 مكبرة وانما كان اوابها بالحروف لان الحروف وان كانت دعا
 على الحركات الا انها اقوى من الحركات اذ كل حرف من حروف
 العلة كركنين فانه مستبداد المشغ والمجموع الفرعين على

بالاعراب الاقوى فافتراد من بين المفردات هذه الاسماء
 جعلوا عرابها بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالحركات
 التي هي الاصل وبالحروف التي هي اقوى منها وخصويته
 الاسماء لكونها مشابرة للمتن في استخدام كل منها اذا اؤى
 سماه اواب للابن والاخ للاح واقتو بحال الاضافه ليظهر
 تلك الذات الاذمة فيقوى تلك المشابهة له على ان صلاحية لام
 بعضها وعين البعض الاخر ان يقول م مقام الحركات وقع عدم
 وف فيها فيكون بدلًا عن العيان واللاح في ثباتها في التثنية
بالالف والنون او بالياء والنون في الجمع المذكر الذي يكون
بالواو والنون في الرفع او بالياء والنون في الجر ونصب
اسي الذي يكون بالواو والنون او بالياء والنون وقيد بذ
لك لانه لو جمع بالالف والتاء يكون الاعراب بالحركات لا بالحروف
وكلامنا في الاعراب بالحروف مثال التثنية في حالة الرفع
نحو جاء في سلمان ومثال التثنية في حالة الرفع نحو جاء في
سلمان ومثال التثنية في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال
الجمع في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال التثنية والجمع
في حالة الجر نحو مرت بمسلمين ومسلمين وان كان عكسها

بالحروف لانها متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فخرج على
 الاعراب بركات فاعطى الرفع كما عوطى الاصل الماثل وانما
 اعطى بهذه الاعراب المعين لان التنبيه والجمع ستة احوال والحروف
 الستة يصلح وان كان يكون الاعراب ثمانية الواو والالف والياء
 فلو جعل اعراب التنبيه بها لبقى الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع
 بها لبقى التنبيه بلا اعراب ولو جعل اعرابهما بالواو وفي حالة
 الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجز لوقع السكّن
 بينهما لا سيما في حالة الاضافة نحو رايت زيدا ك لم يعلم انه مشي
 او مجموعا فاحتاجوا الى التوزيع فوزعت هذه الحروف بينهما
 بان جعلوا اعراب المشي بالالف في حالة الرفع لوقوع الالف في المشي
 ضمير المرفوع نحو طافوا و يضر بان و اعراب الجمع بالواو فيها لوقوع
 الواو فيه ضمير المرفوع نحو ضربوا و يضر بون وجعلوا اعرابهما بالياء في
 حالة الجز و فرقا بينهما بفتح ما قبل الياء وكسر النون في التنبيه وبكسر
 ما قبلها وفتحة في الجمع اما فتح ما قبل الياء في التنبيه فليطلب
 الحقة لكسرتها وفتحة الجمع السالم بالنسبة اليها لاختصاصه بالعقلاء
 المذكور واما كسر النون فيها فخلافا للنون في الاصل نحو بك الساكن اليك لان
 حركة الساكن لا يكون الا بالركة بنائية لحصولها بلا عامل فاحتسبها

ما هو بعد الحركات وهو الكسرة وانما قلنا ان الكسرة ابعد الحركات
لان الكسرة لا تدخل في بعض الموربات اعني ما لا ينصرف في المضارع
بخلاف الرفع والنصب وانما قلنا لان النون في الاصل ساكن لانه
من الحروف الواردة على نجاء واحد والاصل فيها السكون واكملته
ما قبل الياء في الجمع فلفظة استعمال وثقل الكسرة عليها اما فتح النون
فيه فلا نراها لو كسرة يلزم في حالة الرفع الثقل من الضمة الى الكسرة
وفي حالة النصب والجر اجتماع الكسرة ولو ضمة يلزم في الاول
اجتماع الضمات وفي الثاني اعني في حالة النصب والجر الثقل من
الكسرة الى الضمة وابتغوا النصب بالجر دون الرفع لانه الى الجر اقرب
منه الى الرفع في المخرج فالجمل على الاقرب اولى منه على الابد وتاليها
وفي كلام حال كونه مضافا الى مضمرة في حكم اى حكم كلاً اذا كان كذلك حكم المثنى
في كون اواب بالجر وفي الناقصة شدة شبهة به لفظا لكون اوف
الغا وهو لا ينفك عن الاضافة حتى يتمتع عنه بنجد عن النون
ومعنى لكونه مثنى المثنى او يقال لانه لا يضاف الا اليه فكذلك حكم المثنى
وانما حصوا الاواب بالحروف الناقصة بحال الاضافة الى المضمرة لانه
اذا كان مضافا الى الغائب فالاعلى ان يقع تأكيداً للمثنى نحو جاءني
الرجلان كلاً بهما فجعلوا موافقاً لمبتدوعه في الاواب بهما ثم اطر ذلك

27
في كونها مضافا الى ياء التكليم والمخاطب وان لم يقع تأكيدها بقول
في حالة الرفع جاوز كلاهما وفي حالة النصب رايت كليهما وفي حالة
الجر مرت بكليهما هذا اذا كان مضافا الى مضمرا واما اذا اضيف
كلا الى مظهر فحكمه اي حكم كلاً في حكم المصا لفظا نقول جاوز كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومرت بكلا الرجلين اي في كون الاعراب
مقدراً وانما قال لفظا لانه ليس لموافق له معنى لانه متعني المعنى
بخلاف المصا فلوم يقل ذلك لظن ان كل واحد منهما متساويان
فيهما وقيل ان قوله لفظا افترا عن الخط لان المصا لا يكتب
الا بالالف لكون الف منقلبة عن الواو بلا شبهة ولا خلاف واما في
انقلاب الف كلاً خلافاً فمن جعل الف منقلبة عن الواو ويكتب
بالالف ومن جعلها منقلبة عن الباء وكان التسلسل ان يكتب
بالباء ويستوى الجري والنصب في موضعين وهو النسبة والجري
كما ذكرنا في كون الاعراب بالجوف الثالث من المواضع التي يستوى
فيها النصب والجري المؤنث السالم بالالف والناو وانما جعل
النصب فيه على الجري لان الجمع المؤنث فرع جمع المذكر نابع به كما مر
فجعل بهما كذلك لئلا يلزم زيادة مزبنة الفرع على الاصل وانما قلنا
زيادة مزبنة ولم ينفرد على مزبنة الفرع على الاصل لانه مزبنة الفرع

على ثابته من حيث ان اعراب الجمع المؤنث بالركات وللمذكر
بالحروف وقدمت ان الاصل في الاعراب ان يكون بالركات مثال
الجمع المؤنث بالالف والثاء نحو حاء في مسلمات بالرفع ومررت بمسلمات
بالجر ورأيت مسلمات بالجر ايضا والرابع من مواضع التي كانت
النصب والجر متساويان فيها ما لا ينصرف نحو جالون احمد بالرفع
ورأيت احمد بالنصب ومررت باحمد بالجر طلب ايضا الا ان الجر
فيتم بانه "النصب بخلاف غيره لكون الجر ممنوعا منه لما بهته الفعل
وجه المشابهة بجي بعد قلما كان الجر ممنوعا منه ابتغوه عليه بخلاف
غيره والخامس من المواضع التي ينوي النصب والجر فيها الضمير
والاستواء في الضمير لاسيما الضمير المنصوب والجر ورفع المفعولية
فالكان في نحو اكرسك مفعول وكذلك الكاف في مررت بك لان
التقدير جاوزتك والضمير في انه مرفوع لفظا وكذا في له مع ان الجاز
داخل في ذلك الجمع من التشبيه والجمع انهم ولهم فان تبطل ان استواء
الجر والنصب في المصبرات بسبب البناء فلا يناسب ان يذكره
بحرف فيما نحن بصدره لان كلامنا في الموريات والجواب عن ان كلامنا
في استواء الجر والنصب من غير النظر الى انه موب "او مبني" هذا
حاصل ما ذكره صاحب المتاليد ومن قيام الحرف مقام الحركة

النون في يفتلان وفتلان بالياء في الاول والثاني في
يفتلوان وفتلين وانما اتاوا النون فيما مقام الحركة لانه كما و
جب ان يكون هذا الافعال معرفة لبقاء حروف المضاعفة فيها
ولم يكن ان يجعل اللام مقبب الاءاب لان الضماير التي بعده او
جبت كونه على وجه واحد وايضا لم يكن جعل الضماير حروف يقوم
مقام الحركة الاءاب اذ هي في الحقيقة ليست من نفس الكلمة
وجب ان يراد حرف يقوم مقام الحركة فوجدوا بذلك الحروف اللام
واللين لكثرة ووفها في الكلام ولا يمكن زيادتها فيها لانها لو
زيدت فيها يلزم اجتماع الالفين في المشي والواووين في الجمع والباء
في المحاطب المؤنث مع لزوم التقاء الساكنين في كل واحد من الامثلة
التي ان الزايد ساكن كالضماير فلما لم يمكن زيادتها اى زيادة حروف
اللام واللين في الامثلة التي زادوا فاشتبهوا بها وهو النون فانها
اى النون علامة الرفع وانما جعل ثبوت النون علامة الرفع
لانه الثبوت مقدم على السقوط والرفع مقدم على الخواتمة فتاب
ان يعطى المقدم للمقدم فانها بسقط في حالة الجزم والنصب
سقطت الحركة اى مثل سقوط الحركة من الفعل المفرد الصحيح مثال
الفعل المشي الذي بسقط نونه في حالة الجزم والنصب نحوكم

اى سقوط

يفعلوا ولن يفعلوا ومثال الفعل الجموع الذي يسقط نونه فيها مما يحولم
يفعلوا ولن يفعلوا ومثال الفعل المخاطب الذي يسقط نونه فيها
مما يحولم تفعل ولن تفعلين وانما كان سقوط النون على مئة الجزم
والنصب لانهما مؤن وان عن الرفع والسقوط مؤن عن الثبوت
فاعطى المؤن للمؤن للمناسبة ومن ذلك اى ومن قيام الحرف
مقام الحركة حروف المد واللين الحاصلة في الفعل المعتل اللام
فانها اى حروف المد واللين تثبت حال كونها ساكنة في حالة الرفع نحو
يفرو ويرمى ويحشا واور ومثالين الاول من الواوى والثاني
من الياء وانها تسقط في حالة الجزم سقوط الحركة اى من مثل
سقوطها في الجزم نحو لم يفرو ولم يرم ولم يحشى ويحرك الواو والياء
في الحال النصب بالفتحة نحو لن يفرو ولن يرمى وتثبت الالف
حال كونها ساكنة في حال النصب مثلها اى مثل الواو والياء في حالة
الرفع نحو لن يحشاما وانها تثبت الالف ساكنة فيها اى ابتداء
الالف عن الحركة لانهم نوح كونا يخرج من كونها الفاقصل
في بيان الاسماء الاسماء على ضربين احدهما موب وهو الموب
ما اختلف آخره باختلاف العوامل كما ذكرنا في الفصل المتقدم
وثانيها مبني وهو اى المبني ما كان حركة وسكونه اى الذي يكون

وحكمة واليكونه لا يعامل اوجب ذلك لما فرغ من تقسيم الاسماء
 الى قسمين المذكورين شرع في تقسيم المصروف فقال ثم المصروف على
 ضربين الاول منصرف وهو اى المنصرف ما يدخله اى الاسم الذى
 يصلح ان يدخله الجمع التنوين وانما قيدنا الدخول بالصلاحيه
 ليلا يخرج عنه بعض الاسماء المنصرفات اللازمة للنصب نحو
 طرأ وقاطبة وغيرهما والاسماء الداخلة عليها اللام لزمها نحو
 النجم والصعق والثاني من نوعي المصروف غير منصرف وهو اى غير
 المنصرف وهو اى غير المنصرف مالا يدخله الجمع التنوين الذى
 لا يمكن لفظا وانما قيدنا التنوين بالتمكن لان غيره قد يدخل
 عليه نحو سمات وجوار علما وقولنا لفظا احراز عن الحكم لان التنوين
 الذى هو للتمكن قد يدخل عليه حكما ومن ثم يقال بهم جواح ^{بسم الله}
 بنصب البيت لان اسم الفاعل لا يعمل بالنصب ^{لأن} التنوين
 وعلم مما ذكرناه ان من الواجب عليه ان يقيد بما قيدناه
 اعلم ان في امتناع الجزم مذهبنا الاول ان امتناعه منه ليس
 بمقصود على حدة الا ان الجزم لما كان شريكا للتنوين في اختصاصه
 بالاسم ومعاقبه اياه في الاضاقه اتبعوا الجزم اياه في المنع وهو الوجه
 المذهب الثاني ان امتناعه منه مقصود على حدة وجهه ان الجزم

ركن من اركان الاعراب وغير المنصرف ولما شبه الفعل مع التنوين
 التنوين الذي هو علم التكميل لفظا ومنه بعض وجوه اعراب
 الاسم وهو الجر وانما قلنا ان الاول اصح لان الجر لو لم يكن تابعا
 للتنوين في المنع لما يعود الجر في حالة الضرورة الى اعادة التنوين
 فقط اللازم ممنوع لانه يعود في كقول اعد ذلك فقلنا لنا
 ان ذكره هو المك ما كررت يصوغ فاللزوم ممنوع ايضا اذا
 بطلان اللام مستدعي لبطلان اللزوم واسناد الى ترجى المذهب
 الاول بقوله مع التنوين والقول في بيان كون المذهب الاول
 اصح بانه لو لم يكن الجر تابعا للتنوين في المنع لما عاد والجر حيث
 اسنوا الى التنوين بالاضافة ودخول اللام فلما عاد والجر حيث
 اسنوا الى التنوين بهما علم ان الجر غير مقصود بالمنع على حدة
 بل بالنسبة للتنوين وبهذا غير مستقيم لانه يجوز ان يقال ان الاسم
 اذا اضيف او دخله الف اللام خرج عن شبه الفعل فصار
 منصرفا وكما هو مذهب بعضهم لدخول ما لا يوجد في الفعل
 عليه فاعده ما سقط للشابرة وهو الجر واما التنوين فلم
 يمكن عوده موجود اللام والاضافة فلا يعود وكان اى غير المنصرف
 في موضع الجر مفتوحا لا يقال انه لو قال بدل قوله مفتوحا منصوبا

لكان احسن ان الفتح من التاب البناء وكلامنا في المعربات
 اى لا نقول اذ قال هذا منصوب يكون في قوة قولنا هذا مفعول
 لان النصب علم المفعولية فلو قال في موضع قوله مفتوحا منصوبا
 لكان في قوة قوله وكان في موضع الجر مفعولا وهذا ممنوع اذا
 الفتح في زال احمد في قوله مررت يا احمد ليست بدالة على ما
 دل عليه الفتحة في رابت احمد هي بيع اطلاق النصب عليها
 بل هي حركة تايبة مناب افتراها لقلة اوجبت ذلك اللام في
 قوله والاسباب المانعة ^{من} الصرف تسعة ^{من} للعلم بقوله المانعة

لخار و
 بقوله الما

وهي اى تلك التسعة التوفيق والتأنيث ووزن الفعل الوصف
 والعدل والبعي والتركيب والجمع الاقصى والالف والنون المضاعفان
 اى مشابهيتهما لالفى التأنيث في انهما زائدتان وبتأنيضا
 وفي عدم قبول البناء وكون ^{الزواج} بعد الاول فيهما النفا وتشاوي
 التصدر منهما في الوزن فان سكر من سكران كجر من جرأ
 والمراد بالتعريف بهما هو العلم دون غيره لان المعارف خمسة
 وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف باللام والمضاف الى احدا
 معناه وملكوى العلمية غير مانع من الصرف واما التوفيق للمضمر
 والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب ما لا ينصرف

والمراد من ال
 يساري فبه
 وقبل الف
 في الحركات

من المصنفات وأما تعريف المصنف باللام والمضاف إلى أحدهما
منع فلا نهما يجعلان غير المنصرف منصرا فإذ في حكم المنصرف
على اختلاف المذهبين فالأحسن أن يجعل المنصرف غير المنصرف
وإذا بطل هذا الاقسام بأسرها تعين أن تعريف المانع
من الصرف هو العلمية منع اجتماع الاسم سببان منها أي
من تلك الأسباب التسعة أو أكثر واحد منها يمنع الصرف
أي منع الاسم من الصرف وانما منع الاسم من الصرف عند ^{منسوب بنزول}
التحقيق سببان لأن كل واحد من تلك الأسباب التسعة فرع
شيء فالتعريف فرع التذكير لأن كون الاسم موقفا بعد كونه
شكرا أو التائث فرع التذكير فلهذا في أمر الأيام مجرّ دأعن
الزيادة ويجيء المؤنث في معرّها وما يجيء معها يكون فرعاً
لما يجيء يكون بدونها ووزن الفعل فرع ^{الوزن} الاسم فيكون وزنه
فرعاً لوزن الاسم والوصف فرع الموصوف لأنه تابع له
وما هو تابع فهو فرع والعدل فرع المعدول عنه لتأخره عنه
والعجمة فرع العربي لأن لغة كل قوم أصل بالنسبة إليهم ولغة
غيرهم فرع على لغتهم والتركيب فرع الأفراد لأنه موقوف عليه
والجمع فرع الواحد لكون حصوله موقوفاً على حصول الواحد

31
وامّا الالف والنون ففيه خلافا قال الكوفيون ان الالف والنون
يتمنعان الصرف اذا وجد سبب آخر بالاصالة بالمفارقة فيكونان
فرعين عما زيدتا عليه وقال البصريون ليس فيهما معنى يميز
به فرعاً شيئاً عن جهة كان فيه علامتى التذكير فيحذفان
فرعين على ما زيدتا عليه الا انهما يتمنعان الاسم من الصرف عند
تحقيق سبب آخر لما يشابه الالف الثانية وجه المشابهة
فدمر وقول البصريين او اما لهذه الجملة واما لانه
لو كان كونهما فرعين على ما زيدتا عليه سبباً واحداً
لكان ما شتمى وبصرى عند تحقيق سبب آخر
غير منصرف وهو منصرف واذا حصل في الاسم اثنان
منها يصير بهما فرعاً من وجهين فيشبه الفعل
الذي هو الاسم من وجهين الاول ان الاسم مستغن عنه
في الافادة والفعل غير مستغن عنه فيها ومالا يكون
مستغنياً فهو فرع والثاني ان الفعل مشتق
من الاسم والمشتق فرع المشتق منه فلما تشبه
ما فيه سببان الفعل من الوجهين قطع عما قطع عنه
الفعل وهو التثوين وبشبهه بغيره او التثوين والجر وما

تكرر في سبب واحد فكانه اجتمع فيه سببان
فيمنع الصرف واما السبب الواحد غير المنكر
فلا يمنعه الصرف لان الاسم مع الواحد متماثل
الاصل بين وهو الصرف و بين الفرع وهو ترك

الاسم في فلم يترجح ذلك جانبا للفرع

فجذبه الاصل لكونه اصلا اذا الاصل في

الاسماء الصرف و اذا اجتمع فيه اثنا

يترجح جنا نب الفرع على جنا جانب

الاصل فيمنع الصرف وما وجد ذلك ^{مبتداء} فاعل او منع الصرف

فيه اي الاسم الذي وجد غير المنصرف فيه

أحد عشر اسما ^{اي و ز ناء مبتداء} خمسة منها لا ينصرف

حالة التنكير وهي افعل و هو بمنع الصرف

حال كونه صفة في الاصل بالحق لا علم التوهم وبهذا

القبدا حترنا عن اربع في قولنا مرت سنة بسوء

اربع فانه منفرد لعرض الوصفية فيه وعن مثل اجل

واخيل فانه منفرد عند سيوري لعدم تحقيق كونها و

صاف في الاصل والمعتبر بان يقول ان صرف اربع اغا هو ^{باعتراض}

لانتفاء

لا اشتغال شرطاً و وزن الفعل وهو عدم قبول التاء
 لكونه قابلاً لا لعروض الوصفية والمجوز
 عنه ان المراد من التاء هي لا يقبلها ووزن
 الفعل هو التاء للتانيث و التاء التي
 يقبلها اربع ليست بتاء التانيث
 بل تاء التذكير المنهوية لعلامة
 المذكر فلا يصدق ما ذكرت فتعين ان انوار
 لعروض الوصفية مثال افعل هـ
 نحو احمر فانه غير منصرف للمضارع ووزن
 الفعل وفعلان وهو مرفوع بانه فاعل
 للفعل وهو يحيى وقال بعضهم ارتفاع
بالا بتدأية وجره قوله فعل الذي يحيى مؤنث
فعل نحو سكران فان مؤنثه
يحيى سكرى وهو غير منصرف
 للمضارع والالف والنون واخترت بقوله
 الذي مؤنثه فعل عن فعلان
 الذي يحيى مؤنثه يحيى فعلان هو سكرانه

وعريان ووثق فانه منصرف
في حالة النكرة ينصرف في النكرة خارج
الالف والنون عن المضارعة لا بقى التانيث
يدخل التاء عليها و لمعدول نحو
ثلاثه ثلثه واربعه اربعه فائهما
غير منصرفين في حالة التثنية للصفة والعدد
وما في آخره اى الاسم الذى فعل
في آخره النون التانيث فانه
يمنع الحرف سواء كان
مقصورة او ممدودة مثال
المودودة حماء وصحاء ومثال
المقصورة نحو حبلى وبشر
لا تفتح الف التاء نيث فيهما
قامت مقام السين اذا
الالف علم التاء نيث
كما تاء في
كلمة وبناء الكلمة

الخط لا
يعدى ولا يجر

نكرة لعدم القصد الى الواحد المعين بل كلاً من يأخذ بيده فهو المنادى فيها وجه
 النصب في هذه الثلاثة كونهما عيلاً لا دعواً وانادى عند بعض وعند بعض آخر النصب
 فيما حرق لنيابة مناب الفعل ويؤيد مجوارز الامالة حرق النداء فلو لا انه ناسب
 منابه لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحرق اليها وتعلق لام خبر بيان نحو بالمزيد وهي لا
 يتعلق الا بالفعل او بمعنى الفعل واذا زعم بعضهم ان فيه ضميراً او اما المنادى المكون
 للمعرفة المعلوم لوقوعه موقعه كافي لخطاب في الافراد والتعريف كأمروا
 المضاف والمفارع له فلم ينبأ هنا بعدم صلة البناء فيهما من حيث انها لم يقع
 موقعه كافي لخطاب في الافراد اولان المضاف اليه بمنزلة التوسيع بمعاقبه اياه
 وهو علم التمكن ولا يجوز بناء دونه مع هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم يبين
 ايها للكونه عند البناء فيها مفقودة حيث لم يقع موقعه كافي لخطاب في التعريف
 مثال التعريف المنادى المفرد المعرفة نحو يارب يارب يارب واما مثل مثالين
 للاشارة لاما ان المنادى المفرد المعرفة على نوعين الاول معرفة قبل النداء نحو يارب
 والثاني ما كان معرفة بالنداء نحو يارب يارب فانه غير معرفة قبل النداء واما تعريف
 لانك اذا اقبلت بواحد معين من الجنس وحقيقة بالنداء في جري ان
 نقول الرجل بلام التعريف قاصداً واحداً بعيداً ولكن محله اي محل المنادى
 المفرد المعرفة النصب ولذا اي ولاجل ان محل المنادى المفرد المعرفة النصب
 جاز في صفة المفردة الرفع تملأها اللفظ والنصب تملأها المحل والضمير المجرور

في صفة راجع اما المنادى المفرد المعرفه نحو ياريد الطريق بالرفع والطريق بالنصب
وكذا جاز في ماقية الالف واللام من الوجهان المعطوفات المتعدي وهو
يا عليه الرفع على اللفظ والنصب ملام على المحل نحو ياريد وكثارت بالرفع
وكثارت بالنصب واما جاز في صفة المنادى والمعطوف عليه الرفع ملام
على اللفظ وان لم يجد منب اسل الدائر بالجر وهؤلاء الطرفين لان الفهم
لما كان مطردا في منادى مفرد معروفة اشبه في الظاهر بما يرتفع بالفعل نحو
جاني الحمد فاجيز المحل على اللفظ كما اجيز في المعرب ولم يجوزوا المحل على اللفظ في
امس لان البناء على الكسر غير مطرد في كاطر فامثلا واما في صفة المضافة فيجوز
فيها النصب لا غير لا يجوز فيها غير النصب نحو ياريد صاحب عمه ولان المنادى
اذا كان مضافا لم يحذف فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يحذف
فيه الا النصب على الالوية واعلم انه قال بعد قوله في صفة المضافة اضافة
حقيقة لكان احوال ليلا يتفق على مثل حسن الوجه فانه يجوز فيه الوجهان
وايضالوقال والمشبه به لكان احوال يشتمل مثل ياريد وثلاثة وثلاث
ثمن وسائر التوابع المشبهة بالمضاف اليه فانه ليس فيه الا النصب
ويا ايها الرجل فانه مثل ياريد الطريق في كونه صفة اي منادى مفرد معروفة
فالمدح يبنى على الفهم والرجل صفة لا اي لاي والهاء متحقة في ايها الرجل
متحقة للتبني على ان المنادى ما بعد ما اولان ايا ملازمة للاضافة فأتوا

٣٦
بالكون كالعوض من المضاف اليه قوله الا انه لا يجوز في اي في الرجل الا الرفع
استثناء من قوله ويا ايها الرجل مثل ياريد الطريف وانما جاز لا يجوز فيه
غير الرفع وان كان في ياريد الطريف جاز غير الرفع لان ايا وان كان
منادى صورة الا انه المقصود بالنداء وانما جاء ويا لئلا يكون وحده
اما نداء مافيه الالف واللام لكر اهتتم لجمع بين التخصيص بالنداء ولام
التعريف ولا يدخل يا علما مافيه اي على اسم الذي يكون فيه الالف واللام لما مر
قبل هذا الا على اسم الله ومن هذه استثناء من قوله ولا يدخل يا علما مافيه
والالف واللام اي يجوز دخول يا على اسم الله تعالى ومن وان كان غير جائز
في غير امالات الالف واللام ههنا عوض من محذوف مع كثر الاستعمال
واما لكر اهتتم اطلاق الاسم المبرهم على الله تعالى واما لان اطلاق الاسماء
المبرهم على الله تعالى موقوف على اشارة الشرعية ولم يحش اذن الشرعية في اطلاق اي
اسره واما قوله من اجلك يا التي بتمت قلبي شازوان وحفت
المفهوم بابن وهو اي ابن يقع بين علمين بنيت المنادى مع الابن على
الفتح وان كان الاصل ان يبق على الفيم لانه منادى مفرد معرفة وينصب
التم لان صفة مضافة لانها بمنزلة شيء واحد كحرف موت وذلك لان الابن
لا يتفك من الاب كما انه لا يتفك من كونه ابنا فكان صفة مضافة
لانها بمنزلة شيء واحد لازمة له والصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد

في المعنى واذا انتزعا منزلة شئ واحد تبعت حركة الدال حركة الالف
فان قيل لم لم يفعل الامر بالعكس والجواب عنه ان عالم يعكس
لان حركة التي استحقها الالف حالة الافراد كانت اعرابية وهو نصب
لانه مضاف وحركة المنادى الضم وهي بناءية واتباع حركة البناءية
على حركة الاعرابية او ما من العكس لان حركة الاعرابية اقوى وقال
بعضهم ان فيه نظر الكون الفتح في نون ابن في قولنا ياديد بن عمرو
حركة الاعرابية وحركة في دال ديد حركة اتباع يدل ان سبويه شبهما
ديد ابن عمرو بامرء وابنم في كون حركة الهزة من امرء حركة اعراب وحركة
الراء حركة الاتباع كذلك يكون حركة نون ابن حركة اعراب وحركة
آخر المنادى حركة اتباع ولا يوجب جعل الالف مع المنادى شيئا وا
حدا ان يكون الالف مبنيا لان الاسميين اذا جعلوا اسما واحدا لم يبن
منهما الا الاسم الاول اذا عرى الثاني فمن المقارنة للحرف كما هو عليك
واذا عرفت ما ذكرنا من المذهبين فلك ان تحمل قوله بنيت المنادى
مع الالف على الفتح على ما عليه الاكثر من من بنائها على الفتح وهذا
ظاهروا ان تحمل ذلك على ما عليه الاقلون من ان المنادى مبنى على
الفتح فقط وحيث كان تقدير الكلام بنيت المنادى حال كونه مقا
رنا بآبى الذي بين العين اعلم ان قوله بآبى متعلق بقوله وان
وصف

35
وصفت وقوله وهو بين علمين جملة اسمية في محل نصب على الحال
من ابن وقوله بنيت بخاء لقوله وان وصفت مثال ابن الذي
كان بين العلمين نحو يازيد بن عمرو واذا لم يقع اي لابن بين
العلمين كان اي لابن الغير الواقع بين العلمين كسير الاسم
المضافة التي كانت صفت للمنادي كما يكون الاسماء
المضافة اذا كانت صفة له منصوبة كذلك يكون الابن
الغير الواقع بين العلمين منصوباً مثال ابن الغير الواقع
بين علمين نحو يازيد بن اخينا ويا رجل ابن عمرو ويا رجل
ابن اخينا واعلم ان بثوت التنوين في اللفظ والالفة في الخط
متلازمان وكذلك خد فها وبلحق المناوي اللام الجارة
حال كونها مفتوحة للاستعانة نحو يالله للمسلمين او بلحق اللام
الجارّة مفتوحة للتحقيق نحو لئلا فاك فدا لعمرك ما ان عكرك
فتناوبه وتقول له تعال حتى اراك فاك تحب الشأن ولنا
يعزك كل واحد ويا للدواهي الدواهي جمع داهية وهي العقوبة
والشدّة فانما نحت اللام الجارة مع المدعوى مع المستعانت
مع انها جارة واللام الجارة اذا دخلت على المنظم وجب
كسرها نحو لزيد فترقا بين المدعو والمدعوا اليه لا يقال لم لم يعكس

مع انه لو عكس حصل الفرق بينهما لانا نقول انه محمول على المفرد اي على المطلق
لخطا لكونه واقعا موقعا وفتح اللام بخارة اذا خلت على المفرد لو ترك
وله فلما فتحت مع المدعو تعين كسر ما مع المدعو اليه فان قيل ان
ما ذكرتم من ان اللام بخارة مع المدعو مفتوحة لكونه محمولا على المفرد مستوفى
بقولهم يا للبهيمة بكسر اللام واجاب عنه بقوله ويكسرون يا للبهيمة بالكسرة
بكسر اللام على ترك المدعو والمعنى بالقوم للبهيمة اي احفروها وهاوشا
هدوها ويرحم المنادى اعلم ان لترقيم حذف آخر الكلمة على سبيل
الاعتباط والاعتباط كحذف البعير من غير العدة وهو ما فوز من توكت
رحمت الشيء اذا اسهلته فسمي هذا ترقيما لانه فيه تخفيف اللفظ
وتسهيله وليس سوى هذا علة تعفي ان يحذف آخر الكلمة وانما
احتقن الترقيم بالمنادى اذا النداء انما يكون لامرهم فالمنادى بكون
بالترقيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف حتى يتم الكلمة وترقيم
غير المنادى غير جائز على اطلاقه بل اذا كان المنادى مفردا او مترزا
عن المنادى المفرد بالمضاف والمشمية لانها مألوفة فلا يخ
اما ان ترقيم المضاف او المضاف اليه الاسيل الماشي منها
اما الاول فليلا يقع الترقيم في وسط الكلمة واما الثاني
فليلا يلزم ترقيم ما ليس بمنادى وعن الجملة لانا لا نترقيم

36
محكية على حالها وعن المستغاث والمندوب لانهما لا يرتجان لان
المطلوب فيها مد الصوت والتطويل والترقيم ينافي ذلك
واذا كان النادى علما حال كونه ذلك العلم زائدا على ثلثة
احرف واما اشتراط العلم فلكثرته وشهرته في كلامهم في اللغة
فناسب التحفيف وانما اشتراط كون ذلك العلم زائدا على
ثلثة احرف فلان الثاقل الاصول واحد ما فالحذف اجماف واخر
ج له عن الاعتدال اولان المقصود من الترفيم التحفيف والثلاثي
في غاءية طوة فالمستوجب للتحفيف هو الذي ايد على ثلثة واحترز
بقوله زائدا على ثلثة احرف عن نحو حسن وبكر فانها لا يرتجان عند
البحر بين عامرة واما عند الكوفيين فيجوز ترقيم الاسم الثلاثي
اذا كان وسطه متحركا لوجود نظيره في الاسماء المعروفة نحو يدودم
اولان الحركة تنزل منزلة الحرف الرابع بدليل اعتبارها في منع الفرق
وهذا ضعيف اما الاول فلان تلك الاسماء انما حذفت لاما
تتبالا استئصال الحركة عليها اما الثاني فلان جعل حركة الاسم وسط
منزلة حرفي الرابع غير مطرد في كل مكان والالكان هدا بدو غلب
المحذوفان من هدا بدو غلبا بطخاسيا فاعلم انه لو قال بعد قوله
زائدا على ثلثة احرف غير بهم ولا مصغرا لكان احوب لانهما لا يرتجان

وان زاد على ثلثة ا حرف لانه ضعيف بالاباءم فلا يزال ضعفا بالحرف
مثال ترقيم المنادى اذا كان مفردا علما زائدا على ثلثة ا حرف كقوله يا فار
ويا مرو ويا سيع ويا منصف في حارث ومروان وسعيد ومنصور اعلم
ان الترقيم على ثلثة ا حرف الاول حذف حرفين والثاني حذف شطر الكلمة
والثالث حذف حرف واحد اما الاول فانه فيما اذا كان في الآخر
الاسم حرفان زائدتان زيدتا معا في حكم الزائدة الواحدة كما في الف
الثاني ممدودة نحو اسماء وحمراء وكافية الالف والنون
المزيدتان كوعثمان ومروان وسكران وكافية يانسة نحو
كوفي وبصري ومهدي وكافية علامة التنبيه وجميع نحو زندي
وزنديين فيحذف فيها حرفان للترقيم لانها بمنزلة حرف واحد لكن
يشترط ان يبعي الاسم بعد حذف على ثلثة ا حرف وهذا احتراز عن مثل
يديين ويين وفيها اذا كان ما قبل آخر الاسم مدة بشرط ان يكون
الاسم اكثر من الاربعة ا حرف قبل الحذف نحو منصور فانه يحذف فيه
حرفان ايضا كما في المذكورات اما الراء فلانه في آخر الاسم والترقيم
وجب في اخره واما الواو فانه حرف على زائدة وحرف العلة الزائدة
اولا بالحذف وانما قلنا بشرط ان يكون الاسم اكثر من اربعة ا حرف
قبل الحذف للاحتراز من ان يكون على اربعة ا حرف قبل الحذف نحو

نحو وسعيد فانه لا يحذف حرفان فيما لبلا يلزم الاجا في الكلمة
للتزخيم الذي هو بطلق التخفيف والمراد بالمدة حرف زائد من
حروف المدة ساكنة الاصل والمخاضد حرفان للتزخيم من
نحو منصور وعمار ولم يحذف حرفان من نحو مختار بل يقال في
تزخيم يا مختار اذا الالف فيه ليست بمدة بالنفي المذكور لان
الالف غير زائد بل يدل عن يا متحركة في الاصل اذا اصله مخمصة
وان الثاني فانه فيها اذا كان للنسابة من كبا نحو بعلبك وحفر
موت فانه يحذف او الاسم الاخير بحركة تا الثانية في قائمة فكما
يحذف تا الثانية فكذلك يحذف الاسم الاخير ههنا وان الثا
لث فانه فيما اذا كان النسابة غير ما يحذف له حرفان او الاسم الاخير
يا حار فيحذف فيه حرف واحد وهو الثاني حارث عملا بالاصل
لان الاصل فيه حذف حرف واحد والزيادة سبب العارض والعارض
مفقود ههنا هو الحقيق باب التزخيم قوله الا ما في لفنا الثانية
اشياء من قوله علما زائدا على ثلثة احرف اى بشرط تزخيم
النسابة العلته والزيادة على ثلثة احرف الا في اسم يكون في آخره
تا الثانية فانه اى الثاني لا يشترط فيه اى فيما آخره تا الثانية
الزيادة على ثلثة والعلته لان اشترط الزيادة فلا يلزم

على التلاوة كان للمدرب من احتلال الكلمة وبالترقيم يحذف
الناس وهي الزيادة فلا يلزم من ذهاب الزايد احتلال الكلمة وان
استمرط الكلمة كان لاستدعائها التخفيف في الثانية قد
خلفها لانها زائدة وهي استدعية للتخفيف لئلا يمشال الاسم
الذي كان في قوله "ثا" الثانية نحو يثبت اقبل واقبل في شبه
على اختلاف المعين منه لوروت ثبت العلم قلت اقبل ولوروت
اسم جنس قلت اقبل والسابع الآ في الاستثناء الاستفعل
وهو مشتق من الثني وهو الصرف يقال شئ عصفان الدابة اي عرغا
سمي به لان المشتق معروف عن حكم الاول ومن شبه اي ضاعفه
سمي به لان الحكم ضوعف فيه اذ معنى جائز القوم الا زيد اجاز القوم
وجائز في زيد وهو اي الاستثناء اخراج الشئ عن حكم دخل فيه
اي ذلك الحكم غيره اي غيره ذلك الشئ وانما قال عن حكم دخل فيه
ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره لان هو الا يتناول النقط لانك
اذا قلت جائز القوم الاحجار كنت مخارجا للجار عن حكم دخل فيه غير
لامن حكم دخل فيه هو وغيره لان الجار غير داخل في الجمي اعلم ان الاستثناء
مبتداء وخبره اخراج شئ وهو اي الاخراج مصدر مضاف الى المفعول
وذكر الفاعل من ذلك اخراجك شيئا وقول من حكم متعلق بالاخراج

٢٨
وقوله دخل فيه غيره جملة فعلية بحروف المحل على الوصفية لقوله
من حكم وفيه هو المقام اعترض قوتي وبناءه انك اخ اقلت طاعة
القوم الا زيدا فزيد الا ح من ان يكون اضلا في القوم اولا
فان كان الاول فيلزم التناقض لان نسبة المحي قد لذت
لزيد بنجر د قو لك جائز القوم لانه منهم واذا اخبرته منهم بعد ذلك
بالا زيدا فقد نفيت المحي عنه فصار المحي مثبتا ومنفيا عنه
وما يزا لا تناقض محض وهو باطل لان التبريل شتمل عليه
كقوله في قلبه فهم الف سنة الا خمسين عاما فانه اذا اريد بالف
سنة على الانفراد جميع مدلولها فقد اخبر بانها ليست بجميع فيستحيل ان يخرج
منه شيء لانه يؤدتي الى ان يكون البت اقل من الف وقد علم انه
ليست العاد ان كان التنازل لم وفاق جماع اهل اللغة لا يقال
اجتماعهم على ان الاستثنا من المتصل اخراج ما بعد الاعمال قبله
والجواب عنه ان المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر الى المقرات من
غير حكم بالسناد فاذا اخرج منه المستثنى على التخصيف ثم حكم بالسناد
اذ لا يحكم على كلامه حكم بالسناد الا بعد تما فلا يلزم التناقض لان
دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخبره بالا انما كان قبل السناد الفعلي
اليه فتقولنا جائز القوم الا زيدا بمنزلة القوم المخرج عنهم زيدا جائز

والتناقض انما يلزم ان لو كان الاخراج بعد الحكم بالاسناد ليس
 كذلك لان الحكم بالاسناد بعد كمال فهم المفردات ونماهم كما يحكم
 في بدل البعض والاشتمال مثلا لو قلت ضربت زيدا راسه اخبرت عن
 المقام المضرب من تحصيل جزء منه فلو حكمت بنهم الاسناد قبل ذكر
 الرأس ناقضت الا انك لم يحكم به الا بعد تمامه بالرأس والمستثنى
 تنصب في الكلام الموجب التام وهو ان الكلام الموجب ما ليس
 بنفي ولا نهي ولا استفهام فانك اذا قلت جائز القوم فقد حكمت
 بوجود المجيء واوجبه فيكون الكلام موجبا واحترز به عن غير الموجب
 فانه يجوز غير النصب كما يجيء وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي
 لان من النفي الاستفراق الجنس كما تراه فيهما يترادف ايضا نحو قوله
 هل خالق غير الله وانما يجب النصب في كلام الموجب لعدم جواز الابد
 ال فيه لان البدل تقوم مقام المبدل منه وعمل فيه تامر فصار قولا
 جائز القوم الا يزيد بمنزلة حائز الا يزيد فيلزم مجيء جميع العالم سوى زيد
 وهو محال واعلم ان قوله والمستثنى ينصب في الكلام الموجب ليس
 جاريا على الاطلاق لانه قد يكون لا يجوز النصب في الكلام الموجب
 نحو جائز القوم غير زيد وسوى زيد فالاول ان يقول والمستثنى بعد الا
 ينصب في الكلام الموجب لئلا ينتقض به وكذا يجب نصب المستثنى
 اذا تقدم المستثنى
 على

على المستثنى منه لعدم اجواز البديل فيه لان البديل لكونه من التواضع
لا يتقدم على المبدل منه وكذا يجب نصب المستثنى اذا تقدم على صفته و
يهي خيره منك وانما يجب النصب عنده لان الصفة كالجزء من الموصوف
فكان تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه كتقديمه عليه فوجب نصبه
واما عند سبويه فجوز الاستثناء وبخيار البديل لانه في كلامهم غير
موجب لان الموصوف والصفة شئ واحد فاذا تأخر عن الموصوف
وكان تأخر عن الصفة فكان تأخير المستثنى عن الموصوف بمنزلة
تأخيره عن الصفة لان الصفة كالعدم ان المقصود هو الموصوف
وهو متأخر عنه وعند المبرد الاستثناء والبديل سواء او انقطع المستثنى عنه
اي عن المستثنى منه فيجب نصب المستثنى لان البديل الفلظ لا يجيء في
كلام الفصحى اذ لم يكن المراد منه التفتن في الكلام فاورد اللفظ و
والشعر على الترتيب لانه ذكر اول الكلام الموجب ثم ذكر النقط واورد مثال
الاول بقوله نحو جائز القوم الازيد او مثال الثاني بقوله وما جائز الازيد
احد ومثال الثالث بقوله وجائز احد الاحرار او اما المستثنى اذا كان
في غير الموجب التام فانه يجوز فيه النصب على الاستثناء والبديل والمراد
بالتام ما يكون المستثنى منه مذكورا واحتمل زبغير الموجب فانه لا يجوز
فيه الا النصب كما عرفت وبالتام عن غير الموجب الغير التام لانه يجوز فيه

النصب والبدل بل هو متروك على حسب اقتضاء العامل فانه قبل
ان قولهم ان ابي القوم عن الغياض الازيد الكلام غير موجب لثبوت
النفي فيه لان ابي بدل على النفي ونام لان المستثنى منه فيه اي في ابي القوم
عن الغياض المذكور ومع انهم لم يجوزوا فيه البدل والجواب عنه ان يقال
لانهم لم يجوزوا البدل فيه وليس سلكنا ذلك لكن انه غير موجب لان
المراد بالنفي ما حصل باداة النفي وليس كذلك هنا والبدل هو
الفصيحة اذ يكون حركة المستثنى منه نحو ما جاء
احد الازيد لمعها بخلاف النصب على الاستثناء ولا شك ان سلك
طريقة الموافقة اولى فيكون البدل هو الفصيحة وهنا قد ترك فيودا
لغو ويبقى ان يقول فكذا في المستثنى النصل في غير الموجب التام
الواقع بعد الاو غير مقدم وغير مدد به كلام يتضمن الاستثناء وغيره
متراج عن المستثنى منه واحترزنا بالقيده الاول عن المستثنى الواقع
بعد سوى وما عدى وما خلا فانه لا يجوز فيه البدل ايضا وبالاشارة
وقع قبل المستثنى منه فانه لا يجوز فيه البدل ايضا والثالث عن
نحو مانع قام القوم الازيد اذ اياه قول من قال قام القوم الازيد
فان النصب به هنا هو المختار دون البدل لقصد التكايف بين
الكلامين وبالرابع من نحو جاء احد حين كنت جالس به هنا الازيد

فان البدل

يجرى الظروف الحقيقة فتقولون جلس فلان مكان ولا يعنون
الأمثلة في الذهن مقدرة فينبهونه نصب الظروف الحقيقة ويسمونها
سوى وسواء أيضا في مثل هذا الموضع فيقولون مررت برجل سواك
ويعنون مكانك وعوضا منك فلزم ان ينصب انتصاب
المكان للطرفية المعنوية واليه مال ابن الحاجب وحمل قوله وما
قصدت من اهلها لسواك على الشرور والاصح ما ذهب اليه
الكوفيون من انها ليست منصوبة على الطرف دائما بل هي استعمال
سوى مبتدأ وفاعلا وصفة واسم ليس مثال الاول قوله او ردا
اتباع كريم او شترى فسواك بايعها وانت المشتري فان سواك
مبتدأ وبايعها خبره ويجوز ان يجعل بايعها مبتدأ وسواك خبره
مقدما عليه ومثال الثاني في قوله ولم يبق سوى العدو ان دنا
هم كما دنا فان سوى بهنا وقع فاعلا لقوله ولم يبق والقول بان
فاعل محذوف تقديره ولم يبق شيء سوى العدو ان ممنوع اذا
الفاعل لا يكذف لكونه كالجزء من الفعل ومثال الثالث قوله
واتي الى قوم سواكم لا ميل فان سواكم خبر ورتقدير لكونه ضمة
لقوم ومثال الرابع قوله لا تترى ليلى ليس بنبي وبينهما سوى
التبعية التي اذا التصبور فان سوى التبعية مرفوعة تقديره لكونه

اسم ليس كذا في شرح الزبينية والحروف الداخلة على الجملة ثمانية
 ستة منها منصوبها قبل المرفوع اى مرفوعها واثنان منها على
 العكس اى مرفوعها قبل المنصوب والستة التي كانت منصوبها
 قبل المرفوع يسمى المشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من
 وجوه الاول في كونها ملزما للاسماء كالفعل والثاني في كون
 آخرها مبنية على الفتح كالفعل الماضي والثالث في كونها على ثلاثة
 احرف فصاعدا كالفعل ولما اشبهت الفعل من هذه الوجوه
 اجريت مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم منصوبها
 على المرفوع فعيل ان زيد اخوك كما نقول ضرب زيد اخوك الا ان تقوم
 المنصوب هنا لازم في غير النظم ونعم جايئة وانما التزم فيها
 ذلك لانه ليس للحروف وحظ في العمل وانما هي محولة على
 الفعل وفرع عليه كالفعل ان يلزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها
 الوجهان لئلا يجزى الفعل نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرا
 زيد وانما كان وجب تقديم المنصوب اولى ليكونها بعد من يشاء
 الفعل لان الاصل في بيان بابي الفعل فاذا اؤخر المرفوع بهنا
 حصل مخالفة هذه الحروف للفعل والخطا طرئتها عن رتبة
 وجاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا لانهم يجوزون في الظرف

ما لم يجوزوا غير ما وادعم انه لو قال الحرف الدخلة بدل عن قوله
 الحروف لكان احسن لان الحروف جمع كثره وهو يستعمل الالف في ما في
 العشرة وهذه الحروف ليست الا تحت العشرة اللهم الا ان يقال
 ان اطلاق جمع الكثرة في موضع الفاعل على سبيل التجوز كقولهم ثمانية
 فروع في موضع افرؤ وهي اي الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر
 وان بالفتح وبما موضوعان للتحقيق فانك ان زيد اقايم فان
 تحقق مضمون الجملة ونشئت قدمها في الصدق وكذا اذا قلت
 بلغني ان زيدا قائم وكان في موضع التشبيه ولكن وهي موصولة
 للاستدراك وهي تعقيب الكلام لدفع وهم من يتوهم شبهة اولغية
 وليست وهي موصولة للتمني ولعل وهي موصولة للتبري والفرق
 بين التبري والتمني ان التمني يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوة وفيما
 لا يمكن وقوة نحو ليست الشبلا بعد يوم ما فاجره ما فعل المشيب
 والتبري لا يستعمل الا فيما يمكن وقوة اذ المحال لا تبري وقوة اعلم
 ان المصنف رح اورد في كلامه الصيغة السديفة وهي اللف والنشر
 على الترتيب لانه ذكر اولاً ان بالكسر ثم ان بالفتح ثم كان ثم لكن
 ثم ليست ثم لعل فاورد مثال الاول بقوله تقول ان زيدا منطلق
 ومثال الثاني بقوله وبلغني ان زيدا ذاهب اي ذاب زيدا مثال

الثالث بقوله وكان زيدا الأسد أصلا أن زيدا كالأسد فلما نقلت
 كافا للتشبيه إلى ما قبل أن للعلم في ظاويل الأمر أن هذه الكلام تشبيه
 ثم أبدلت كثرة الهمزة إلى الفتح حفظا بجانب الكاف لكونها
 من الحروف الجارة وهي مختصة بالمفردات وهمزة أن تفتح في
 مكان المفردات فإن قيل إن هذا من حيث اللفظ كلام تام
 وتلك الهمزة تنكسر في مكان الجملة والجواب عنه أن ذلك سلم إلا أن
 الفساد الصوري أسرع ظهورا من المعنوي فإذا رفع الأول
 يكون أولى من الثاني ومثال الرابع بقوله وما جاء زيدا لكن عمة وأخته
 هذا انما يتيسر إذا كان بحيث لا ينفك عندهما عن الآخر ومثال
 الخامس بقوله وليت الشيب يعود يوما فاجره بما فعل الشيب
 اعلم أنه لو قال الاليت الشيب يعود يوما لكان أولى وبيان أو
 لوية ظاهر على من له ذم شعور في العروض ومثال السادس بقوله
 ولعل زيدا عابدا والفرق بين أن وأن بعد اشتراكهما في أفادة
 التحقير أن أن المكسورة مع اسمها وفيه ما كلامهم مفيد وان
 المفتوحة بخلافها لأنها لا تنفك عن جعل الجملة بمنزلة المفرد حتى
 يكون ما قبلها أي قبل المفتوحة فعل كلفظة أن زيدا منطلق أو
 يكون ما قبلها اسم كقولك حق أن زيدا منطلق وإنما اليتزوا

تقديم حق على ان المفتوحة مع اسمها وخبرها لانهم لو اذروا المكان
غرضه لدخول ان عليها نحو ان ان زيدا منطلق حق وهذا ليس
بجائز لاستناع اجتماع الحرفين اللذين يكونان بمعنى واحد ولاجل
ان ان المفتوحة لا تقيد بل تجعل الجملة التي تدخل عليها بمنزلة
المفرد وتفتح اذا كانت واقعة بعد نحو لو انك جيتني لا كرهتك
لانها مع اسمها وخبرها فاعل لفعل محذوف اذ يقدره لو ثبت
بجيتك لا كرهتك فاذا الرمز الفتح بعد لولا ان الفاعل لا يكون الا مفردا
وتفتح ايضا اذا وقعت بعد لولا لان لولا مبتداء محذوف خبره
وهو لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا
فكانك قلت لولا انطلاقي زيد موجود لكان كذا ولو كسرت
لكان الجملة والجملة لا يفتح الخبر عنها وايضا تفتح اذا كانت واقعة
بعد علمت وبعد اخواته نحو علمت وحببت لا انك اذا قلت علمت
ان زيدا عالم فكانك قلت علمت علم زيد حاصل الا انهم تركوا ثانيا
المفعولين من ان لطول الكلام بان وصلته فلما حذف الثاني لم يبق
الا الاول وهو مفرد فلم يفتح بعد علمت واخواته وكذلك يفتح
اذا كانت مضافه اليها نحو عجبني من وقت انك جالس لو
جوب كون المضاف اليه مفردا فاذا دخلت اللام في خبرها اسي في خبرنا

واخوانها كسرت ان مثال قوله تعي والله يعلم انك لرسوله لان
 علمت صار معلقا اي كان عمرك بالجملة لفظا عند دخول الام على خبره
 نحو علمت لذيد منطلق واذا كان كذلك يكون ما بعده من
 منظر الجملة فكسرت وندخل ما الكاف على جميعها اي جمع الحروف المشبهة
 بالفعل فكسرها اي تمنعها اي الحروف المشبهة بالفعل عن العمل
 مثال قوله تعي انما الله آله واحد لان لما اتصلت بما صارت كالجزء منها
 فاخرجها عن شبهه الذي هو علة بناء او اخرها على الفتح واتصال
 الضمير بها كاتصالها بالفعل وزال اختصاص هذه الحروف بالاسماء
 بعد دخول ما عليها فدخلت على الجملة الفعلية ايضا كقول تعي انما
 يوم ساجد الله لان طلب الاسم كان شبهه الفعل فيقول الطلب
 لروال شبهه فيطلب العمل لروال العدة كذا ذكره صاحب المقابله ولما
 فرغ عن بيان الستة التي كان منصوبها قبل المرفوع اخذ ان يبين
 الاثنين اللذين كان مرفوعهما قبل المنصوب فقا الاثنان
 اللذان كان مرفوعهما قبل المنصوب اي قبل منصوبها وهما
 ما ولا المشبهتان بليس قوله الاثنان مبتداء وقوله واللذان
 صفة له وقوله ما ولا خبره مثال ما المشبهة بليس نحو ما زيد منطلقا
 ومثال لا المشبهة كقوله لا رجل افضل منك وشار بقوله المشبهتان

تقديم حق على ان المفتوحة مع اسمها وخبرها لانهم لو اخروا لكان
غرضه لدخول ان عليها نحو ان ان زيدا منطلق حق وهذا ليس
بجائز لامتناع اجتماع الحرفين اللذين يكونان بمعنى واحد ولا اجل
ان ان المفتوحة لا تقيد بل تجعل الجملة التي تدخل عليها بمنزلة
المفرد وتفتح اذا كانت واقعة بعد لو نحو لو انك جيتني لا كرهت
لانها مع اسمها وخبرها فاعل لفعل محذوف اذ يقدره لو ثبت
بجيتك لا كرهت فاذ الرمز الفتح بعد لولا ان الفاعل لا يكون الا مفردا
وتفتح ايضا اذا وقعت بعد لولا لان لولا مبتداء محذوف خبره
وهو لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق لكان كذا
فكانك قلت لولا انطلاق زيد موجود لكان كذا ولو كسرت
لكان الجملة والجملة لا يفتح الخبر عنها وايضا تفتح اذا كانت واقعة
بعد علمت وبعد اخواته نحو علمت وحسبت لانك اذا قلت علمت
ان زيدا عالم فكانك قلت علمت علم زيد حاصل الا انهم تركوا ثانيا
المفعولين من ان لطول الكلام بان وصلته فلما حذف الثاني لم يبق
الا الاول وهو مفرد فلزم الفتح بعد علمت واخواته وكذلك يفتح
اذا كانت مضافة اليها نحو عجب من وقت انك جالس لو
جوب كون المضاف اليه مفردا فاذا دخلت اللام في خبرها اسي في خبرنا

43
واخوانها كسرت ان مثال قوله تع والله يعلم انك لرسوله لان
علمت صار معلقا اى كانى عمله بالجملة لفظا عند دخول الام على خبره
نحو علمت لذيد منطلق واذا كان كذلك يكون ما بعده من
مظن الجملة فكسره وندخل ما الكافه على جميعها اى جمع الحروف المشبهة
بالفعل فكسرها اى تمنعها اى الحروف المشبهة بالفعل عن العمل
مثال قوله تع انما الله اله واحد لان لما اتصلت بما صارت كالجزء
فاخرجها عن شبهه الذى هو علة بناء او اخرنا على الفتح واتصال
الضمير بها كاتصالها بالفعل وزال اختصاص هذه الحروف بالاسماء
بعد دخول ما عليها فدخلت على الجملة الفعلية ايضا كقوله تع انما
يوسا جدد الله لان طلب الاسم كان شبهه بالفعل فيرون الطلب
لزال شبهه فيبطل العمل لزوال العلة كذا ذكره صاحب المقاليد ولما
فرغ عن بيان الستة التى كان منصوبها قبل المرفوع اخذ ان يبين
الاثنين اللذين كان مرفوعهما قبل المنصوب فقا الاثنان
الذان كان مرفوعهما قبل المنصوب اى قبل منصوبها وهما
ما ولا المشبهتان بليس قوله الاثنان مبتداء وقوله والذان
صفة له وقوله ما ولا خبره مثال ما المشبهة بليس نحو ما زيد منطلقا
ومثال لا المشبهة نحو لا رجل افضل منك وشار بقوله المشبهتان

ليس الى علته عملها اى يعملها لكونها مشابهتين بليس اما وجه مشابهة
 ما بليس فمن حيث انهما لنفى الحال ودخولهما على الجملة الاسمية وقول
 الباق فبرعنا واما وجه شابهة لانه فمن حيث انهما لنفى الحال
 ودخولهما على الجملة الاسمية ودخول الجاء الا ان شابهة ما به
 اكثر من شابهة لانه ولهذا تدخل لفظة ما على الموصوف والممكنة
 معا ولفظة لا لا تدخل الا على النكرة وانما اختصت بالنكرة دون
 الموصوفة لان دخولها على النكرة احق من دخولها على الموصوفة لانها
 في الغلب لنفى الجنس وذلك لا يتصور الا فيهما واذا انقضت
 النفي اى نفي ما ولا بالا اوقدت الجزاءى خبرهما على الاسم اى على
 اسمها بطل عملهما اى عمل ما ولا مثال انتفاض النفي بالا كوما زيد
 الا منطلق ومثال تقديم الجزاء على الاسم نحو ما منطلق زيد اما بيان
 بطلان عملهما عند انتفاض النفي بالا فلو وال مشابهة الى يعملان
 بهما على ليس واما بيان بطلان عملهما عند تقديم خبرهما على اسمها
 فلو لا يلزم المساوات بين عملها وعمل ليس وهى ممنوعة لوجوب كون
 مرتبة الاصل على من مرتبة الفرع بخلاف ليس فان عمله لا يبطل
 وان كان نفيها مقتضا بالاً وخبرها مقدم على اسمها لكونها فعلاً وهى
 وليا وجه آخر وهو اى ذلك الوجه الاخر تنصب الاول وان نرفع الثاني

بها وذلك أي نصب الاول وترفع الثاني اذا كان الاسم الذي
دخل عليه لامضافا لا النكرة او كان ذلك الاسم مضارعا لشيء مشابه
للمضاف مثال الاول نحو لا غلام رجل كائين عندنا ومثال الثاني نحو لا
جبرامن زيد جالس عندنا واما تنصب لا اذا كان الاسم مضافا
او مشابها به لكونها بمنزلة ان وهم يحملون الشيء على نقيض
كما يحملونه على نظمو وانما قال مضافا الى نكرة لان الاضافة في هذا
الباب لا المعروفة متمنعة لتعرف المضاف ج ولا مراع له دخول لا
هذه على المعروفة اللام الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيدا
لان اوعدا في الدار لعدم تعريف المضاف واما خبر لا ههنا مرفوع نحو
لا غلام رجل كائين عندنا ثم انهم اختلفوا في ارتفاع بعضهم ذهب الى انه
مرفوع بالحروف كما في ان وبعضهم ذهب الى انه مرفوع بالخبرية كما
هو قبل دخول لا ولا عمل للحرف فيه متمسك الاول ان لا يخبرها
خروا ان فوجب ان ترفع الخبر كان وكذا ان معنى النفي فيها تنقضي
مضمون الجملة فيجب ان يكون عاملا في طرفيها و متمسك الثاني
لان لا مرفوع على ان فوجب ان لا يكون مساويا في العمل لا يخطأ
رتبة الفرع عن الاصل واعلم ان مذهب الجاريتين اثبات الخبر
في هذا الباب واما بنو يسم فانهم لا يثبتون الخبر في كلامهم بل يذكرونه

ف لازم كما حذف الجز في قولهم لو لاز يد لكان كذا واما النكرة
 المفردة فبنية اى مع لا على الفتح ان كان نصبه بالفتح نحو لا رجل في الدار
 وعلى الاكر ان كان نصبه بالكسر نحو لا مسلمات في الدار وعلى الحرف ان كان
 نصبه بالحرف كالشبهة والجمع نحو لا رجلين ولا مسدين ومن هذا ظهر ان
 المصر له لوقيد البناء على الفتح بما قيدناه كان اصوب فالمراد بالمفردة
 بهما ما يقابل المضاف لتناول التشبيه والجمع وقد سبق الاشارة الى
 علة الموجبة للبناء في البناء العارض واحتمار بالنكرة عن الموصوف
 فانها ليست بمبنية وبالمود عن المضاف والمشبّه به فانها
 غير مبين والعلّة الموجبة لعدم البناء الموصوف والمضاف والمشبّه
 مرت في ايضا ويقال له لا رجل في الدار نفى الجنس لان رجلا
 يشمل على الجنس كله بطريق البدل فتقولك جاني رجل يصح الكل
 واحد من الامة فيكون زيدا او عمرا او بكرا ولا يكون اكثر من
 واحد قال صاحب الضوابط قولهم نفى الجنس نوع من التجوز لانه
 نفى حكم الجنس لا نفى نفس الجنس الا تراكم اذا قلت لا رجل
 في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كونه في الدار لا نفه فان
 كررت لفظة لا مع النكرة المفردة جاز فيه اى في ذلك المفردة الرفع
 والنصب والتكرير مثال نحو لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع

التكرير

التكسیر فی هذا مثال لانه بنی علی السؤال نحو ان يقال حول قول ام قرة
 بغیر الله فنقول لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز فی هذا المثال في قوله
 الاول فتحها بان تجعل لانه الموضوعين نفی الجنس وبقدر لهما خبر واحد
 عند سبويه ويكون الكلام جملة واحدة لان لا الله كان اسمها مفتوحا
 لا بعمل عمل ان في الخبر عند ويجوز ان يقدر خبرين عند ايضا واما
 عند غير من يعمل لا المفتوحة اسمها في الخبر فيجوز ايضا ان تقدر لهما
 خبر واحد لان الاول والثانية وان كانتا عاملتين الا انها هما ثلثان
 فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحد الكما ان زيدا وان عمر واقامان
 ويجوز ان يقدر لكل واحد خبر ايضا وثانيها نصب الثاني مع فتح الاول بان
 الاول نفی الجنس ويكون الثاني معطوفا على لفظ الاول ولا يجوز
 على هذا ان يقدر لهما خبر واحد عند سبويه لان خبر لا مرفوع عنده
 بالابتداء وخبره قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عامل في الخبر
 بالاتفاق فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين
 وهو غير جائز وثالثها رفع الثاني مع فتح الاول على ان يكون الثاني
 معطوفا على محل الاول وعند سبويه يجوز ان يقدر لهما مع خبر
 واحد ككون الخبر خبر للبدء وعند غيره لا بد لكل واحد خبر لئلا يلزم اجتماع
 العاملين وبما لا ابتداء ولفظة لا على معمول واحد ويجوز ان

ان يكون لاف في هذا الوجه بمعنى ليس واربعا رفعها معا لانه يجوز
 الغاء عمل لاف هذه لضعفها في العمل لانها تعمل بالمشابهة وما مثل
 بالمشابهة عمل ضعيف مع حصول شرط الالفاء وهو التكرار فيكون
 الاسمان مرفوعين بالابتداء لا والثانية اتما زايدة ويجوز او مفعلة
 غير زايدة ويجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد وان يقدر لكل واحد
 خبر عن سبويه وغيره لانه لا عمل على هذا الا بالابتداء وخامسها رفع
 الاول وفتح الثاني على ان تجعل الاول بمعنى ليس والثانية غير
 مفعلة يجوز ان يقدر لهما خبر واحد عن سبويه وعند غيره لا يجوز
 هكذا يجب ان تعريف بهذا المقام فانه من المواضع التي زالت
 فيها اكثر الاقدام واما المفرد المرفوع فلا تقع بعدها اى بعد كلمة
 لا الا مرفوعة وهي اى لا مكررة مثالها نحو لا زيد في الدار ولا زيد
 واما وجوب الرفع فله وال المشابهة التي يعمل بها لا من كونها
 نفى الجنس عند دخولها على المرفوع واما وجوب التكرار جازما لما
 عنه عن نفى الجنس الذي لا يمكن اشباهة في المرفوع الحروف العاملة
 في الفعل المضارع تسعة اربعة منها اى التسعة تنصب اى الفعل
 المضارع وفتح منها تخزم اى الفعل المضارع اما الحروف الناصبة
 للفعل المضارع فهما ان المصدرية واحترز بالمصدرية عن الذاتية

والفردة والواقعة بعد باب ظنت فان كلاً منها لا ينصب وهي اعني ان
المصدرية اصل بنواصب المضارع فوجب ان ينصب للمضارع ككونها
بان الـ هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث اللفظ وتوحيده
الـ بعد ما الى المصدر ولـن وهي موصولة لتكيد النفي في الزمان
المتقبل نحو لن يخرج زيد فانه افاد تكيد النفي في الخروج لانك اذا قلت
لا يخرج زيد كنت نافياً فخرج زيد نفياً عن الفائدة الزائدة عليه و
واذا قلت لن يخرج زيد كنت فافياً فخرج زيد نفياً زيد عليه النـ
كيد وقبل انهما للتايد اي لن تؤيد اي لن تنفي ما دخلت به عليه
وهو باطل وتمايدل عا بطلانه التعليق نحو قوله فلن ابرح الارض
حتى ياء زن اي فالتعم او كما ذهب اليه الاكثرون لان تاكيد
النفي بجوز ان يكون مؤيداً او غير مؤيد وكي وهي وضعت للتقليل
اي للتقليل ما قبله واعلم ان بعضاً من النحاة ذهب لان حرف
النائب هو ان هذه فقط والبواقي ينصب بافها ان بعد ما و
ذهب الاكثرون الى ان ولـن وازن وكي كلها مستوية الاقدام في
النصب والاول ليس بحيد لان اصل لن لا ان وازن اذا ان على الاصح
فلا ضم ما بعدهما لفظة ان لزم حصول ما ليس بنفق اليه وهو التكرار
فلما ضم بعد كي كانت حرف جر لانها صبا وهي ليست بحارة بدليل

قول اللام عليها نحو قوله تعالى لكيلنا منسوا فلو كانت حرف الجر لا تمنع

حرف الجر عما تنفع كاللزم باطل لما ذكرنا قلنا الملزوم وثيق ببعضهم

القول بأنه لو كان اهل لن لا ان لما جاز تقديم ما في خبر ما عليها

لأنه جازم لا بدليل في قوله فلو كانت اثار زيدا فلو ان ضرب وهذا الترتيب

ليس صحيحا لان اللام الملزوم لان احكام الحروف ومجانسها قد يزول

بتركيب البعض ببعض كما ان لو ازار كبت مع لا يبطل معناه

معنى لو ويحدث معنى التخصيص وعند الفراء اصلها لا فابدلت

النون من الالف والاول اصح لانها على تقدير الابدال لم يزد لفظ

على الاصل ليدل على تأكيد النفي بخلاف الاول واورد المصنف التثنية

والنشر مرتبا لانه قد ذكر الاول ان المصدرية ثم لن كي فاورد مثال الاول

ربا ليا ويحتمل قوله تقول احب ان تقوم تاكيد بالناء بدليل تقدير المصنف

آياه بقوله اى قيامك ومثال الثانية بقوله لن يفعل ومثال

الثالثة بقوله جئتكم كي تعطيني حتى اى مجئ بك معلول

باعتطاء بك ما والاربع من حروف الناصبة للفعل المضارع اذن

اصلها اذا ان كما مر وهو اى اذن جواب باعتبار القول وجزا

باعتبار الفعل كقولك اذن اكرمك لمن قال لك انا اتيك

واللام لمن يتعلق بقولك وانما تنصب هذه اذن الفعل

المفارع اذا كان الفعل الذي حصل بعد ما اى بعد اذن من مفعولهاى
اذن غير معتمد على شئ حاصل قبلها فان اعتمد الفعل الواقع بعد ما على شئ
قبلها بطل العمل اى اذن والله كقولك انا اذن اكرمك بالرفع ولا
يجوز بالنصب لان الفعل معتمد على شئ قبل اذن وهو انا فلو جاز
النصب لزم وجود البداء بدون طر وهو ممتنع ولو رفع لزم الوجود
على اذن وهو جائز لان اذن ليس فيه موضع على العمل حتى لا يجوز
الناء على البنية كما كان ان كذلك لانها قد تقع في موضع لا يكون
لها عمل نحو انا اذن فاعل كذا وايضا بطل عملها ان اعتمد على الشرط
والنعم مطلقا اى سواء كان قبلها او بعدا نحو ان تاتنى
اذن اكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجب طر اذ الشرط قبله
يستدعى الجواب ولو نصب لبطل حكم الشرط وذلك ممنوع فان
الشرط بدون طر اذ غير متصور وبطلان عمل اذن باين طر وكذا
اذ قلت والله اذن لا فاعل فيلغى عمل اذن ايضا لان الفعل
الواقع بعد ما معتمد على اليمين واعمالها لها يبطل حكم اليمين كما يبطل
حكم الشرط وكذا يبطل عمل اذن اذا اريد به اى بالفعل الواقع بعد ما
اى اذن الحال وان يعتمد على شئ قبلها وان فيه للوصل مثاله نحو اذن
افضلك كاذبا لمن يحذرك وانك في حال الظن لان نواصب

خارج بني على الاستقبال لا يرى ان اذن قوله وكي لاحظ له من
في حال واعلم ان المصنوع قد ترسّطاً آخر لعل وهو عدم الفعل بينهما و
بين معمولها لان لو فعل لا يعمل وان لم يعتمد الفعل على شيء قبلها و
لم يرد به حال لغيرها فلا يعمل اذن في الدار الكبرياء بالرفع و
ان من ينشأ اي من بين نواصب فعل المضارع قد حل على الفعل الماضي
نحو عجت من ان ضرب فدي لما ثبت من قبل ان اصل نواصب
الفعل المضارع وهو اذ واخواتها يعمل عجتا بينهما فتح كان
قوايا قد حل على الماضي وتظهر ان بعد ستة اعراف وهي تلك الستة
حتى ولا مكي ومعناه اي معني وهو كون ما قبلها سبباً لما بعد
فلهذا سميت بلام كي قبل فالاولا ان يوضع موضع لام كي لام جر حتى
يدخل فيه لام كي هذه واللام التي للضرورة والزايدة او كما ينصب
المضارع باضمان بعد مشا الضرورة قوتها فالنقط ال فرعون ليكون
لهم عذوا وحرنا ومثال الزائدة قوله تعالى يريد الله ليعين لكم فان
هذه اللام زائدة بمعنى ييسر لكم لكونه مفعولاً يريد ولا مكي لحد وهي
لام زائدة لتأكيد النفي الداحل على كان الماضية المعية سواء كان لفظاً ما
ضياً كقوله تع وما كان الله ليعذبهم او مضارعاً كقوله لم يكن الله ليعف
لهم وانما سميت لام مكي لحد مجيها بعد النفي اذ الحد عبارة عن نفي ما توهم

٤٨
ذكره مثبتا الفعل بين لام كما ولا ثم نجد ان الاول للتعليل و
هذه اللام ليست كذلك وان الاول لو طرحت من الكلام لم
يخل المعنى المقصود بخلاف نجد فان الشا لا يذكر الا بعد نفى داخل
على كان المذكور فذلك اللام ليست كذلك واو التي بمعنى الى والا
وبعد و له غرض اشارة الاكثر من و هي او بمعنى الى اة انه لو كانت
بمعنى الا اة فيضم ان بعد ما فيكونه قد سر قولك او تعطيني حتى
الى اة اة تعطيني حتى وسنده يؤدى الفساد فلذلك عدله عنها
وقال او بمعنى الى تعبير اة فمما لذلك الفساد و او الصرف
وتعال لها و او الجمع اما وجه تسميتها بواو الجمع فلكونها بمعنى
مع و اما وجه تسميتها بواو الصرف فلانها تصرف اعرب
الشيء عن الاول لما فرغ غرضه و ما شرع في مثلها على
الترتيب المذكور في المتن فقال في مثال حتى نحو سرت
حتى ادخلها فكاك قلت حتى ان ادخلها والدليل
على انه الفعل الواح بعد ما منصوب باضمار ان قوله راويت
عين اى الدهيق بطله حتى المصيف ويغلو القعدان فان المصين
مجرور حتى ويغلو معطوف عليه وهو منصوب فلو لم يكن نصبه بان
مفعلة بعد ما نفى لما جاز العطف على المجرور وكان حتى في موضع واحد

واد الشرف بمنع لان قولنا لا تأكل السمك وتشرب اللبن
 في قوة قولنا لا تأكل السمك مع شربك اللبن فله ان يأكل
 السمك عامدا ويشرب اللبن عامدا بل يجمع بينهما في
 وقت واحد واما في الامور المنع فمن كل منهما يقال لا تأكل السمك
 وتشرب اللبن بالجزم اي لا تشرب اللبن والفعل بعد والفرق
 ان المفعول منصوب المحل على انه مفعول معه واد ارفعت وقلت
 وتشرب اللبن فيكون تعديره وانت تشرب اللبن قالوا اللحن فعلى
 هذا يكون الجمع ممنوعا كما اذا اضرمت والسادس من ظروف الية
 نصب الفعل المضارع بعد ما باضمار ان ان الناء اليه في جواب
 الاسماء الستة هي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني
 والعرض واما شرط احد هذه الاشياء الستة لان سببه ما قبلها
 لما بعد ما انما يتحقق عند تحقق احد هذه الامور مثال الامر كوزنه
 فان اكرمك والمعنى ليكن منك ذيادة فاكرامك كمن مثال النهي
 كقولهم لا تطغوا فيه فيحمل عليكم عفي فان حمل تعديره لا يمكن
 منكم طغيان فاصلا ل غصب مني ومثال النفي نحو ما لنا فتمدنا
 فان كحد ثنا تعديره لم يوجد منك انيان يتسبب الاطراء
 ومثال الاستفهام نحو اين بيتك فازورك اي فان ازورك

والمعنى يمكن من تعريف بيت قزارة منى ومثال التمنى نحو لبيت لي مالا فانما
اي فان التمنى والمعنى التمنى حصول مال من الله فان فاقامته ومثال الوصل
الانزال نصب خير فان نصب خير تقديره الا يكون منكر نزول
خاص به فخرته وهو اعني الوصل قريب من التمنى لا انكر اذا عرفت عليه
النزول فقط حشنة ولا حكمة الا على ما تؤولده ومثناه ولكننا ليس هذا يستفهم
لا انكر لا تقصد بقولك الا انزل ان تستفهم عن ترك النزول وانما القصد ان تترك
له وتقرض عليه فقط وسبب اضممار ان بعد الفاء ان الحروف العاطفة لا ^{تنصب}
فلزم اضممار ان ويجب ان يكون ما قبل الفاء وغيره من العاطفة الناصبة
باضمار ان في تقدير المصدر ايضا لئلا يلزم عطف الاسم المؤنث بان على الفعل
وعلمة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان كما فعلت فعلت
واراد به كون الاول سببا للثاني لا بان يكون باضمار شرط لما فرغ
من نواصب المضارع شرعا في جوازهم فعال وجازمة له اي للفعل
المضارع لم ولما التي ليست بمعنى الا ولا بمعنى حين بل لتفي الماضي
قوله وفي لما توقع اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد ان يكون الفعل
لما محذورا وما اي الفرق بين لم ولما ان في لما توقع ليس في لم لان
لما لتفي قد فعل ولم لتفي فعل فلما في التفي بمنزلة قد في الاشباه
وفي قد معنى التوقع فكذا لك في لما تقول لقوم ينتظرون ركوب الامير
قد ركب

50
فذكر كب وما يركب وان في ما استغراقا وسمرا راليس لم تقول
فلان ولم ينفع الندم اي عقيب ندمه واذا قلت لما ينفع
الندم افاد استمرار عدم النفع الى وقت الاجتنار وفي ما يجوز حذف
الفعل ولا يجوز مع لم تقول خرجت ولما اي لما يخرج زيد ولا تقول
خرجت ولم لانه بمثابة قد في قد فعل ويجوز حذف الفعل
مع قد كقوله وكان قد فيجوز حذف مع لما ولان لم زيدت عليه
ماقتاب مناب الفعل وقد حاذف الفعل مع لم شاذ كقوله
ان وصلت وان لم اي وان لم تصل اعلم ان الجزم القطع وسميت
هذه الحروف جوارم لقطعها عن الفعل حركة او بعض حروفه وانما علمت
الجزم دون الحركات لانها لما كانت موضوعة لانتقال المضارع
الى الماضي شابهة ان شرطية في الانتقال فاغطت عملها
وهو الجزم فان قيل فلم لم يجز دخولها على الماضي كما جاز
دخول ان الشرطية عليه والجواب عن ذلك وضع لم للانتقال
المذكور خاتمة فذلك لا يحصل بدخولها على الماضي بخلاف
ان فانما لم توضع للانتقال المذكور واعلم ان الجوارم تنقسم
الى قسمين قسم مجزم فعلا واحدا وقسم مجزم فعلين معا فمن
الاول لم ولما كما ذكرنا ولا م الامر وهو احترا عن لام مجزم لام

سالكين فانهم لا يجزمان الفعل وانما كسرت هذه اللام مع ان
الاصل في ظروف الواردة على هجاء واحد ان يفتح على ما عرفت
فما بينهما وبين لام الابتداء وانما علمت الجزم لانه مشابهة
بلام الجزمورة لكنه لدخول الفعل ولم يعمل عمله بل ما هو متعابده وهو
الجزم اوله مشابه بان الشرطية في لزوم المقارع ونقل معناه من الاحياء
اما الانتفاء وقول قوله للغايب خشو ففسدات بيان كونه حشواً
فلانه لا ظايل تحته واما بيان كونه مفسداً فلا يراه ان لام الامر لو لم يكن
للفايب كما في الخطاب المجبول وكما في قوله تع قلتعرجوا وقوله عم
قلتعرجوا صفوكم لم يكن جازا والامر بخلافه ولا التي في الشهي واحترازه
عن لا التي في النفي فانها لا تجزم الفعل وانما علمت لان النفي الجزم
ايحالة مشابهة بان الشرطية من حيث نقل المضارع لانها تنقل
الاختار الامر وان الشرطية تنقل الفعل من المجزوم به لا المشكوك
فيه من النافي ان التي في الشرط والجزاء وهو احترام اذن ان المنفعة
من المشقة وان النافية وانما علمت ان الشرط الجزم لانها تدخل على الجملتين
وتجعلها بمنزلة واحدة فيحمل النقل لطول الكلام فيعمل ما فيه حفة وهو
السكون لانه في مواضع الشغل اليق نقول في الفعل الذي دخل عليه
لم خولم فربو في الفعل الذي دخل عليه ما خولما يركب وفي الفعل الذي دخل

عليه لام الامر ليضرب ديد و في الفعل الذي دخل عليه لا في النهي لا تفعل
و في الفعل الذي دخل عليه ان في الشرط و اجزاء ان تخرج اخرج
و هي اي الشرط و اجزاء مجزوءان به اذا كان اي الشرط و اجزاء
مضارعين نحو ان تقر بني اخرج بك يجزم الفعلين فان كانا اي الشرط
و اجزاء ماضيا لم يظهر فيهما اي الشرط و اجزاء الواقعين للماض
اجزم لعدم استحقاق الماض الاعراب اجزاء ان خرجت خرجت
وان كان الشرط ماضيا و اجزاء مضارعا فيه اي في اجزاء الرفع
و اجزم ان كانا اكرمتني اكرمك و اكرمك اما يجزم فقط و اما
الرفع فلانه لما لم يعمل في الاول الذي هو الشرط انما روي ان لا يعمل
في الثاني الذي هو اجزاء لكونه تابعا للشرط و عليه اي و عارضا لاجزاء
الذي وقع مفارعا قول اي قول الشاعر و ان اتاه خليل يوم
مسغبة يقول لا غائب مالم ولا حرم فان الشاعر الفصح رفع
اجزاء و لم يكن رفعه مختارا لما احتاره الفصح لان الفصح لا
يختار الا الفصح و قال بعض نحويين يجزم او لا من الرفع اذ
علته عدم العمل في الشرط كونه ماضيا غير مستحق الاعراب و تلك
العلة مفعولة في اجزاء فيظهر تاثيرا فيه و ان كان الشرط
مضارعا و اجزاء ماضيا يجزم الشرط لاستحقاقه الاعراب لا اجزاء

لعدم استحقاقه الاعراب وقد اهتم المصنف بهذا القسم وبحث في اجزاء
ان كان اجزاء جملة اسمية لان الجزم ليس بممكنا فوجب ادخال الناء
عليها ليدخل على وقوعها جزاء من الشرط او كان امرا فان جزاء
ايضا غير ممكن لسكون اخره قبله جعله جزاء فلا بد من الناء ليدخل
على وقوعه جزاء من الشرط او كان نهيا لكون الجزم فيه غير ممكن فامر
في الامر فوجب ادخال الناء ليعلم به وقوعه جزاء من الشرط او كان
دعاء للجزم فيه غير ممكن ايضا لانه اما بصيغة الامر والملاحظة والجزم لا يمكن
فيها اما الثاني فلما مر واما الاول فلما سجد او كان ماضيا مريحا
واستمر بالمرح من نحو ان خرجت فانه ماضى لكنه ليس بماضى صريح
لكونه في تقدير الاستقبال واذا ادخلت عليه سن يكون ماضيا مريحا
لعدم مكانه بتقدير الاستقبال وانما كان الماضى الصريح باتاء لانعدام
تأثير اداة الشرط فيه لانها لم تغلبه اما الاستقبال فلا بد من الناء ليدخل
على وقوعه جزاء من الشرط مثال جملة الاسمية الواقعة جزاء كقوله
فاكرمه ان ياتني فانت مكرم ومثال الامر الذي وقع جزاء
بالفاء كقوله ان لقيته فاكرمه ومثال النهي الواقعة جزاء بالباء
كقوله ان اتاك فلا ترهته ومثال الدعاء الذي وقع جزاء بالفاء
كقوله ان فعلت كذا فجزاك الله خيرا ومثال الماضى الصريح الواقع

52
جزاء بالفاء نحو ان احييت الى اليوم فقد احسنت

ايك امس وتبني غير اى الفعل المضارع بان حال فيها مفعلة
في جواب الاشياء الستة التي جاب بالفاء وهى الامر والامتناع

والنهي والنفي والتمني والعرض الا النفي مطلقا اى مجموع صورة

النفي كما يجب والا التمني في بعض المواضع اى في المواضع التي

يكون المعنى مختلا عما يتدبر ان مثال الامر اخوز رنى اكرمك

بالجزم لانه جزاء شرط محذوف لدلالة الامر عليه لان المعنى رنى

فانك ان تزر من اكرمك فخذ ان تذنى لقيام الامر مقامه ولنا

قلنا لان المعنى كذلك لانك لما امرت بالزيادة ثم انشبت

بعد بالكرمك محذوف ما فهم انه جزاء للزيادة ان ذكر المطلب

كذا في شرح الزينة والامتناع نحو ان يترك اذرك ان وفنى

يتك اذرك ومثال النهى نحو لا تفعل الشئ تكن خير لك اى

ان لم تفعل الشئ تكن خير لك ومثال التمني نحو ليت اى ما لا انفع

والمعنى ان يكن اى ما لا انفع ومثال العرض نحو الا تنزل نصيب حرا

لك والمعنى انك ان تنزل نصيب حرا وجه اخبار ان بعد هذا الاشياء

بجمله لان هذا الاشياء بخلافه تشترك الشرط في كونها غير ثابت

الموجود وكونها غير محذوم المعنى كالشرط الذي هو للشئ كمن ولا حتى

ان يكون وان لا يكون فان يكون لهما لا جل ذلك دلالة على الشرط المحذور
المحذوف ولا يجوز ان يقال ما تائبنا خوشتن ولا تدن من الله
يا كل ك قوله بالجزم يتعلق بقوله ولا يجوز اي ولا يجوز ان يقال
في هذين مثالين بالجزم لانك وان خرجت هما فلا يحل اما ان
تعذر النفي او الاثبات لا سبيل الا الاول لان يجرم الاشياء
لا يقتضي حذف وعدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا سبيل الا الثاني
ايضا لان النفي لا يدل على الاثبات فلهذا لا يجوز الجزم في النفي
مطلقا وللنهي في بعض المواضع ومن السمانية اسماء تجزم الفعل
المضارع على معنى وهي اي الاسماء التي تجزم الفعل المضارع على معنى
ان تسعة احدا من وثانيتها ما وثالثها اي ورابعها الهمة
وحامها ايد وسادسها او سابعها ثامنها حيث
وتاسعها اذا تقول من بكر مني اكرمه ووما تصنع اصنع وفي اي اكرم
يكرم مني اكرمه اعلم ان تصنع هذه الاسماء للايجاز والاحتصار بيان انك
اذا قلت من تقرب اضرب صفة ان يقال ان تقرب ذيدا اضرب هنداء
وان تقرب عمره اضرب عمره وان تقرب خالد اضرب خالد وان تقرب
بكر اضرب بكر اي مالا نهائيت له فاي بكسر حاء يتناول الجمع وانما يكن
اي احصى ابد اي دايما واحدا من اثنين او واحدا من جماعة ولهذا

ولهذا اذا اضيف الى المعروفة لم يفتى الا الاثنى عشر فاعدا و
كونها النكرة متباعدة اضافة اليها وواحد كانت او اثنين
او جماعة كذا قال صاحب المصنف ويدل على كونها اى على
كون تلك الاشياء التسعة اسماء انك لم تذكر بكرم المأمير
اى ضمير تلك الاشياء المذكورة وتدخل حرف الجر عليها وتنون
بعضها وتضيغه بالضم التاء الذى في الاول جميعا مثال ما دخل
حرف الجر نحو من تمر را مرر فيها دخل حرف جر عما من علمت انه اسم
لانه من خواص الاسم واما مثال الاضافة نحو اتهما واما مثال ما دخلت
التنوين عليه نحو ايا ما تدعوا واما مثال ما دخل عليه من نحو مع تخرج
اخرج ولم يذكر مثال الاسناد لانه ذكر قبل ما كان كالتنوين على كونه
واعلم ان الدليل الذى ذكره المصنف لكون هذه الاشياء اسماء
يعم جميعا بل يختص بعضها لان مية ومهما وحيتما واولما وحيتما لا
يدخل فى شئ من ذلك الدليل هو الجبل الدليل العام على
اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازة على معنى تصور استقلالها
نفسا لولا مقارنته معنى المجازات اياها بخلاف ان شرطية لكونها
مقصورة على افادة معنى المجازة ويدل على اسميتها ايضا انما لا
يتعدى من الاعراب المحل وحرف لا يكون له اعراب بوجه ومعنى

فكما مثل اين معنى اين نحو حيثما تجلس اجلس ومعنى اذ تخرج اخرج
واعلم انهما انما خرجتا من ان كان معهما اى مع حيث واذ لفظه مالا
لولا ان معهما ما اضيف لاماد حلت عليه ومنها اى ومن السماء
اسماء تنصب اسماء نكرة على انما اذ ان ذلك الاسم النكرة غير
اى اول تلك الاسماء التى تنصب اسماء نكرة على انما تميز بها اولها
اربعه اى اول تلك الاربعة لفظ عشرة اذا كتبت مع احد الاسماء
عشرة نحو احد عشر درهما وتسعة عشر رجلا فان احد عشر وتسعة
عشر ينصب دهما على انما تميز بها لانها تمت
بالشوبين مقدرا وذلك لان الاسم في الاصل طقة الشوبين ثم
منع عنه لعله عارضة فلهذا نصب المميز والمقدر عندهم بمنزلة اللفظ
وهو الثامن تلك الاربعة التى ينصب اسماء نكرة على انما تميزكم
الذى في الاستفهام وقوله عن العدد متعلق بالاستفهام نحوكم رجلا
عندكم وكم يوم سرت كانك قلت اعشرون رجلا عندكم
ام ثلثون وعشرون في الاول وكانك قلت اعشرين يوما
سرت ام ثلثين في الثانى وانما ينصب كم في الاستفهام المميز
لانهم بالشوبين مقدرا لكونها اسما واحدا ف الاسماء الشوبين
في الاصل واما كم خبرية فانها تصاف الى المميز مفردا كان ذلك

الميزة اوجيها وهي اى كم جزئية نقصية ربت لا فارق ربت للتفصيل
 وكم جزئية للتكثير افعول اذا كان مميز كم جزئية مفرد اكم رجل لغية
 فان تمى هنا رجل وهو مفردة يقول اذا كان مميزا فمما
 كم رجال لغيتهم ان مميزة ما فيه حال وهو جمع فان قيل ما السر
 في التخصيص المميز المنصوب بالاستفهام والمجور
 بالجزئية فالجواب عنه ان كم في الجزئية لا يكون الا للتشبيه
 بالجزئية فالجواب عنه ان كم فيجوز مجرى العدد الكبير وهو
 المائية والالف وان كم في الاستفهام لا يختص بالعدا
 ولا بالكثرة اذا الامر ان جائز ان عند المستفهم مجرى العدد
 الوسط وهو مرتبة العشرات والثالث من تلك الاربعة
 التي تنصب اسماء نكرة علان مميزة كاي وهي في معنى كم جزئية
 الا انها تنصب مميزة لانها قد عرت بالتثنية وفيها ابراهيم كما
 في مثل راقود خلا ولا لجل علام جزئية وانوار المميز لان انوار مميزة
 كم جزئية كان للفرق بينهما وبين كم اللتفها بجهة خلا وكاي لايجز
 الاخرية فلا حاجة الى الفرق مثال كاي نحو كاي رجلا عند نصب
 رجلا وفيه اى في كاي لغات منها المذكورة وهي اكثر لسما لان
 غير بالانفصالها ومنها كاي بزنة كاي ومنها كى بزنة كيع ومنها

كأثر بزنة كتي باب كانت المهمة تخلف إحدى الياتين ومنها كاي بزنة
كفي تخلف الياء بين استعمالها أي استعمال كيم الجزية واستعمال كين
مع لفظ من لان من للبيان والتمييز أيضا للبيان فتناسب ان
يكثر استعمالها معهما مثال استعمال من مع كيم الجزية تخوف له مع وكيم من
ملك في السموات ومثال استعمال من مع كاي تخوف
نع وكاي من قرية اهلكنا والرابع من تلك الاربعة الناحية
للكلمة الفتحة على التمييز كذا اذا كن به أي بكذ عن العدو لا عن
الحدث واططاية نقول عند كذا درهما ينصب درهما كما
تقول عند غشرون درهما مثلا واعلم ان كذا مركبة من كان
التشبيه وهذا النوع في هذا الا انهما لا ركبنا تغيير حكم الطاق
وقل مع التشبيه كالكاي وكذا تغيير حكم ذا ولذا المستوى
المذكور والمؤنث لا نقول في كذا كذا وكذا وناعا ينصب
مميزا لانهم لما ادخلوا الكاف على ذا صار بمنزلة اسم
مضاف لقولك ما في السماء قد راحة سخاها ومن السما
عية العاملة في السماء وكلمات سمي الله الافعال قوله كلمات
مبتدأ وسمي اما احرا صيغتها ومن السماعية خبرها مقدم عليها
والدليل على سميتها دخول التنوين على بعضها وعدم مجي اللحد

كثير

لواحد

لواحد منها فلو كانت افعالا لكان لها او بعضها مصدرا
اعلم ان هذه الاسماء انما يؤتى بها لضرب من الاعجاز حيث
يفعون بهذه الاسماء موضع الافعال وسد من مصادرها
النوع المبالغة والتوكيد وهما لا يكونان في لفظ الفعل على
ما ينبغي اولها اي الاولى الكلمات التي تسمى اسما
والافعال رويد ويروى كرويد اسم لا ميل واستوى فيه
الواحد والمذكر والمؤنث والاثنا والجمع وهذا نوع
من الاختيار اعلم ان هذا الاسماء ضربان تسمية الامر وضرب
تسمية الامر وضرب تسمية الاخبار فمن الضرب الاول
رويد ويروى في الاصل مصدر ارود الا انه صغر تصغير الترخيم
باني بحرف منه زوايده وسمى الفعل وجدل بهذا التفسير
دليل على انه قلع من المصدر رية عنه وبنى على الفتحة
فلا تخف اما البناء فلو وقع موقع غير المتمكن واما البناء
على الحركة فلا تتقاربا كيد واما على الفتحة فلا تخف وقد
يستعمل ايضا مصدر امضاغالا المفعول نحو رويد ومنه صوابا
منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا على الحال
نحو ساروا ريدا اي مروينا ويلحق الكاف في الوجهين الاولين

الكاف في رويدك في الوجه الاول بمنزلة كان ذاك في جريد الخط و
الخلو عن الاعراب والكاف في رويدك في الوجه الثاني ضمير ورا
فأفـ المصدر اليه ومنه ايضاً به وهو اي به اسم لدع وقد يكون
مصدراً مضافاً الى المفعول نحو به دنيد اي اترك دنيد ويستوي فيهما
اي في رويد و به الواحد والجمع والمذكر والمؤنث تقول في رويد للوا
حد يا رجل رويد زيد او تقول في رويد للجمع يا دجال رويد زيدا
وتقول نيا للمؤنث يا مرة رويد زيدا وتقول في جمع المؤنث
يا نساء رويد زيدا وكذا ابد فاقبل لم لم يذكر مثال رويد
ويد للمؤنث للمذكر والجواب عنه لانم انه لم يذكر بل ذكر في رويد
لواحد ومنه ايضاً ودونك وهو اسم طذ عليك وهو اسم لازم
واعلم ان هذا الطروق جعلت اسما في الافعال لان شأنها
ان يعزب من باب الافعال وتغني غناء ما فلهذا اُصارت اسماً
لها والكاف فيهما عند البعض كالكاف في ذاك اذ لو كانت
في موضع الجر لوقع موقعها الظاهر ولم يقع عند بعض آخر في موضع
الجر بخلاف كافي ذاك لان ما فعل الكافي في ذاك غير عامل وما
قبل الكافي فيهما عامل وامتنع وقع الظاهر موقع كافيها
لكنها للاعراب لانها طلب ومنه ايضاً ما وهو اسم طذ وفي لغات

هذه ومنها ياء بالهمزة فيما الكاف في ذاك وتصرف همزة ياء
تصرفها بالنصب علانه ضعف مصدر محذف تقدير الكلام تصرف
همزة ياء تصرف مثال تصرف كان ذاك فيقال يا و ماء
يا و عم كما تقول ذاك ذاكما ذاكهم يا امراة يا و مايا
امرأتان و ماءون نانساء كما تقول ذاك ذاكما ذاكن
و توضع الكاف موضع الهمزة اي همزة ياء فيقال ياك
ياكما ياككن و يجمع بينهما اي بين الهمزة و الكاف فيقال
ماءك مثل يا عك اما يا عكن ومنها ياء عازية راس ومنها ياء
بهمزة الساكنة ومنها جيهل القلوة و الشريد اي ايت فيما فيه
جيهل مركبا من حتى و هل و هما مفتوحان كح عن جيهلا
بالتنوين و جيهلا بالالف و الاهل في هذه الف ان ياحق
في الوقف كما طاقها في انا في الوقف ثم بق حكم و الوقف في الدرج
كما بق حكم فيه في انا في قوله انا ابوالنجم و شوى شعوى هذه
لغات ذكر بيويه و ذا دعنه جيهل يكون اللام و جيهل يكون
الهاء و فتح الياء و جيهلا يكون الهاء متونا و هيها ت
الامراي عداي من الضرب الثاني هيها ت و هو اسم لعدو الاهل
هيها ت لدرجة قلت ياء يا الفا لونها متحركة و ما قبلها مفتوحا

وبني على الفع حتمها وهذه لغات على اهل الحجاز ولقد وبنو تميم
فيقال هيهات ومنهم من سكونها فيقول هيهات ومنهم
من يبدل باء هجره خوايهات وشتان زيد وعرواى افترقا
اي من الضرب الثاني ايضا شتان واسم لافترقا وهي الكلمة
شتان يقتضي شين لما قلنا من انه لافترق والافتراق لا يمكن
الا بين او اكثر وسرعان ذا الهالة اي يسرع اي من الضرب الثاني
سرعان وهو اسم لسرع اعرابيا اشترى شاة عجاء عجاء وسرع
سرها قرى رعاكم سبيل من الالف وطرها ودكا فقال الامة قدسية
الشاة فقالت سرعان ذا الهالة وهذه مثل يضرب لمن طر بكبوت
الشئ قبل حصوله وهذه التلمذة اي في هيهات وشمكك وسرعان
مبالغة ليست تلك المبالغة في شتميات اي في شتميات
هذه التلمذة وهي بعد وافترق وشرع لاننا قلنا ان هيهات اسم
بعد فان فيه زيادة معنى ليس في بعد وهو ان الحكيم مخبر عن المقصود
بانه بعيد لان يعلم للمخاطب مكان ذلك الشئ في حسب بل يظهر
اعتقاده فيه واستعاره له فكأنه بمنزلة ان يقال بعد جدا وهكذا
يقول في شتان وسرعان لانه فيهما ايضا من جنس هذه المعنى
الذي هو قوة اعتقاد الحكيم في شئ من الفعلين الذين هما

اي

لثمان لها ومن السماعية انواع اربعة من الافعال منها من الانواع
 الاربعة الافعال الناقصة وهما افعال وضعت لتقدير شيوت
 خبر للمبتدأ عارضة مخصوصة وهي اى الافعال الناقصة ثلثة عشر فعلا
 وهي كان وصار واصبح ومسى واخفى وظل وبات وما زال وما برح
 وفنى وما انتك وما دام وليس هذا تعداد وافعال الناقصة
 اى الافعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب المجرى ولو كان دندا قايما
 فكان يرفع دندا عا انما لسمه او فاعل وتنصب قايما بانه خبر او مفعول
 ونقصانها اى نقصان هذه الافعال انها اى هذه الافعال لا يتم
 بالمرفوع بل يحتاج الى المنصوب بخلاف سائر الافعال فانها يتم بها
 بالمرفوع من غير الاحتياج الى المنصوب او انها لا يبدل الاعم الزمان
 بخلاف سائر الافعال فانها دالة على الحدث والزمان اعلم انها افعال
 عند الجمهور وحروف عند الزجاج ومن تابعه من الكوفيين وحجة
 الاول تفرقها او اتصال القماير المرفوع البارزة والثانية
 الساكنة بها وحجة الاخرين عارضة مخصوصة والفرق بين كان و
 صار ان صار يدل على وجود معنى الخبر في الزمان ثان مرتباً ذلك الزمان
 على زمان سابق لم يوجد فيه اى في الزمان السابق ذلك
 المعنى اى وجود المعنى الخبر هو صار ديد غيباً فانه صار يدل على

وجود تلك التناقض في هذه الزمان قبل ان لم يوجد ذلك التناقض
في تلك المدة المتقدمة منها بحوزة الحل على الوصفية بقوله زمانا
يقين وان كان بعد في الزمان الماضي من غير اشتراط الانتفال من
حال الاحال الا ترى انك تقول وكان الله عليهما حكيميا ولم
يصح ان يقال فيه صار الله عليهما حكيميا لانه اي يدل على انتفال من
حال الاحال والله لا يتغير من صفة الماضية اخرى وجبتي وكان كجبي
ما علم ان كان على ثلثة انواع احدها ناقصة سواء كانت
انتهائية اي دوامية نحو كان عليهما حكيميا او انقطعية اي غير دو
امية نحو كان ذنبا غنيا وثانيهما تامة ومبتدأ فعل كسائر الافعال
لانها لكونها بمعنى حدث اوقع برفع ما بعده بالفاعلية حكما برفع سائر
الافعال ما بعده بالماضوية نحو قوله تعالى وكان ذو عشرة فان كان برفع
ذو عشرة بانها فاعلة وثالثها دائمة اما في اللفظ دون المعنى وفيها
جميعا نحو ديد قائم وقوله تعالى كيف تكلمين كان في المهد صبيا فان كان
ههنا دائمة لانها لو كانت ناقصة لم يكن للكلام عند من سعة فائدة
لكونه معلوما لكل واحد ولم يذكر هذا القسم وكذا برفع ما بعده بالماضوية
اصح واحسن اي اجوات اصبح اذا اريد بها اي اصبح واحوا
تماما لدخول في الاوقات التي هي المصباح والمساء وللغنى اعلم
ان اصبح

ان اصبح واسمى وافصحى كجنى عائلته معان الاول ان يعبر عن
 جملة فاقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والافصحى
 فيكون لها اسم وجبر خواصه وندى قائما وعلى هذا اسمى وافصحى
 والثاني ان يكون معنى صار من غير ان يقصد به الدخول في الاو
 قات الخاصة فتح يكون لها اسم وجبر كما كان لها خواصه
 وندى غيا والثالث ان يكون معنى الدخول في هذه الباب
 الاوقات الخاصة فيكون نامة خواصه وندى اي دخوله في وقت
 الصباح ولذا قيل رفع ما بعد ما يقول انا اريد به الدخول في
 الاوقات الخاصة ولما قيل ان يقول انه لو قال يد قوله واحوا
 تما واخيهما كان اول بيان الاولوية ظاهره وخطوات عنه
 ان المراد باجمع ههنا التشبيه وهو كذا القول تعا فقد
 صفت فلو كلما اي قلبا كما وما التي حصلت فيما ذال وفي افواه
 واداد باحواله غير مادم وهي ما برح وما انك وما فتى نافية
 بالرفع على الخبر لقوله وما ذال ومعنى ما اي معنى ما ذال واحوا
 فانه من استعراق الزمان اي استمرار الفعل فاعده زمانه وهي
 بمنزلة كان في انهم لا ايجاب لان ذال وبرز وفتى وانك
 معنى على التقي بغيره الها وما التي حصلت في ما ذال فاما معدية

ومعنا التوقيت وتقديره ما دام زيد جالساً ودام جلوس
زيد بمعنى زمان ودام جلوس زيد كما في نحو جئت مقدماً في زمان
قديم ولهذا لم يثنى الاستعلاء شئ قبله كما جلس لأنه الطرف يقتضي هـ لم
ما يدل على حدث وقع فيه تقول ما زال زيد غنياً وقبر قوله أي ثباتي
عليه أي علم زيد زمان من الأزمنة الآتية هو أي زيد غني في لسان
ما دعي من أنها الاستعراق الزمان وتقول اجلس ما دام زيد جالساً
أي مدة جلوسه وليس لثنى الحال أي لثنى مضمون الجملة
في الحال تقول ليس زيد فاعلاً الآن ولا تقول عند ذلك لا تعال
العرف وكذلك ذهب بعضهم إلا أن ليس للثنى مطلقاً أي
حالاً كان أو غير حال واستدل بقوله تعالى اليوم يا أيها الذين آمنوا
عنهم العذاب فهم نسي لكون العذاب مفروفاً عنهم يوم القيمة
فيعلمون لثنى المستقبل أيضاً فاجاب الأولون عن هذه الآية بأنها
تأني ما فرجه الله تعالى بالوقوع فيما يستقبل بمنزلة الوجود والنوع الثالث
من الأنواع الأربعة الأفعال المتعاقبة وهي أفعال وضعت له نواظراً
على كسب الرجاء والحصول والاختصاص التسمية كان ظاهر من التوقيف
والذي على كونه أفعالاً اتحال الظاهر المرفوع البارزة بها نحو الاتحال
سائر الأفعال فتقولك عسى عسى الآخرة وانتعلاً الأعراس الغاء
وعزاد

وغير كاد واد أو دخول ناء التانيث الساكنة نحو غسيت وهي أي
أفعال المقاربة أربعة أحدها عسى والثاني كاد والثالث كرسب
والرابع أو شك والهاء في قول فعسى للتفريع أي لقطع عسى برفع
الاسم وخبره أي خبر عسى أن مع الفعل المضارع وهو في تقدير مصدر منصوب
وانما شرط أن يكون مع أن لأنها موصولة التقريب المستقبل من الحال
والذي يدل على الاستقبالية الفعل المضارع وهو أن لأنها موصولة
للطبع والرباء وهما لا يكونان إلا في الاستقبال تقول عسى زيد أن
يخرج فزيد مرفوع بانه اسم عسى وإن يخرج مادل بالمصدر المنصوب
بانه خبرا وانما قال كانك قلت قارب زيد لخروج ببيان أفعاله
من أن عسى برفع الاسم وخبره أن مع الفعل المضارع في تقدير
المصدر منصوب وله وجه آخر أي لعسى وجه آخر غير ما ذكر وهو
ذلك الوجه الآخر أن يقال عسى أن يخرج فزيد فامع ههنا
في موالرفع بانه اسم عسى فيج كانك قلت قارب خروج زيد
ولم يخرج استعمال المصدر في الوجهين لأن مقصودهم عدم تجرد
اللفظ عن علم الاستقبال وانما لم يقتصر في الوجه الثاني إلى الخبر كما اقتصم
في الوجه الأول إليه لأن العرض تقربا لخروج وقد حصل بوقوع
أن مع الفعل لسماله فعلى هذا لايمان أن لا امتناع وقوع الفعل

فاعلا بخلاف الوجه الاول لانه قد يجذف تشبيها لعسي بظلمة كقول
عسي الكرب الذي استب فيه يكون وراءه فرج قريب
وكاذا يرفع الاسم وجره الفعل المضارع من غير ان وذلك تقدير
الاسم فاعل منصوب وانما تركوا ان مع كاد لان كاد موضوع للتعريب
من الحال فالتنوين بعده فاعل يصيغ على الحال وهو المضارع بغير ان
ليكون ادل على مقتضاه وقد يدخل على خبر كاد كاد موضوع وان
الاصل ان لا يدخل عليه لما تشبيها لعسي كما لا يدخل ان على خبر
عسي يسمي به كاد كوله قد كاد من طول بصمها فاذا قلت
كاد فيخرج فندب مرفوع بانه اسم كاد ويخرج خبره الا انه في تقدير اسم
الفاعل منصوب لانك اذا قلت ذلك كان التقدير كاد وندب خارجا
الا انه اسم الفاعل لم يعمل لما قلنا قبل هذا وجيء كاد بمعنى قرب
التشبيه من الشيء مثاله كاد العروس يكون امير يعني قرب مشابهة
الامير الا ان المراد ليس قربه من الامارة لان القرب من الامارة قد
حصل بل المراد شبهة المشابهة بينهما وجهه التاكيد حتى
كان هذا ذلك وليس في عسي هذا القرب وانما هو طمع ورغبة
هذا لانه اشارة الى الفرق بين عس وكاد يعني ان كاد يستعمل
لتقريب الشيء من الحال على سبيل الالجاب وخصول عسي لتقريبه

منه على الطمع والرجاء وكذا كسر الجري التصديق والتدبير
ولم يترك في عين وكرب وهو يستعمل استعماله كاد بالصب على انه
صفة مصدر محضوف اي يستعمل استعمالا مثل كاد في قوله
علم المضارع من غير ان وكذا استعمال استعمال عسى في قوله
علم المضارع وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام جيل
وبشر اضم اليه الالف بدل يهر صيغة موضوعه عليه جري
بحري تانيث آخر وجميع الالف في وتعيده بالاقصى اشارة
الى ان شرط الجمع المانع من الحرف هو ان لا يجمع مرة
اخرى جمع التفسير وانما قلنا بجمع التفسير احرار عن مثل
هو احباب يوسف فانه جمع التفسير الى جمع شام بس
جمع التفسير للتدوير المراد بالجمع الاقصر ما يكون بعد الف
حرفان متحركان اما تحقيق كاسا ورا وتعديرا وهو
اما بالادغام كدوات او بال حذف طوار او ثلثة ارف
او سطر باساكن وذلك نحو انا عيم وهو اجمع الاقصر مع الحرف
حالة التثنية شري الطعية وما كان على مثالهما انا عيم واسار
من المجموع واجز والمجور اعني مما بعد الف بيان لا حصول
في قوله وما كان اي وجميع الذي كلا علمتا لهما بان يكون

بعد الف حرفان او بان يكون بعد الف ثلثة احرف او سطرهما ساكن
مثال الجمع الذي كافة على مثال اس و ر بان يكون الف حرفان كما
جد و مثال جمع الذي كان على مثال انا عليم بان يكون الف ثلثة
احرف او سطرهما ساكن نحو مضارب فانها غير منفردتين وان لم ينكر
فيهما جمعتهما لثابتتهما من حيث اياتهما الوزن والامتناع من الجمع
مرة اخرى فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا كصيا فله وانما
كان الاسم منصرفا فاذا كان الاوسط متحركا لانح يشب المفرد ان تحققت
وانما معنى فلاق معنى جمع كلتي تقع على امر اذ كثيرة كما ان مفهوم
المصدر كذا لك وان كان ثاني الطرفين بعد الالف اي الالف
الجمع باء خذ فها اي الياء في حالة الرفع والجر ونونت الاسم
واثبتها اي الياء في حالة النصب بغير تنوين مثال في حالة
الرفع نحو جائي جوار ومثاله في حالة الجر نحو ممرت بجوار وانما
في حالة النصب تقول رايت جوارى وانما اورد بعد فاعلم
لان الكلام اذا كان مشكلا يفتقر الى التأمل فان رأيتهم يقولون
عند عقبه هكذا لان فيه اشكالا اذ جوارى ينصرف في الرفع و
الجر ولا ينصرف في النصب فكان هذا الموضع التأمل فلذا قال
فاعلم اولانه لو لم يقل فاعلم يكون جواريا لان العرب تقف
على النصب

61
على النصب بالالف فيكون بعد الف جوار ثلثة اعراف اوسطها متحرك
فيخرج عن حال مالا ينصرف فيكون كصيا قبله فلما انى فاعلم وقع
عند آخره ولم يقع على ياء جوارى بدأ علم ان اصل جوارى في حالة الرفع
عند الاغترس جوارى بالتسوين اذ الاصل في الاسماء العرف
منه حصول السباب عارض فلما كانت الضمة على الياء ثقيلة
حذفت فالتقى ساكنان في احدى التسوين والثاني الياء فحذفت
الياء لالتقاء الساكنين فاذا كانت قارحة عن مثال اقصى لم يجر
لكونه عارضة سحاب وسوار وبياض وسلام وكلام فيعرف
واما في حالة الجر فالياء فيه اعلنت كاعلست في حالة الرفع
هنا عند الاغترس واما عند سبويه فان اصل جوارى في حالة الرفع
جاء في جوارى بغير التسوين لانه غير منفرد عنه ثم حذفت الياء
لكونها ثقيلة على الياء فبقيت الياء ساكنة ولما حذفت الياء في
المفعول اذا كانت ساكنة ومكسورة ما قبلها لاكتفاء بالكسر نحو
واليل اذا يسر والكبير المتعالي لتحسنوا حذف الياء في جميع كونه
ثقيلا بالنسبة الى المفرد بقي جوارى والتسوين فيه عوض عن الحركة وتقل
عند سبويه عن الياء المحذوفة والاول او لان حذف الياء لو جاز
التسوين فلا يكون عوضا عنها لانما لم تحذف الا بعد وجوده وانما يكون

الشيء عوضاً عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره وأما في حالة النصب
فبالإتفاق غير منصرف ولو قيل في حالة جر ممررت بجواردي بالفتحة كان
لوجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء وستة من أحد عشر لا
ينصرف في حالة التعريف وهي اللهم الأرحم العلم مثالها جوارديم اسم
فانها غير منصرف للعلمية والعجبة فاذا نكرتها بان سميتهما الشيء أصلاً
متعددة حرفتهما لبقائيهما بلا سبب حينئذ لان العلمية شرط في العجبة
وان سميت بنحو كلام او فندرجها حرفية لان العجبة النكرة غير موصولة
في منع الصرف لكونهما معترفة بكلامهم في دخول التثنية وحرف التعريف و
الاصحاف فافهم والثاني من تلك الست التي يمنع الصرف حالة التعريف
ما في آخره اى اسم يكون في آخره الف و يوف مزيديان مثالها كعثمان
وسفيان فانها لا ينصرف للعلمية والالف والنون المزيديتين فان نكر
تهما حرفتهما لبقائيهما بلا سبب اذ العلمية شرط فيهما اذا كانا
في اسم وسأيل ان يسأل بان يقول ان المسمى نحو كحران ينبغي ان
يكون غير منصرف معرباً بغيره للعلمية والالف والنون مع انه منصرف ويمكن
ان يجاب عنه بان يقال ان المراد من الالف والنون المتلازمان بحيث
لا يتفك أحدهما عن الاخرى بوجه بخلاف والنون في المثنى لانها ليست
كذلك لانها كان النون عن الالف عند الاضافة والالف عن النون في حالة

50
الجزء والنصب والثالث من تلك الستة المانعة كلهم من الصرف حالة
التعريف ما فيه وزن الفعل مثال كاحمد ويزيد ويشكر فانها غير متفرقين
للعمية ووزن الفعل اعلم ان وزن الفعل انما يمنع الاسم من الصرف
عند تحقيق سبب اخر بشرطين احدهما عدم قبول التاء ولهذا الفرق
يغفل والثاني ان يختص بالفعل ولهذا الفرق وسد الرابع من
تلك الستة التي يمنع الاسم من الصرف حالة التعريف المعدول مثال
كعم وزفر فانها غير متفرقين للعمية والعدل وانما قال عدلا عن عامر وزا
في الموقوفين لانها لو كان معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد
منهما اسما مشتملا للنكرة وليس شيء في النكرة يسمى عمرا وزفرا وانما زفر
في قوله يا بني الظلمة من الدخول الفرقان هو كرافر وليس معدول فلو
سميت بزفر هذا صرف وعمرا ذهب في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا
لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة كذا قل صاحب الفوائد
في هذا المقام والخامس من تلك الستة التي لا ينصرف في كل حال
التعريف المؤنث لفظا مثال كطلحة سلمة وسد في فانها ممتنعة من
الصرف للعمية والمؤنث لفظا واعلم ان العمية مشروطة فيه لانه لو لم يكن
علما لكان في موضع الذوات فلا يكون لازما والتاثير المعبر في هذا الباب
هو اللازم ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامرأة قائمة مع تحقق

الوصف والتأنيث وفي ارادة سلمى نظرا لان الجثث فيما كان غير
في حالة التعريف لاني التكرار في غير منفرد فيهما معا كما عرفت وقد وقع
في بعض النسخ وسلمى وهو مستقيم ولعل سلمى كان تصيحفا عن
الكاتب او الموثق معنى مثال كسعد وزينب فانهما لا ينصرفان
للعمية والتأنيث معنى فاعلم ان العمية فيه شروط ايضا لانه لم
يكن علما لم يكن غير منفرد ولهذا كان جرح في قولنا مررت بامرأة جرح
منصرفا مع ان في التأنيث معنى والصيغة واساوس من تلك
السنن التي يكون غير منفرد حالة التعريف الاسمان الذكلا الذان
جعلا اسماء واحد امثالهما كعودي كعب وبعلبك فانها ممتعان من
الحرف للعمية والتركيب فاذا تكررت الحرف لزاوال احد البين فان قيل كان
عليه ان يقول اذالم يتضمن الثاني معنى لحرف وان لا يكون الثاني
صوتا لخرج مثل خمسة وسبويه فان كل واحد منهما اسمان جعلا
اسما واحد فاذا سميت به لا يكون غير المنصرف لانه من المبيات
قلنا لا حاجة الى هذين العتدين لان كلامه فيما لا ينصرف فهو معرب
وهذان مبنيان وكلهما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة لبعائه
بلا سبب ان كان السبب الاخر غير العدل ووزن الفعل لان العمية
سبب شرط في غيرهما واذا انتفت العمية انتفى السبب الاخر لا

3
لا انتفاء شرطه وانتفاء الشرط يستلزم المشروط فيجب
وان كان السبب الآخر العدل او وزن الفعل فادانكبتى سبب
واحد لان العلمية ليست بشرط فيهما حتى يبقى بطلب على
انتفائها اما ببيان انها ليست بشرط في العدل فلا انتفاء للعدل

مع سبب آخر في منع الصرف غير العلمية فلو كان شرطاً فيه اى

في العدل لم يمنع الصرف من غير الكنه يمنع الصرف من غير الكتلان

فلم يصرف للعدل والصفة واما ببيان انها ليست بشرط في وزن

الفعل فلكونه مانعاً من الصرف بدونها نحو اخر فلم يصرف لوزن الفعل

والصفة الا نحو اخر ان سميت به رجلاً هذا الاستثناء من قوله

في النكرة فانه غير مصرف في النكرة اي عذسبويه وحجة انه كان في اول

احواله غير مصرف للموصف ووزن الفعل فلما سمى به كان الوصف

ذايلاً فاذا انكر اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف

بالتنكير فبقى على سبب واحد ويلزم عليه انفراد افضل منك اذا نكر

بعد العلمية مع انه غير مصرف عنده ويظهر من هذا ان الاستثناء على

قول سبويه لا على قول الاخفش وكذا ما فيه القول الثاني من مقصود

كان او ممدودة كجلى وبشرى وحمراء ومحراء وكان غير مصرف في النكرة

ايضاً لما مر وكذا فلان الذي مؤنثه فعلى كانه غير مصرف في النكرة ايضاً

لما مر ان عدم الانفراق في اول الاحوال للالف والنون المزيدين و
اعتبار الفقه الاصلية واذ امكن لم يعرف ايضا للتقريب والالف والنون
فاذا انكرته اذالت العلمية داعية الى اصله الذي ثبت له من
شع المنصرف وهو الفقه نحو كران وكري عند سبويه و
اما عند الاختصاص فانه منصرف في الكلمة كما انصرف امر فباعده
واما الجمع الاقصى فهو ما وجد فانه اذا سمى لم ينصرف لانه قد
شابه الاعمى المعروفة حيث لم يكن له نظير في الاحاد فاذا انكرته
لم يعرف ايضا في قول الاختصاص كما ينصرف نحو امر في قوله بعد
التشكيك اذا المشابهة بالاعمى بمنزلة سيبين واذا كانت
الامر على ما قلنا يجب ان لا ينصرف بعد التشكيك على مذهبه ايضا
لان التشكيك لا يزيل مشابهة الاعمى وان جعلنا مشابهة الاعمى
سببا واحدا بعد التشكيك والاحد السببين بالتشكيك كما في قوله
واما عند سبويه فيعود الى اصله والاشلاشي الساكن الاو
سط اي الاشلاشي الذي سكن او وسطه يجوز فيه الصرف وتركه
اي ترك الصرف مثال هو عند ودعد ونوح ولوط اما جواز
ترك الصرف مثال هو عند ودعد ونوح ولوط اما جواز ترك الصرف
فلوجود السببين المانعين من الصرف واما جواز الصرف

فلما قلنا دونه سكون الاوسط احد السببين فسق على سبب
 واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف الا ان الانحراف اولى من
 تركه بدليل وقوة صرف في قوله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين
 بالتوئين وقوله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا وامام فيه سبب
 ثالث كماه وجور في ثابث عجم اسمي بلدين فانه لم يصرف البتة
 فلو جرد الاسباب ولا يجوز فيه الصرف بالمقاومة لبقاء السببين على تقدير
 ما وكذا الثاني المتحرك الاوسط فلو سوا اسم امراة لم يصرف البتة و
 لم يتحقق فيه الاسباب والفاء في قوله فان حكمه للتعليل اي لان حكمه
 حكم الرباعي كسعاد وزينب لتنزل حركة الاوسط منزلة الحرف الرابع
 والدليل على تنزلها منزلة الحرف الرابع انهم قالوا في النسبة الى جيل
 جيلتي وصلوتي باطذف في الاول والقلب في الثاني ولم يجوزوا
 جباري الا تخذف نحو جبارتي ولم يقل جباروتي لاجل وقوع الالف
 حاملة عم انهم جعلوا الخو مجزى وهي اسم ناقصة شريفة السيرة منزلة
 جباري في عدم جواز القلب وان كان الالف رابعة لتنزل حركة
 الاوسط منزلة الحرف الرابع حتى كان الالف وقعت حاملة و
 كذلك هم لما جردا عوسق مجزى سعاد وزينب فلم يصرفوه
 ونحو هذا من فعال التي عدلت عن فاعله في مذهبنا الاول ال

الاول الاعراب مع منع الصرف لان فيه علمية وعدلا وانما وانما
قلنا انه معدول الى حذام معدوله عن حازمة هذا مذهب بنى عيسى
والمذهب الاخر البناء على الكسر تشبيها بالفعال الواقعة موقع المبني
فحذام كندال في الحركات واسكنات وهو واقع موقع المبني هذا هو
كله مذهب الحجازين واثار الى ترجيح المذهب الثاني بقوله وعليه
اي وعلى البناء على الكسر قوله اي قول الشاعر وهو اذا قالت حذام
فقد توفيا فان القول ما قالت حذام حيث بنى حذام على الكسر
مع كونها فاعلا للفعل في موضعين وكذا مبني على الكسر فعال التي
تختص ببناء المونث مثالا نحو بالكاء وبافاق وباجبا
تشبيها بها بفعال التي وقعت موقع المبني فان قيل ان قوله
تختص ببناء المونث يقتضي ان لا يوجد في غير النداء لكنه مو
جود في غيره كقوال الشاعر اطوف ما اطوف ثم اوى البيت
فقيده بالكاء فالجواب عنه انه شاذ لا يعتد به وكذا مبني على
الكسر فعال التي كانت بمعنى الفعل اي الامر مثالا نحو نزل و
نزال فانها بمعنى انزل وارتك واما بناء وهافلو قوعا موقع
المبني واما البناء على الكسر مع ان الاصل في البناء السكون
فلما عذب من اجتماع الساكنين وفعال هذه قياسية في كل
فعل

فعل ثلاثي عند سبويه وسيماعية عند غيره وكل ما لا ينصرف ان
اضيف او دخله الالف واللام الجزئية بالكسرة اما الجزارة بها عند
الاضافة او دخله الالف واللام عليه على مذهب من يقول ان
المقصود في باب منع الصرف منع التنوين وامتناع الجزاء
بالتبع بالتبعية فلان التنوين اذا لم يتصور سقوطه قبل
شبوته فلا يتصور سقوط التتابع وهو الجزاء واما الجزارة
عند حوال كل واحد منكما على مذهب من يقول ان المقصود في
باب ما لا ينصرف منع الجزاء فلان الاسم اذا اضيف او دخله
الالف واللام خرج عن شبه الفعل لا دخول ما لا ينصرف يوجد
في الفعل فاعيد اليه ما منع منه لامثابته وهو الجزاء واما
التنوين فلم يمكن عوده لعدم امكان اعادته بالاضافة او الالف
واللام للمناقاة وانما قال ابن خلدون انصرف لان في الجزارة ليس
حلافا وانما هو في انصرفه قال بعضهم انه منصرف مطلق لانه لما
دخل عليه ما هو من خواص الاسم خرج عن مشابهة الفعل فرفع
الى اهل فانسرف لذا لك وقال الآخرون انه غير منصرف مطلق
عملا بالعلتين والحق في ذلك التعصيص وهو ان يقال ان كان
احد السببين المانعين من الصرف زائلا بالاضافة او بدخلك

الالف واللام كان الاسم منصرفا كما قد وان نزل كان غير منصرف كما
جدو امر وسكران صفة علما بالفتن نقول عند دخول الف واللام
عليه صارت بالامر والهاء وعند الاضافة صارت بحكم وبعثا ثناو
لوقدم مثال الاضافة على مثال ما دخل عليه الف واللام
لكان او حرى نظر الى الف والسر مرتبا ولما فرغ عن بحث المعرب
شرع في البناء فقال البناء بان احدهما لازم والثاني عارض فاللزام
اي البناء لل لازم ما تضمن معنى حرف كاي فانه متضمن بمعنى الاستفهام
اذ قولنا ابن زيد في قوة قولنا في السرقة ام في المسجد ام في
الدار ام في غيرها او بمعنى المجازات اذ قولنا ابن تيجس اجلس
في قوة قولنا ان تجلس في الدار اجلس فيها وان تجلس في المسجد
اجلس فيه وغير ذلك وكذا متى فانه متضمن بحرف الاستفهام وحرف
الشرط ايضا لانك اذا قلت متى القتال قلت اليوم ام غدا
ام غده واذا قلت متى تخرج اخرج فمعناه ان تخرج اليوم وان تخرج
تخرج غدا اخرج غدا او غير ذلك كيف الا انه متضمن بمعنى الاستفهام
فقط لان معنى قولك كيف زيد اصحح ام سقيم والمبنى لل لازم
ما يشبه اي طرف كالدني والتي ونحو ذلك مما يشبه لطرف
شبه الموصولات به في الافتقار الى الغير فكما ان حرف
متنفر

مفتقر الى غيره وهو المتعلق كذا لك الموهولات مفتقرة
الى غيرها وهو العلة فان قلت ان لفظة اول التشكيك
فلا يجوز استعمالها في التعريف الذي هو للتوضيح قلت
لفظة او ههنا للتبيين يعني ان كل واحد منها مبني لارزم و
لغايل ان يقول ان المبني لارزم اذا كان في التضمن معنى
احرف او ما اشبهه كان كل ما تضمن معنى احرف او ما
اشبهه لارزم البناء فيج اشكل بل ارجل في الدار فانه متضمن
معنى احرف مع انه ليس منه وبالغايات فانها يستتبع حرف
مع انه ليس منه ايضا وجواب عنه ان قوله فاللارزم ما تضمن
معنى احرف او ما اشبهه قضية ماملة موجبة وهي في قوة
الجزئية لا يستلزم الموجبة الكلية ولئن سلمنا انه
قضية كلية لكن لا نسلم ان عكسها ايضا كلية فلا اشكال و
المبني العارض محصور بالاستقراء في خمسة اشياء احدها
المضاف الى ياء المسكلم مثال هو غلامى فانه مبني بناء
عارض اذ الغلام قبل الاضافة الى ياء المسكلم كان معربا
وعند الاضافة اليها صار مبنيا عارضا لتنزله منزلة وطلا
الكلمة طهول شدة الامتزاج والاتحاد لان المضاف لا بد له

من المضاف اليه والياء صالح لا تقع مضافا اليه لكونه ضميرا مجزورا لا
بدله من سبق شي قبله بالضرورة واللام صالح للسبق فناسب
بهذا الاتحاد ان تنزل منزلة الكلمة الواحدة فتح يكون المضاف
الى ياء المسكلم نبيلا لامتناع وقوع الاعراب في وسط الكلمة فان
قيل به يلزم ان يكون غلامك وعلامة بنيتين ففي ما ذكرتم
مع انه ليس بمبنى وجواب عنه ان الياء حرف ضعيف
شبهت لما فيه قوة فلما لم يشبها في غلامك وعلامة
بخزنية للغيرين والاصل في الاسماء الاعراب ببق المضاف
اليها على اعرابه ليحري على سنن الاصل واما بناء المضاف الى
ياء المسكلم على الكسر فلان الياء لو كان مبتدأ على الفتح والكاف
والهاء به حرفان قوتان فلا يلزم من شبهة بخزنية لما فيه ضعيفا
لزم انقلابا واوا في حالة الرفع والالزم خروجها عن الادة و
انقلاب الياء المسكلم من حال الى حال وخروجها عن الادة خلاف
الاصل والثاني من المبني العارض المنادي المفرد المعروفة نحو
يا زيد فانه مبني بناء عارض مشابهة لكاف خطاب من حيث
الافراد والتعريف واما بناء وه على الحركة فليسوا وفق الحركة التي
هي عارضة اذ الاصل في البناء السكون واما البناء على الهمزة
فليكون

فليكون حركة البناءية مخالفة لحركة الاعرابية وهي الفتح والكم
 في نحو يا عبد الله ويا لزيد واحتزرا بالمعروف عن المنادى المخاف
 والمشابهة له نحو يا عبد الله ويا صيرامن زيد ويا طالعاجيد لا
 لانها ليسا بمنين لعدم المشابهة لكاف خطاب من حيث
 الافراد وبالمعرفة عن المنادى المفردة النكرة كقول الاعمى
 يا رجلا فزيدى لانه غير مبنى لعدم المشابهة لكاف خطاب
 من حيث التعريف والثالث من المبنى العارض النكرة
المفردة التي هي مع لا التي للنفى جنس مثالها نحو لا رجل في الدار
 واما بنى ذلك لتضمنها معنى النكرة المفردة حرف جر اذ قولنا
 لا رجل في الدار مبنى على سؤال سائل فقال عمل من رجل في الدار
 فيكون اصل الجواب لا من رجل في الدار فحذفت من هربا من
 التكرار واعتمادا على العلم به واما بناء وع على حركة فلما مر واما
 على الفتح فلمناسبة عمل لا العمل ان لان عملها النصب لكونها محمولة
 على ان لا فرق بين الفتح والنصب من جهة اللفظ واحتزرا
 لنكرة عن المعرفة فانها ليست بمنية لانها ليست بكلمة مبنى وعملها
 مخصوص به وبالمفردة عن المضافة والمشبهة بها فانها غير
 بنين وان دخل للمذكورة عليها لان البناء بناء التركيب

فكره تركيب اكثر من كلمتين والرابع من المبني العارض المركب
والله اعلم بما هو مركب من اسمين ثانيهما متضمن للحرف واولهما
غير مضارع بالشئ بالمبني المضاف في سقوط النون بدليل اورد
مثله بقوله خمسة عشر وانما بنى الجزء الاول منه لكونه بمنزلة الجزء
الاول من الكلمة الواحدة والثاني لكونه متضمنا للواو لان الاصل
في قولك خمسة عشر وعشرة وعدل على اثباته لتحقيق وانما
بنى الجزء ان معا على الفتح اما الاول فان الثاني منه مشابهة ببناء
الثاني من حيث الزيادة حكما ان قبل تاء الثاني كان
مفتوحا ابدالك يكون ما قبل المشابهة به مفتوحا واما الثاني
فلما سببه وقولنا من اسمين اخترا عن مثل سبويه فانه بنى
الجزء الاول منه للجزء الثاني على احد المذهبين وقولنا فانيهما متضمن
للحرف في اخترا عن نحو بعلبك فانه مركب من اسمين والجزء
الاول منه مبني لا الثاني على احد المذهبين لعدم تضمين الثاني معنى
الحرف وقولنا واولهما غير مضارع بالمبني المضاف في سقوط النون
اخترا عن اثني عشر فانه مركب من اسمين ثانيهما متضمن بحرف
لحرف والجزء الاول منه معرب والثاني مبني لمضارعة بالمبني المضاف
في سقوط النون الاضافة لتلا يلزم اجتماع التقييد والخامس

من المبني العارض ما حذف في أي لم حذف من المضاف اليه واما بني و
 لك لكونه متشابها بالحرف من حيث الاحتياج إلى الغير واما بناء و
 على حركة فلما مر واما على الفم فاجبر المحذوف منه باقوى الحركات
 وهو الفم او ليكون حركة البناءية مخالفة لحركة الاعرابية وهي
 الفتح والكسر وذلك بخلاف ما قيل في ذلك لو من قبل
 هذا على تقدير ان يكون المحذوف منه متواليا اما اذا لم يكن
 متواليا يكون معربا بقوله فسأغنى الشراب وكنت قنلا
 اكاد اغشى بالماء الغراد وهو أي ما حذف من المضاف
 اليه قبل وبعد وحتت وفوق بالرفع قاطبة وكذا باقي
 الجهات الستة وهي امام وخلف ويمين ويسار بقوله
 عند عدم حذف المضاف اليه جيتك من قبل ذيد باجر
 ثم تتحرك الافافة وهي منصوبة بقوله تتحرك وفاعله
 المتألمب وتنويها أي تلك الافافة والفم البارز منصوب
 المحل على المفعولية لتتوي وفاعله فم المتألمب انفا فتقول
 أي اذا حذف من المضاف اليه جيتك من قبل وتسمى هذا
 أي قبل وبعد وفوق وحتت وباقي جهات الستة عابا
باجر لامر في صدر الكتاب والسسمية بالفأب على معنى

ان غاية المقادير هي تمام المضاف بالمضاف اليه فلما انقطع
اي المضاف اليه عن اي عن قبل وبعد تحت وفوق
وباقى جهات الستة من اي قبل وتحت وفوق وباقي
جهات الستة حدودا ينهي الكلام عن اي عند تلك
الحدود وما فرغ من المبنى اللازم والعارض من الاسماء شرع
في المبنى اللازم والعارض من الافعال فقال المبنى اللازم
من الافعال الماضي والامر بغير اللام والكلام في بنائهما
قد سبق واحتز بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم
اجماعا والمبنى العارض من الافعال المضارع لا مطلق بل اذا
تصل به اي المضارع ضمير جماعه النساء غاية كانت او مخاطبة
او اذا اتصل به نون التاكيد محققة كانت او مشقة نحو قوله
يتعلمن بالباء والتاء مثال المضارع الذي اتصل به نون
ضمير جماعه النساء غاية كانت او مخاطبة وقوله هل تعلمن
بالشديد والتحقيق مثال المضارع الذي اتصل به نون التاء
كيد مطلقا وانما كان ينافي عند اتصالها عارضا لانه معرب بدو
المشابهة وجه المشابهة قد مر واما بناء وه عند اتصال النون
المذكورة فلانه يوجب سكون ما قبله بيانا للجزئية مما اقبل
فتعد الاعراب

فتعذر الاعراب معذرا وجواب عنه ان الاعراب التقدير
 انما يكون في الالغراب والاصل في الافعال البناء ووجه آخر
 في بناء عند اتحال النون به وهو الاستحار بان الالغ في الافعال
 البناء ان كما ان في مسند و اي وجه بالعكس واما بناء و هـ
 عند اتحال نون التاكيد مطلق فلانه اذا كان اشبه بحو
 بعلبك في التركيب و بيني على الفتح كما بيني هو و وجه آخر في بناء
 عند اتحال نون التاكيد به وهو انه لو اعراب فلاح اما ان يرب
 ما قبل النون و نفس النون و لا سبيل الى شئ منهما اما الى
 الاقل فلا متنا و قوع الاعراب في وسط الكلمة و اما الى الشا
 فلكم هتم جري الاعراب على اشبه التوئين وهو النون و اما
 الحروف فلا يكون بناء و ها اي حروف الالزام و انما كان بناء و
 الالزام لانه لا حظ لاي الحروف في الاعراب و اعلم ان هذا الكلام
 بحر الكلمات كما مر في قوله و يستحق غايات منها اي من الكلمات
 ما يعمل فيه الاول بصيغة المعلوم و الثاني بصيغة المجهول مثال
 كعامة الاسماء المتكئة نحو اسم الفاعل و المفعول و الصفة
 المشبهة و المضاف و اللصم التام فانما يعمل و يعمل فيها نحو لقيت
 ديدا فصار با او مفرو با غلامه فصار با مفرو با معمولا ان للقيت

وعلا في الغلام وخوهرت برجل حسن وجهه ورايت غلام
 دند واصل لي شرون درهما وكل من هذه الثلاثة ايضا عامل
 والفعل المفارع بجر الفعل لانه معطوف على قوله كعامة الاسماء
 كقولن يضرب دند يضرب معول لن وعامل دند واحترز بالمفارع
 من الماخ في الماخ لانه يعمل ولا يعمل فيه ومنها اي من تلك
 الكلمات ما يعمل ولا يعمل فيه المشتب بطريق العلوم والمنطق
 والمنطق بطريق الجاهول مثال هذه القسم كحروف في العاملة الا
 سماء والافعال نحو من دند وان تقرب اقرب فان من وان عامل
 في دند وتقرب وهو ما غير معول لشيء والفعل بجر الماخ بجر
 ايضا لانه معطوف على قوله كحروف في العاملة نحو ضرب دند فان ضرب
 عامل في دند ولا يعمل فيه واحترز بالماخ عن المفارع فانه يعمل
 ويعمل فيه كما مر من قبل هذا الامر بغير اللام بجر الاداء ايضا نحو اقرب
 زيد فان اقرب يعمل في زيد ولا يعمل فيه واحترز بغير اللام عن اللام
 بالعام فانه محو يعمل ويعمل فيه والاسماء المتضمنة بمعنى ان
 بجر الاسماء نحو اني تجلس اجلس متى خرج اخرج فانها يعمل
 ولا يعمل فيها اقول قوله غير اي اي الا ايا اشتقاء حرفه
 والاسماء المتضمنة بمعنى ان يعمل ولا يعمل فيها الا ايا فانه

٢٥
يعمل ويعمل فيه كقوله تعالى آيا ما تدعوا فله الاسباء طمني فان
ايا جازمة لتدعوا وما دأبه وتدعوا ناصبة آيا ولم يلزم الدور
لاختلاف علمهما وقد قيل ان قوله غير اي اشتاء من قوله
والاسباء المتضمنة بمعنى ان اي الاسباء المتضمنة بمعنى ان
يجزى المفارغ وقد ثبت لتضمن الحرف الا آيا فانه لم يبين في الهم
يكومني اكرمه والمعنى انسان ما ان تاتني اكرمه وان تفتني معنى حرف
اما لا يذ ان بالاصل في الاسباء الاعراب كما انهم يستون المفارغ
اذا اسفل به نون جماعة النساء مطلقا ونون التاكيد كذلك
للايدان بان الاصل في الفعل المفارغ البناء واما الحمل على نظرها
وتعريفها وهما جزء وكل ومنها اي من تلك الكلمات ما لا يعمل فيه
الاول على صيغة المعلوم والثاني على صيغة المجهول مثال هذا القسم
كغير العوامل من حروف مثل دون العطف والاتصاف والمضرات
وهو ما كاسماء الاشارة اعلم ان قوله والمضرات عطف غير العوامل
لا على حروف يعرف بالتأمل ومنها ما لا يعمل ويعمل فيه وقد اهل
المعنى بهذا القسم وظني انه غير واقع منوها بما انه لا يستور محمول فيه
الا وان يكون عاملا او المحمول فيه اما الفعل المفارغ فلا ريب
في ان كل مفارغ عامل وامل ما الاسم الممكن فانه يعمل اما بالبر

واما النصب فهو رطل زيت وعشرون درهما الالانه واقع فخطراً
وقاطبة والعامل عندهم اي عند النجات ما اوجب كون الكلمة
على وجه مخصوص لفظاً او تعديراً او مفعول اوجب قوله كون و
فاعله غير الموصول والمجارع المجرور اعني علامه متعلق بقوله
كون اعلم ان العامل غير المقضي للاعراب لان المقضي له
ما به يغير الكلمة قابلية له ويثبت لها صلاحية لبوالاعراب كما
الفاعلية والمفعولية والاضافة والعامل ما اوجب الاء
لفرد في فرد فان نفه هو الموجب لكون افردي على هذه الكلمة و
قال ما اوجب ولم يعمل لفظ اوجب ليعم العامل اللفظي والمنعوي
والعامل عندهم فربان الاول لفظي والثاني في معنوي فاللفظي
اي العامل اللفظي فربان الاول قياسي وهو اي العامل اللفظي
مع القياسي ماصح ان يقال فيه كل ما كان كذا فانه يعمل كذا مثاله
كقولنا علام زيد لما ريت اثر الاول في الثاني وعرفت علته
اي علة تائيد في الثاني فثبت عليه اي على علام زيد ودا عمرو
وثوب بكر وفي بعض النسخ وعرفت عليه اي عليه الاول في
الثاني والاول اول لان التفسير الى المتعارف دون المتعاليه
غالباً والثاني سماعي وهو اي العامل اللفظي السماعي ما

صح ان يقال فيه ان هذا يدل كذا وهذا يدل كذا وليس لك ان
تجاوز مثال قولنا ان الباء تجزء ولفظ لم تجزم وله نصب
واما العامل المعنوي فنذكره في موضع ان شاء الله تبارك

من الباب الاول شرع في الباب الثاني فقال **الباب الثالث**

في بيان العامل الفعلي القياسية و اشار الى تقديم هذا الباب
على الباب الثالث بقوله قد منا القياسية لا طرأ اي القياسية
والاشبهة في استحقاق المطرد التقديم غير المطرد لكون المطرد بمثابة
الكلي وغير المطرد بمثابة الجزئي اما بيان الاول فهو ان المطرد
عبادة عما لا يكون محصوا بشيء دون شيء والكلي ما لا يمنع
تصوره عن وقوع الشراكة كاطيوان فان نفس تصور مال

لا يمنع عن وقوع الشراكة فيه فيكون المطرد بمثابة الكلي لان
كلامها لا يختص بعبادة دون مادة واما بيان الثاني فهو ان غير
المطرد عبارة عما يكون محصوا بشيء دون شيء والجزئي ما يمنع
عن نفس تصور عن وقوع الشراكة فيه كذئذ فان نفس تصور
يمنع عن وقوع الشراكة فيكون غير المطرد بمثابة الجزئي لا كلامها
ختص بشيء دون شيء واذ حقق هذا فاعلم ان الكل مقدما
على الجزئي يكون ما هو بمثابة الكلي مقدما على ما هو بمثابة الجزئي

ويقوله ولان الفعل منها اى من القياسية وهو اى الفعل اصل
في العمل لانه اقوى الانواع لكونه اشتد تاثيرا لانه ما من فعل الا وهو
عامل بخلاف الاسم وحرف وكونه اكثر فائدة لدلالة على الزمان
وكذا شوضعا بخلافهما وجملة اى جملة القياسية سبعة الاول
الفعل على الاطلاق اى متعديا كان او لازما والثاني اسم الفاعل و
الثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة والخامس المصدر
والسادس الاسم المضاف والسابع الاسم التام و ضبط ان
يقال اة العاقل لا يخل من ان يكون عاملا بالاصالة ١ و ٢ و ٣ الاول
الفعل واما الثاني فلا يخل من ان يكون مشتقاً منه او لا الاول
المصدر وانه كان الثاني فلا يخل اما ان يقع عليه الفعل او لا
فان كان الاول فهو اسم مفعول وان كان الثاني فلا يخل
من ان يجرد على فعله او لا وان كان الثالث فهو الصفة
المشبهة وان كان الاول فهو اسم التام والثاني هو الاسم
المضاف اما الاول اى الفعل فانه يعمل الرفع والنصب في
الاسماء فهو ضربان يدعى فخر ب يعمل الرفع في ديد والنصب في
عمر وهذا اشارة الى حصر عمل الفعل في الرفع والنصب وذلك
لانه يستدعى سوى الفاعل والمفعول وما اشبههما فيلزم

ان لا يلو يعمل الرفع والنصب واما المفعول في نحو مرت
 برجل فاعمل جرف فيه الباء لا الفعل لان هذا الفعل لا يتعدى
 الى مفعوله الا بحرف الجر والعامل في مثل هذا هو الحرف لانه حرف
 الفعل بدليل ان مرت والباء معا يفيدان معنى مرت فوجب
 ان يعمل كاعل الفعل لا سيما وقد اختص بالاسماء وح اما
 ان يعمل الرفع والنصب لا جاز ان يعمل الرفع لعدم جواز
 ارتفاع ما ليس بمفاعل ولا يلحق به ولا ان يعمل النصب
 لانه يلزم عدم الفرق بين المتعدي بالخرق وبين المتعدي
 بدون فلم يبق الا الجر فعمل الجر اذا الاسم بعده مثابه بالمضاف
 اليه من حيث الاتصال بما قبله ولا يظن ان العمل للفعل لانه
 اذا ثبت ان هذا الحرف عامل وقد ولى الاسم فبالجرى ان
 يعمل ولا يعمل الفعل الذي قبله اذا العامل ان اذا تراخا على
 معمول واحد فالعمل لآخرهما وجودا لانه قرب الى المفعول
 فاعمال الاقرب احق واما الرفع فعام اي يعمل جميع الافعال
 متعدية يا كان او لازما لان كل فعل متعد يا كان او لازما
 يرفع اسما واحدا لانه الاسم الواحد فاعله اي فاعل الفعل
 اذا اسند الفعل اليه الى ذلك الاسم الواحد حال كونه ذكر

الفعل مقدما عليه اي علم ذلك اللهم الى احد نحو فعل زيد وانما
قال اسند ولم يعمل اخر ليقيم الاثبات قولة مقدما عليه
اخترار عن المبتدأ نحو زيد ضرب فان ضرب قد اسند اي زيد
وهو ليس بمفاعل بل هو مبتدأ قال شهاب الريني في شرح
الزينية قلت ان الاكتفاء بقوله اذا اسند اليه او من غير
احتياج اذكر قوله مقدما عليه لان الفعل لم يسند الى المبتدأ بل
اسند الى غيره ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لا نسلم ان الفعل لا
يسند الى المبتدأ لانه وان كان مسندا الى غيره لكنه مع الضمير يسند
الى المبتدأ وبماذا الاعتبار يكون المبتدأ مسندا اليه لان خاص
مستلزم للعامة ثم كلامه وان كان الفاعل واحدا لان نسبة الفعل
اليه عاود السناد وهو لا يختلف فليس لك ان تسند الفعل
الى فاعل آخر بخلاف المفعول فان نسبة الفعل اليه ليست على
وجه السناد بل عاود التعلق وهو يختلف ويصحي له في مفاعيل
قال صاحب الاقليد الفاعل واحد لان قولك ضرب زيد صد الفرب
عن زيد وعن حرف جر وحرف الجر لا يدخل الاعلى المفرد وما يدخل
عليه ههنا هو الفاعل فيكون الفاعل واحد بالفروقه الى هذا
او من بقوله اسما واحدا وانا وجد تقدم الفعل على الفاعل فما هو
ان الفعل

ان الفعل علت له اذا لا يمكن ان يكون الفاعل موجودا بدونه
فالعلة متقدمة على المعلوم فان لم يكون الفاعل مظهرا فمفرد
ذلك المظهر اما بارز كالنساء في فوعات بالجر كات الثلث
او مستكن كالمنوى في افعل ثم ان الفعل ينقسم على ضربين
احدهما متعدي وهو اى الفعل المتعدي ما نصب المفعول
بغير واسطة والثاني لازم وهو اى الفعل اللازم ما تختص
بالفاعل ولا يبنى وزعه بغيره كذهبت وقتت وقعت فان
الذهاب والقيام والععود مما تختص بالفاعل ولا يبنى وزعه
لغيره واما الفعل المتعدي فانه ينقسم على ثلاثة اقسام اى متعدي
الى مفعول واحد فقط كضربت ذنبا فان ضربت يتعدي الى
الى مفعول واحد فقط وهو ذنبا وثنائيهما متعدي الى
مفعولين فالمتعدي لا يخل اما ان يكون ثنائيهما غير الاول
مثاله كاعطيت ذنبا درهما فان ثنائى المفعولين وهو درهم
غير الاول وهو ذنبا ويجوز هنا الافتقار على افعها فتقول
اعطيت ذنبا ولا يذكر اعطيته او اعطيت درهما ولا يذكر من
اعطيته هذا عبارة عما هو حجب الضم واما قال في الاول
ما وفي الثاني من له قبة يعلم من ادنى بصره ويجوز ايضا

ان تسكن عنهما معا نحو فلان يعطى يمنع وذلك للمبالغة
او هو يكون ثانيا معا عين الاول مثال حسب دنيءا عالما فان
 المفعول الثاني فيه وهو عالما عين المفعول الاول وهو دنيءا
 ولا يجوز الاختصار ههنا على احد المفعولين فليس لك ان
 تقول حسب دنيءا وان تقول حسب عالما لئلا يلزم خلاف
 الوضع لان وضع الواضع على ان يعرف الشيء بصيغته ولكن فرق
 المفعولين في هذا القسم جائزا ايضا ومن ذلك قولهم من
 يسرح بجن و ثالثها متعدد الى ثلثة مفعولين بكسر اللام مثال
 كاعلمت دنيءا عا فاضلا وقد تمام المفعول مقام الفاعل
 اذا بنى له اى لذلك الفعل فيرفع ذلك المفعول الذي
 اقيم مقام الفاعل بلساده اى بلساد الفعل اليه الى ذكر
 المفعول مثال كقولك ضرب دنيءا واعطى دنيءا اعلم ان
 علامة بناء الفعل للمفعول ضم اوله وما يليه ايضا ان كان
 ماضيا في اول تاء نحو تفعل وتفاعل وتفعلل واذا اردت
 بناؤه للمفعول قلت تفعل وتفعلى وتفعلل بضم الفاء
 معا وانما لم يسموا على الضم الاول بل يحتاجون الى ضم ما يليه
 ايضا اذ لو اقتصر واعلى فقالوا تعلم وتفعلل وتجاهل بفتح

باب التألا التيس بصيغة مفارع علم مشددة او بمفارع جال
مفارع فعلل وضم لرف الثالث ان كان عاضيا في اول
همزة الوصل مع فم همزة الوصل نحو استغروه فاذا بنيت للمفعول
قلت استخرج بفم همزة وفتح التألا التيس بالامر عند الوقف
في حالة الارجح فقولك واستخرج والممكن في اوله هذا و
لا ذاك فالعلامة ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ولم
يقتر و اعلم ضم الاول ولا على كسر ما قبل الآخر اما الاول فلا
نمهم لو اقتصر عليه لا التيس الماضى في باب الافعال تنفس
المكلم المسمى المجرى من المفارعة واما الثانى فلانهم لو اقتصر
على كسر ما قبل الآخر لم يحل ان مثل علم بين الفاعل او المفعول
ويجوز اسناده اى اسناد الفعل الى المفعول الثانى نحو
اعطى دركهم ذبدا لان الاسناد الى الاول او الى لانه بمنزلة
الفاعل اذا الاول عاطى اى اخذ الدرهم الا فى باب حسب
هذا الشئ من قوله ويجوز اسناده الى المفعول الثانى اى
ويجوز اسناد الفعل الى المفعول الثانى الاول فى باب
حسب فان اسناد حسب الى المفعول الثانى غير جائز لان
الثانى فى هذا الباب خبر فى حقيقة فلو اسند اليه يلزم ان يحيد

مخبر عنه خلافاً لابن الانباء في فانه اجاز الاستناد الى الثاني في
 باب حيث ان آمن من انكسار المعنى فاجاز في طشت دنيافاً
 ظن قائم دنيافاً لا ريب في كون المظنون هو القيام فيهما ويجوز
 في طشت دنيافاً كظن اخوك دنيافاً لانكسار المعنى فظهر ثانياً
 قلنا ان الاستثناء عما قوله غير ايضاً الابن و منصوب الفعل منقسم
 على ضربين الاول خاص والثاني عام فالخاص اي منصوب الفعل
 الخاص ثلثة اهدأ المفعول به وانما كان المفعول به من المنصوبات
 الخاص بعض الافعال لانه اي المفعول به انما يكون للمتعدى اي للفعل
 المتعدى كما ذكرنا من قبل ان المتعدى ما نصب المفعول به وهو
 المفعول به ما يقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق
 لا الامر في اذلو اريد ذلك يخرج بعض الفاعل نحو علمت دنيافاً
 وارده وكلمته ونحو ذلك هذه الافعال فيما ليست بواقعة على
 دنيافاً ولما قيل ان يقول ان تعريف المفعول به غير مانع اذ يد
 قد فيه ما ليس منه فهو دنيافاً في قولك دنيافاً فانه الضرب وقع عليه
 مع انه ليس بمفعول به والجواب ان يقول لانكسار ان الضرب وقع
 عليه اطلاقاً قابل يقع عليه وهو مفعول به فلا يكون دنيافاً في مثل سبق
 مفعولاً وثانيهما التميز وانما كان التميز من المنصوبات الخاصة ببعض

الافعال لا تنهاى التميز انما يكون اى ما يكون الا للبهيم ولا يجرى
الاما وجد فيه الابرهام مثاله طالب ذيد تصيب الفرس
عرقا وكذا فى التنزيل اشتعل الرأس شيبا اعلم ان الفرس
باب مفرع عن الاصل اذ الاصل فى طالب ذيد تصيب الفرس
عرق و اشتعل الرأس شيبا طالب فرس ذيد تصيب عرق
الفرس و اشتعل شيب الرأس فاذيل عنه للمبالغة والقو
والتوكيد اما المبالغة فلان ذكر الشئ محملا ثم ذكره منقلا
او وقع فى الذهن من ان تذكره منقلا و اما التوكيد فلان بمنزلة
تكرير الشئ مرتين الاجمال والتفصيل و ثالثها جذر المنصوب
وهو ايضا من المنصوب لانه بمعنى الافعال لان جذر المنصوب
انما يكون اى ما يكون الآ فى افعال معدودة على ما يسمى وهى
كان و صار و اصبح و امسى و اضحى و بات و مازال و ما
فنى و ما انتك و ما برح و ما دام و ليس فان قيل كقنى
جذر المنصوب من معمول العوامل اللفظية القيمية و الحال
ان عامل سماعى لان عامل الافعال الناقصة وهى سماعى
و جواب عنه انه يجعل جذر المنصوب من معمول الفعل الناصب
مطلق لان معمول الفعل القيمية حتى يدور ما ذكرت و العام
على ما يجزى

اى المنسوب الفعل العام مختص في فئة الاول المصدر والثاني
المفعول فيه والثالث المفعول له والرابع المفعول معه و
الخامس الحال اما الاول اى المصدر فكل متعديا كان او لازما يتبع
مصدره سواء كان ذلك المصدر مبنيما او محذورا او معرفة او
 نكرة والمراد من المبهم ما لا يدل على أكثر مما يدل عليه الفعل
 ومن المحدودة ما يدل على أكثر مما يدل عليه الفعل مثال المبهم ظفر
ضربة ضربا ومثال المحدود ظهور ضربة ضربة يدل على يدل
عليه الفعل وهو الضرب وعلى أكثر وهو النوع ومثال المعرفة ظفر
ضربة الضرب الذي تعلم وانما لم يذكر المثال للمصدر النكرة اكتفاء
بمثال المصدر المبهم وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى المصدر
ايضا اى كما ينصب الفعل المصدر مثاله ظهور ضربة سوطا فان ضربة
ينصب سوطا وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام المقام المصدر
 لانه لما كان الضرب شدة بمدة والدليل على انه ليس بمصدر
 انه يشئ ويجمع ولو كان مصدر الماشئ ويجمع علمنا انه ليس بمصدر
والمفعول فيه اتالم بغير المفعول فيه لما في لفظ المفعول فيه من
اللام على التعريف لان الالف واللام اذا دخلتا على اسم المفعول
والفاعل يكون بمعنى الذي فكانه قال الذي فعمل فيه فعل واتا

قوله وهو ظرف الزمان والكان فليس بتعريف له وإنما هو تعداد
نوعه يعني المفعول فيه على ضربين ظرف زمان وكذلك ظرف مكان
لأنه إنما كان بحيث يفهم من صيغة الفعل الأول فهو الأول
وإن لم يكن يكن فهو الثاني فإن قلت كيف جعل المتبادر
مفردا وخبره مشني في قوله وهو ظرف الزمان والمكان مع أن
مثل هذا غير جائز لعدم الطابق لهما وطوباب عند أن هو
عائد إلى الموصول وهو الالف واللام في المفعول فيه مكان
بمنزلة الموصول ويجوز الابداع عند بالمزود والمشي والمجموع
كقولك الذي في بيتي متاع وما في طلي النان وما اقدمه
ثلاثة علما وانما ستم المفعول فيه ظرفا تشبيها بالاولا في التي
تحد فيها الأشياء والكوفيون يستمونه محلا طول الافعال
في افرادها أي افراد المفعول فيه فالزمان كلمة أي بهما كان
او محذورا ينصب بالظرف أي ينصب على الظرفية بالفعل المذكور
المتقدم سواء كان لازما او مستعدا لان الفعل يدل على الزمان
بصفة كما يدل على المحدث بآدته فكما فكما ينصب جميع فزود
المحدث كذلك ينصب جميع فزود الزمان فالله اعلم من
الزمان كاطين والوقت والمحدود من الزمان كالיום والليل

بشيء

والشاهد والحول تقول في الزمان المبهم شئت جنا ونوما
وفي الزمان المحدود وخرجت يوم مجمعة واما المكان المبهم
فانه بالفعل فحسب كأطبها الستة وهي فوق وتحت
وبين وشمال وقدام وخلف لكونه مما باللزمان من
حيث التغير والتبديل والاستفراق الايدي ان هذه الافا
الظروف لا يتغير وعاونه واحد اذا الفرق يصير تحت واليمين
شمالا كما ان الزمان المستقبل يعبر حاضرا والمحاضر ماضيا اذا
قلت جلست خلف دنيكا في هذا اللفظ مستقلا ومستغرا فما يلعب
ما يقابل ظهر الى انقطاع الارض كما ان لفظ ضرب مستغرا للكل
زمان من وقت ابتداء خلق الله تعالى العالم الى وقت
حديثك وكذا الك لفظ يقوم مستغرا للكل زمان من المستقبل
الى قضاء العالم وعنده هو ان يفهم المكان المبهم وينصب
بالظرف ووسط الدار بالسكون وهو ان يفهم المكان
المبهم لانه اسم مبهم لدا الدار الديرة وينصب بالظرف واصرز
بالسكون عن الوسط بالتحريك لانه من المكان المحدود ولانه
اسم معين ما بين طرفي الشئ ومن هذا علم الفرق بينهما واما المحدود
من المكان فلا بدل من لفظة في تقول في المكان المبهم صليت اعام

المسجد و خلفه و فوقه و تحته و بينه و شماله و عنده و وسطه بالنصب
كافة و لا يقال في المكان المحدود و حكيت المسجد بالنصب و لا يقال
انما حكيت وسط المسجد بالتحريك و انما يقال فيه حكيت في
المسجد او في وسطه فان بالتحريك قلت ما يقول بخود حكيت
الا ان ينصب الا من غير في مع انه من المكان المحدود و اجاب
بقوله و اما دخلت الا ارفستو مع اى حذفوا في حجره و وصلوا
الفعل اليه و منصوبه نصب المفعول به انشأ و قال لجرى انه
فعل متعدي نصب مما بعده و هو ممنوع بان المصدر اذا كان على وزن
الفعول فالتعاليب انه يحسن لازما و بان ما يقابل حجت و نظيره
غربت و هما لازمان بالاتفاق و المفعول له و انما كان من
المنهوبات العامة لانه يجمع الافعال ينصب و يحذف بقوله هو
المفعول له و هو علة الافة اسم مع الفعل فهو ظرفية تاء و يقال فان
تاء و يباع علة الافة اسم على الفعل و هو الضرب و انما قال علة
الافة اسم و لم يقل عطف عن الفعل ليدخل نحو فقدت عن طريق
جنا و قد شرطوا في اشتراطه ان يكون مصدرا او فعلا الفاعل
الفعل المعلق و مقارنه في الوجود و انما كان منصوبا عن تحقق
هذه الشروط المذكورة فهو ظرفية تاء و يقال لكونه مثابا بالمصدر

الذي من لفظ الفعل من حيث ان الفعل يتضمن كل واحد منهما ولان كلا
منهما فعل الفاعل المتقدم ومقارناته في الوجود فان شغل طرف من
هذه الشروط المذكورة فاللام لازم طرديه عن كونه في ضمن الفعل
اما اذا فقد كونه معدرا فلانه لم يكن من جنس الفعل المذكور
المعلل بان كان فعلا لغيره من الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا
لا يدخل تحت فعل دأرك فوجب لك لأكرامك الزاير واما اذا
فقد كونه مقارناته في الوجود فكذلك لان الفعل الواقع اس
غير متصور فلو كانت الفعل الواقع اليوم فوجب لك اليوم لما
صحت دأيد المس وفي قوله فخرت مخالفة الشرعيات بان
المفعول كما ينبغي الفعل المتعدي ينصبه اللازم وبان المفعول
لا يلزم ان يكون عرضا للفعل المذكور بل كونه عذرا له كاف سواء
كان عذرا او الاخر والفعل لا يلزم ان لا يكون فخرت مخالفة
الشرعيات لانه اذا المخالفة لا يكون عرضا من الخروج وبان المفعول
كما ينبغي يتوقف خلافا لابن السراج والمفعول هو المنسوب
بعد الواو التي بمعنى مع قولنا هو المنسوب احتراز من كل رجد و
ضعفه وقولنا بعد الواو التي بمعنى مع احتراز عن ذكره بعد مع خو
جلست مع زيد وبعد الباء بمعنى مع هو استديت الدار بالها
ونقد

٢٨
وتعد من المنهوبات العامة وانما يستقيم على رأى الافتش لا على رأى
سبويه لان الباب قياسى عنده وعند سبويه مقصور على السماء
وانما عمل فيه اللارم لقومة بالواو يتعدى اليه كما يتعدى بالهمزة
وغيرها الا ان الواو لا يعمل لكونها في الاصل من حروف العطف و
هي لا تعمل وقال الافتش انما تعمل كما تعمل مع مثال المفعول
هو استوى الماء وطينته وطينته ههنا مقيا س يعرف بما قدر
ارتفاع الماء وقت زيادتها وهو جاء البعد و الطيالة و يذكر
المفعول معه بعد الواو بمعنى مع والخامس من المنهوبات العامة كمال
الحال وانما هذه من المنهوبات العامة لان الفعل لا يمكن وجوده الا
في حالة فيكون كل فعل دال عليها فيتعدى الافعال كلها اليها كما تعود
الى الظروف والمصادر لدا لا تأكلها واعلم ان الحال مشتقة من حال
الشيء اذ تغزو وتحوّل وانما سميت الحال حالا لعدم شبهتها وهي
اي الحال بيان هيئة الفاعل اى بيان الهيئة الفاعل او بيان الهيئة
المفعول وهو جاء في ديد راكبا وضربت ديدا مجردا عن شيا به واقابلة
في قولك اتيك وجليش قادم فهى حال لان هذا هو بيان
لازم الفاعل فكما بيان للفاعل واحترز بالهيئة عن التميز لا
يبين الهيئة بل الذات وباضافتها الى احترز باضافة الهيئة الى الفاعل

١٠ المفعول عن النعت فإنه تبين هيئة الذات مطلقا أي من غير
تقييدها بفاعلية أو مفعولية كقولك رجل عالم بالعالم فيه
لاية الأعلية هيئة ذات وإنما استقيد كونه فاعلا من جاءه شئ
لأن قولك عالم بخلاف كمال فأنما موضوعه لدلالة على هيئة
الفاعل أو المفعول واطلق المفعول بغير المفعول المطلق
أي عرّبت ديدا الحرب شديدا والمفعول معه نحو ما أتاك وريد
ديدا متكاملا والمراد بالفاعل أن يكون فاعلا لفظيا أو معنى ليدخل
خودا في الدار قايما وبالمفعول كذلك ليدخل نحو هذا ديدا قايما
ومنه قوله تعالى بعلي شئنا وهي أي الحال جواب كفي كما أن المفعول
له جواب بلم مثاله جاءني ديدا راكبا جواب فأن راكبا جواب كفي
يعني إذا قلت كفي جاء ديدا قلت راكبا وكذا قالسا في قولنا
رايت قالسا جواب كفي يعني إذا سئل عنك بكيف رايت
فقلت جاك وصفا أي حق قال أنه تكون نكرة كما أنه معرفة
دنى قال أن تكون معرفة وإنما وجب أن تكون كمال نكرة لعدم
الافتياج إلى التوقيف لأن المعنى منها تقييد الحدث المنصوب
إلى الفاعل أو المفعول وهذا المعنى يحصل من النكرة أولا لأنها
جواب بكيف وكيف أنما يجاب في السؤال بنكرة يقال كفي ديدا

٢٩
فقبل صبح فيكون نكرة اولانها حكم والحكم ينبغي ان تكون نكرة
تفيد المي طلب وانما يقع بعض من خبر المبتداء المضاف وهي متقية
هي هنا وان لم يكن ذى الحال موصوفه لانه محكوم عليه في المعنى
وفق المحكوم عليه ان يكون موصوفه فان اردت الحال عن النكرة
فقدما اي الحال عليها اي على النكرة وفيه نظر لانها لا يتقدم عليها
مطلقا وانما يتقدم ان لو لم يكن موصوفه او مفيدة فائدة الموصوفه
او معدرة بالاشتغال او موصولا بينها وبين ذى الحال النكرة
بالانقضاء للنفي وان كانت موصوفه لا يتقدم على ذى الحال النكرة
خوفاً من رجل من بني تميم فارس وكذا ان كانت مفيدة فائدة
الموصوفه لا يتقدم عليه خوفاً قول الشاعر يركنن احد اى الاحكام
منخوفاً يوم الوعد على حمام وايضا لا يتقدم عليه ان كانت معدرة
بالاشتغال خوفاً لك هل اناك رجل راكبا اذا اردت الاشتغال
عن الاتيان مفيدة بالالذكوع لاعتناء الاتيان المجد وان كانت
موصولا بينها وبينه بالانقضاء للنفي لا يتقدم عليه ايها خوفاً من
رجل الراكبا وتقول في غيرها يتقدم على ذى الحال عليه خوفاً من راكبا
وانما يجب تقدمها على ذى الحال النكرة في غيرها لانها لو تاحرت
لالتبست بالصفة في حالة النصب خوفاً من راكبا

ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم ينسب بالصفة له تافرت
طرد الباب وعليه اي على تقدم الحال على ذي الحال النكرة وقوله
اي قول الشاعر لوعة موحشاً طللٌ قد يم عناه كل السحيم ستديم
الاستشهاد بهذا انما يستقيم على قول من يقدر في الطرف فعلا
لا على قول من يقدر اسم الفاعل لان لوعة طرف مجازي فلو قدرت
فيه حصل كان طلل فاعلا وموحشاً حال منه والعامل فيها واحد
قدرت فيه حاصل في اصل اسم الفاعل غير معتمد على احد من الوجوه الستة
التي هي المبتداء وذي الحال والموصوف وحرف النفي والهمزة
وهو لا يعمل بدون الاعتماد دفع يكون طلل مبتداء وخبر لوعة
وموحشاً حال من الفاعل المستكن في حاصل التقدير طلل حاصل هو
لوعة موحشاً وح ليس فيه تنكير للحال وتقديم عليه وكلامنا
فيهما ومن جملة التعليلية اسم الفاعل وهو كل اسم اشتق من مصدر
الفعل لذات من فعل ان اشتق لذات من هو فاعل في الجملة
ويجوز على ما يعمل الذي هو من فعله وانما قلنا من مصدر الفعل ولم نقدر
من الفعل كما قال بعض النحاة لانه ليس بمشتق منه بل من المصدر فان
قيل اي شئ يمنع من اشتقاقه من الفعل وجواب عنه ان لما
منع انه لو كان مشتقاً منه لوجب زيادته عليه اي ذيادة اسم الفاعل

علم الفعل كما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو انقضى منه
لعدم دلالة على الزمان من هو هو لا يقال ان المراد من الفعل ههنا
هو الغوي لا الاصطلاحي حتى يلزم ما كررت لانا نقول يلزم
استعمال اللفظ المشترك في التعريف واستعماله في الفعل ليس
بحيد وانما لم يعد بمعنى الحدوث كما قال ابن حبيب لانه ليس
بلازم لان من الاسماء الفعالية ما ليس بمعنى الحدوث نحو وا
جب ودائم وغيرهما مما ليس بمعنا قوله كل اسم جنس شامل
للمفعول وللفاعل الذي اسند اليه الفعل في قوله المشتق او
عنه لانه ذلك الفاعل ليس بمشتق ولكن دخل فيه اسم المفعول
لانه ايضا اسم المشتق فلما قال لذات من فعل خرج عنه لانه لا
لذات من وقع عليه الفعل ودخل فيه الصفة المشبهة بقوله
ويجري على فعل خرجت لانها وان كانت مشتقة لذات
من فعل الا انها ليست بجارية عليه وفتر ابراهيم بقوله
اي يوازيه والعبر الممكن راجع الى الاسم الفاعل والبارز
راجع الى يفعل من فعله اي يوازي اسم الفاعل ليفعل من فعله
في الحركات والسكنات لانهم قالوا هذه جارية للواقع
بعد شي هذه او خبر او حال فلهذا به احتياج الى تفسير فان قلت

ان قوله في الحركات والسكنات يقتضي ان يكون في اسم الفاعل
ثلاث سوكن مع انه ليس كذلك قلت ان الالف واللام اذا
دخلتا على جمع فبئنا هل على الواحد ايضا فانه اي اسم الفاعل يعمل على
ما يجري اسم الفاعل عليه لا مطلقا بل اذا اردت به اي باسم الفاعل الحال
او الالتفات دون الماضي وذلك لان الفعل كما دخل على اسم الفاعل
في الاعراب الذي هو مستحق في الاصل دخل الاسم على الفعل في
العمل الذي هو مستحق في الاصل نحو ذنب ضارب علامة عمر و الا ان
او عذا فيرفع ضارب وينصب ضارب كما ان يرفع برفع وينصب
كذلك اسم الفاعل ونحو ذنب قائم علامة فيرفع قائم فقط اي ولا
ينصب كيقوم فانه يرفع فقط واما اذا كانت اسم الفاعل
بعنه الماضي فلا يعمل بل يكون مضافا الى ما بعده فلا يقال ذنب
ضارب عمر و اسم بل ضارب عمر و اسم لان الافعال دخلت
على الاسماء دخلت على الافعال في المعنى فلما لم يوجد للماضى اعراب
من الاسم لم يقط الاسم اذا كان بمنزلة عمله واعلم ان شرطه انما
الاعتماد على احد الوجوه التي مرت فلا يقال قائم علامك خلافا
للاضغاث والكوفيين وان لا يكون مصغرا ولا موصولا لانه
لو كان مصغرا او موصولا فلا يعمل فلا يقال ذنب ضارب عمر و

و لا تضارب ظرين عروا و من جملة القياسية اسم المفعول هو كل اسم
 اشتق من مصدر الفعل لذات من وقع عليه الفعل قوله كل اسم جنس
 شامل له و الاسم الذي كان مفعولا للفعل و الاسم الفاعل و احترز عن
 الاول بقوله اشتق و عن الثاني بقوله الذات من وقع عليه الفعل
 و هو اي اسم المفعول بجعل عمل بفعل الذي هو من فعله فو ذكركم
اصحابه يرفع اصحابه كما تقول ذكركم اصحابه يرفعوا و كذا في
التنزيل ذلك يوم مجموع له الناس اي يوم تجميع له الناس
قل صاحب العاليد فان قيل لم يزل ديد مكرم صاحبهم انه
اخص من اصحابه و لم عمل مجموع على جمع من غير موافقة بينهما لاجابة
و او مجموع فاجواب اما الاول فلا يظهر عن اسم المفعول اذ لو قال
صاحب لكان تعائيل ان يقول من الجائز ان صاحب بالابتداء و
مكرم بالجرية فلا ينقضي دليل قاطع على ارتقاء بالمفعول فلما
قال اصحابه تعين ارتقاء باسم المفعول اذ لو كان مبتداء مقدما
عليه خبره لوجب ان يقال مكرمون لان الخبر عن الجمع يكون جمعا
و اما الثاني في قالوا و في مجموع ناشية من هي مفعول للجارى
على يقين اذ لو كانت من علامة اسم المفعول لا طر و مجيها في كل
باب كاطر ادمجى الميم و لم كجى الثلاثيات المودة و انما كسحو

اشبهوا فاعلة مفعول لئلا يلزم وقوع ما ليس بواقع وهو مفعول
بفاء ساكنة بين مفتوح ومضموم لأنهم رفضوه ثم كلامه
واعلم أن الاسم المفعول بمنزلة اسم الفاعل في الشرط الذي
ذكره المصنف وقد ذكرناه من جملة القياسية الصفة المشبهة
وقد مال إلى على بفعل الذي من فاعله في الحركات والصفات
شأنها نحو كريم وحسن فانها لبيان جاريتين على بكر و
حسن في الحركات والصفات وشبهت أي الصفة
المشبهة بالاسم فاعل في أنها أي الصفة المشبهة تشبه وتجمع
وتذكر وتوثق كالاسم الفاعل ولهذا أي ولاجل الصفة المشبهة
بالاسم الفاعل تحمل أي الصفة المشبهة عمل فعلها تقول
دينك كريم أباؤه وشديني حسبه وحسن وجهه يرفع أباؤه
وحسبه ووجهه كما تقول دينك كريم أباؤه وشديني حسبه و
حسبه وجهه برفعها جميعا والكلام في كريم أباؤه كالللام
في في بكرهم اصحابه فان قيل انتم قلتم انها تحمل مثلها بما
يحمل فاعل والاسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل وهو
يحمل فيلزم مزية الفروع على الاصل والجواب عنه ان يقال انها
وتت على معنى واحد في الماضي لكن ذلك المعنى لا يتنقص بل يوجد
في زمان

82
في زمان الاخبار فيتحقق الاله بما في الحال ووجود ذلك
المعنى قبل زمان الاخبار غير قادح في كون المعنى الموجود في زمان
الاخبار للحال الا يرى انك تقول دني يعلم فتوينا من العلم
وانت تريد به حال وهو مستقيم مع ان علمه قد كان موجودا
في زمان الاخبار وقيل وعيا هذا السؤال قوله لك دني يعلم
غدا من الآن وقد قام قبل زمان الاخبار بزمان الا انه استند
حتى قادن هذا الزمان كذا اجاب صاحب المتاليفين هذا
الاله فان قيل لم يعلم كما تقول بكسر الباء وهه واجيب
بان مشابهة اللفظ المشبهة بالمفارقة بعيدة لانها لا بد اذ
في حركات والسكناء ومن جملة القياسية انما المصدر هو
الاسم الذي اشتق منه اي من تلك الاسم الفعل وصدر الفعل
عنه اي عن ذلك الاسم وانما سمي المصدر مصدر اذا الفعل جدر
عنه وهو في اللغة موضع جدر الابل عنه فيكون الفعل فرع عليه
هذا مذهب البحرين واقاعد الكوفيين فانما سمي به
مصدر لكونه مصدر من الفعل كما قالوا مشرب عذب ومركب
فاره اي مشروب ومركوب وجه مذهب البحرين ان
معنوم المصدر واحد الاله على كذا فقط ومعنوم الفعل

متعدد دلالة على كدث الزمان معاً والاربيب في الواحد قبل
المتعدد قبل واصل له وان المصدر مثال واحد والفعل
امثلة كشجرة كما ان الذهب ضرب واحد يتخذ منه الاشياء
المختلفة وان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغنى عن الفعل
في الافادة بخلاف الفعل فانه لا يستقل بنفسه ولا يستغنى
الاسم في التركيب عن الافادة وما هو مستقل ويستغنى اصله وان
المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لدل على اكثر مما دل عليه الفعل
لما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه وهو انقص منه
لعدم دلالة على زمان المعين واما وجه هذا الكوفون
وان المصدر يصدق باعلال الفعل وجودا وعدما فلو لم يكن
فراعه عليه ما كان تابعا له في الاعلال فلما كان تابعا له في علمنا
انه فرع والفعل اصل وان المصدر يكون تأكيد للفعل نحو
ضربت فرسا وهو بمنزلة ضربت ضربا والمؤكد واللبيربين
ان يجاسوا عن تمك الكوفون اما عند الاول فلان اعلال
المصدر باعلال الفعل وجودا وعدما لا يدل على الاصل مطلقا
بل دل على الاصل في التخرين ولا كلام فيه واما عن الثاني
فلان كونه تأكيد للفعل لا يدل على الاصل الفعلي ايضا
مطلقا

انما مطلقا بل الاءراب واللام فيه واما قولهم انما سمى المصدر
 لكونه مصدرا عن الفعل كما قال مشبب عرب ومركب فائدة فانه
 من قبيل قولهم جري النهر وسال الميزاب وهو اي المصدر عمل
 عمل فعلة وعمله عمل فعلة ليس جارا على الاطلاق بل اذا كانت
 ذلك المصدر متونا نقول عجبت من ضرب ديدعروا فان المصدر
 المنون وهو الفرب يعمل الرفع في ديدعروا والصب وانما قال
 كما نقول عجبت من ان ضرب ديدعروا لان الفعل المصدر بان ينزل
 بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومقا فاعليه وبنداء نحو
 اعجبتني ان يخرج ديدعروا اذجه ان يخرج ديدعروا بلقي جران طرح
 ديدعروا ان يخرج جبراله فلمكان بمنزلة المصدر في الاءراب وفي
 هذا المعنى كان المصدر جارا بمنزلة في العمل في امتناع تقديم
 ما بعد فيه عليه فلا نقول اعجبتني ديدعروا ضرب كما لا نقول ديدعروا
 فاضربت كذا قال صاحب الفتوى وانما قدم المنون على المصدر
 المتعارف اذا الشاملة في المنون اتم لانه نكرة لفظا ومعنى ولما
 المتعارف فانه غير متعارف في اللفظ لان الظاهر كما لمصالح الخفية
 الا ان ايضا يعمل عمل فعلة لكون الاضافة تقدير لافضل
 بدليل انك تقول اعجبتني ضرب زيد وعرو خالدا

فيوضع عروفاً على تقديري عجيبي ضرب زيد وعروفاً لداوود بنصب امرؤ
على تقديري عجيبي ضرب زيد وعروفاً لداوود بنصب امرؤ
إيا الفاعل ونكرت المفعول حال كونه منصوباً مثال المصدر
الذي اُضيف إلى الفاعل ونكرت المفعول منصوباً عجيبي
من دق القصار الثوب ورفض المفعول ونكرت الفاعل
حال كونه مرفوعاً مثاله عجبت من ضرب اللبس الجلاء ونكرت
ذكر أحدهما الفاعل والمفعول كما كان ذكر الفاعل متروكاً
في قوله تعالى وهو اوطاس في يوم ربي سبعة بيها فان اوطاس
مصدر متون وبيها منصوب به وفاعله محذوف في تقديره اوطاس اوطاس
لم يبيها وانما حذف للحكم به فان قيل لم حذف ولم لم يسم اجيب بان
المصدر اسم جنس ولا واحد من الاسماء الجنس يتحمل الضم وانما جاز
حلوته عن الفاعل مع انه غير جائز في الفعل لان الفعل مستند
اليه فاصبح اليه ليتم جملة فلو حلا فاعله يلزم خلاف في الوضع
بخلاف المصدر فانه اسم ولا يلزم ان يكون مستند الي
شيء فلو حلا عنه الفاعل لم يلزم خلاف في الوضع فيجوز ان
يذكره فان قيل يريد على هذا اسم الفاعل لانه اسم ايضا مع انه
لا بد له من فاعل اجيب بانه واقع في المصدر وقع الفعل
الكسبي

المبنى للفاعل فقولنا ونيدضارب بمعنى ونيدضرب بخلاف
المصدر فانه غير واقع موقعه بدليل امتناع قولنا ونيدضرب
في موضع ونيدضرب فاذا كانا كذلك لا بد لاسم الفاعل من
فاعل كما لا بد للمفعول المبني للفاعل منه واما قوله تعالى وهم من
بعد علمهم سيعذبون فانه متوجه على اختلاف القراءتين
فان قراى وهو غلبت بهم الغين وسيعذبون بفتح اليا
فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل وذكر الفاعل
متروك وان قراى غلبت بفتح الغين وسيعذبون وهم
الياء فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك ومن
المجمل القياسية اسم المضاف وهو كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاسم
الاول بحر الاسم الثاني الا ان الاسم غير اصل في العمل اذا العمل
انما يكون للمفعول والظروف فعمله بحر لشبوت معنى ظرف بحر في الكلام
الذي يقوى به على العمل قال صاحب الشهاب الدين في شرح
الذنية فان قلت اذا كان المضاف متضمنا لمعنى ظرف
على رأى او المضاف اليه على راي فلم يبين اذ كل متضمن
بمعنى ظرف فهو مبني قلت لا نسلم تضمنا بمعنى ظرف على

اختلاف الراءتين اذ ليس المعنى من المتضمن الا يكون معنى الكل
مشتقاً على معنى طرف كما ان ابن وكيف ومتى وغير ذلك
معانيها مشتقة على معنى طرف الاستقاس بمعنى ان طرف الاستقاس
دافل في معانيها بالوضع وما ظن يحدن ليس كذلك بل معنى طرف
وسيلة النسبة المضاف اليه والوسيلة امر خارج عن الطرفين و
سمي كما رضافا وسمي الجور مضافا اليه والاضافة منقبة على
طرفين الا في معنوية اى معنوية معنى المضاف من حيث المعنى تعريف
ان كان المضاف من حيث المعنى اليه معرفة طوع غلام زيد فان
الغلام قد كان شاعياً قبل الاضافة في امة غير مختص بواحد
بعينه فبالاضافة الى زيد يغير تعريفه فصار له احد بعينه او معنوية
معنى في المضاف فخصها ان كان المضاف اليه نكرة طوع غلام رجل
لانك اذا قلت غلام كان شاعياً بين علماء الرجل والنساء
فاذا قلت غلام رجل حققت بالاضافة وذلك عند بعض الشعوب
ولم يتعرف اذا المضاف اليه ليس بمعرفة حتى تكسب من التعريف
وهي اى الاضافة في الغالب يكون بمعنى اللام او بمعنى من
فالاول اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى انه
لا يجوز

يجوز حمل علم المضاف اليه ولا طرفه نحو علام لعدم طول في نحو غلام
 دني فان دني ليس من جنس المضاف لعدم حمل عليه ولا طرفه
 لعدم طول فيه والثاني اذا كان المضاف اليه من جنس المضاف
 بمعنى انه يجوز حمل علم المضاف نحو فاتم فقه فان المضاف اليه
 فيه وهو فقه من جنس المضاف وهو فاتم طوارز حمل عليه
 وانما قال في الغالب استراذ عن الاضافة المعنوية التي
 يكون بمعنى في ذلك اذا كان المضاف اليه طرفا للمضاف
نحو قتل الطلق والثاني الفطية وهي الافة اللغوية ايضا
والاسم الفاعل الى مفعوله والاضافة والصفة المشبهة
اي فاعلها والمهني دمة الله او دهرها الصفة البيوت
 هي الالف اللق والنشر مرتب لانه ذكره او لا اضافة الاسم الفاعل
 ثم اضافة الصفة المشبهة فاورد مثال الاول بقوله نحو ضارب
 دني فان ضارب اسم الفاعل مضاف الى مفعوله قبل الاضافة وهو
 دني ومثال الثاني بقوله وحسن الوجه كان الصفة مشبهة مضافة
 الى فاعلها قبل الاضافة وهو الوجه والاضافة تعاقب التنوين
 وكذا تعاقب النون التثنية وطلع لانها للوصل والتنوين للمفرد
 فاطع بينهما كما طلع بين النفيض واما النون التثنية وطلع فانها

كالشواين والابنة في الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف او للتخصيص
من تحديد المضاف من حرف التنوين لانه لو لم يتجوز منه لكان معرفة
اذا كان معرفة كان متفيا عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف
او للتخصيص لان تعريف الموقوف محال والمعرض ان يعترض بان
يقول ان هذه اسم في الاضافة لا المعرفة لا الى النكرة والجواب
عنه ان الاضافة الى النكرة يفيد التخصيص وهو بمنزلة التعريف
بدليل انهم جوزوا اوع النكرة المخففة مبتداء قوله تعالى ولعبثوا
خير من مشرك مع ان المبتداء ان يكون معرفة فعلم ان النكرة و
المخففة بمنزلة المعرفة فياخذكم المعرفة وانما قال في المعنوية امر
من اللفظية فان المضاف فيها قد تجرد من حرف التعريف فلو كان الوجه
اعلم ان الاضافة اللفظية لا تفيد الاختصاص في اللفظ وذلك التخصيص
اما حذف الضم او حذف التنوين او حذف ما يقوم مقام التنوين
كنون التشبيه وجمع ولهذا نقول في الاضافة اللفظية الحسن الوجه
بحذف الضم اذا التقدير الحسن وجهه فان قيل ان كناية وان سقطت
فقد عوضت منها اللام اجيب بان اللام طرفة لا يوازي الكناية
لشعارها ونقول فيها الضارب اذ يندرج في نون التشبيه ونقول فيها
الضارب اذ يندرج في نون الجمع وانما قولهم الضارب بالرجل فانه

جازم مع عدم افاده التحقيق لانه يشبه طين الوجه من حيث ان
 الاول صفة لاطين والثاني اسم طين محلا بلام التعوين كالوجه
 ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الاتصفا في اللفظ لا يجوز التسمية
 ونيل لعدم التحقيق فيه وعن جملة القياسية الاسم التام هو الاسم
 نصب وانما نصب لانه اي الاسم التام يتم بالتعوين فاستغنى عن
 الاضافة لما فيه من التعوين وهو يقتضي اي الاسم التام تميز الاباء
 الاسم التام فنصبه وانما وجب ان يكون الاسم التام عاملا في التميز
 النصب تشبيها بالمفعول به الا يرى ان قولك راقود خلا يشبه قولك
 ضارب دنداء ومنوان سمنا وقفيزان برايشبه ضاربان عمرا وعشرون
 درهما يشبه ضاربون عمرا وملؤه عدلا يشبه ضرب دنداء واما ما
 تمام الاسم التام باحد اربعة اشياء الاول بالتعوين اما لفظا نحو
 ما في السماء قدر راف سحابا فانه قد تم بالتعوين لفظا وحمل
 الظلام والضياء والسحاب فبقولك سحابا تعين المراد واما
 تقدير اظن دنداء كبر منك علما فان الكبر اسم تام بالتعوين تقدير
 لا لفظ لان عدم الانحراف يمنع دفعها فيه والثاني بنون التشبة
 نحو منوان سمنا وقفيزان برا فانها قد تابعتون التشبة ومجلا
 ولاجناس والمخز الموزونات والكليات فلما قيل سمنا وبر

بين ما هو المقود والثالث بنون جمع نحو عشرون درهما فان
يحمل الاجناس العدديات فيقولك درهما تعين ما هو المراد
قوله في عبارة تساهل والهواب ان يقول وبنون شبه نون الجمع
والرابع بالاضافة نحو املوه علا ومثله رجلان فانها قد تأبى بالاضافة
ويحملان الاشياء فلما قيل علا ورجلا ذال عن كليهما الابهام اعلم
ان الاسم التام على ضربين ذائل ولازم فالاول هو الاسم التام بالتشوين
ونون التشبيه لانك تقول في راقية فلان راقية فله ومنوان
سما منوا سمين والثاني فهو التام بنون هو شبه نون الجمع
بالاضافة لانك لا تقول في عشرون درهما وفي ملو عشرون
درهم وملو على اما الاول فلانه لو اضيف فلا يخ اما ان يضاف
مع النون او بدونه لا سبيل الا شئ منهما اما الاول فلكونه
مشابها بنون الجمع وهو يقطع عند الاضافة واما الى الثاني فلانه
موضوع بيان الواو والنون وليس يجمع قد سلم ومسلمون اذ
لو كان عشرون كذلك لجاز اطلاقه ثلثين لكنه لم يجز واذ كان عشرون
موضوعا معها فيمتنع ان يوجد بدون النون واما الثاني فلا
منها اضافة الشئ مرتين واذ تحقق هذا فاعلم ان المصنف
قد ضبط ضبط عشواء في تمثيل اسم التام بالتشوين لفظا

يقول نحو ما في السماء قد رزاه سمي بالان اسم الذي فيه وهو
راية لا يجمع لان يكون عاملا لان الشرط على الاسم التام كونه
مقتضيا للتمييز للاسم وهو هنا مفقود وانما الاسم في قوله
قد رزاه اما راية لان المقصود بالتمييز العذر لا الى الراية تنسب
ولو اورد المصنف في التمثيل موضع ذلك المثال قوله لئلا راق
خلال كان احسن وقول من قال ان سمي با قد انتصب هي هنا
بشيوة التنوين والاضافة بحسب ما من اضبط المصنف في قوله
لانه يؤذي افعال شئني في معمول واحد ويقال للثلاثة الاولى
اي لما هو تام بالتنوين ونون التشبيه وجميع متعاديروهي الما
والوزن الكليل والعدد لانك اذا قلت منوان سمنا فقد قدرت
ما عندك من السمن بالتنوين ويقال للآخرى لما هو تام بالاضافة
مقياس لانك اذا قلت لي ملؤه علفا فقد قست ما عندك
من العسل بملؤه هذا الاء والتمييز هو رفع الاسم اي رافع الاسم
عن مفرد والمراد بالمفرد هنا ما يقابل الجملة وهذا هو علم من
له ادنى ليس مثال التميز الراجع عن المفرد كرمز اي كالمثل المذكور
قبل هذا الاسم التام باصدا ربة اشياء او رفع الاسم عن الجملة
مثال لخطاب ودينفا فان الاسم هي هنا في جملة اي في الكلام

الطلب اليه ولا في الطلب على الافراد ولا في نيد وحده وقد سبق

بحث التميز الذي يرفع الابهاس عن مجد في خبر المنسوب لما فرغ عن

الكتاب الثاني شذء في بيان الباب الثالث فقال **الباب**

الثالث في العوامل اللفظية السماعية وهي العوامل اللفظية

السماعية ثلثة اصناف اولها حرفي بانها افعال وثانها اسماء

وانما قدم حرفي على الالفعال واسماء لان حروف هي الاصل فيما لعدم

وجود الاطراد فيما بخلاف الالفعال والاسماء واخر الاسماء عن الالفعال

لان الاسماء لا تتعل الا بمشابهة الالفعال كاسم الفاعل وغيره او الحروف

كالاسماء والطارئة فومن وما قل هذا اخرها عنهما قيل فيه نظرا لانه

مكتلو منقوض بنحو غلام ديد اذ الغلام عامل في ديد مع عدم المشابهة

الالفعال وظروف وفي نظره نظر اذ المضاف انما يعمل في المضاف اليه

بواسطة معنى ظرف فيقوى بذلك على العمل هذا النوع من المشابهة

وجملتها اي جملة العوامل اللفظية السماعية احد وتسعون عاملا

على ما ذكره الامام المحقق رحمه الله في المائتين وظروف انواع منها

الاول ما يعمل في الاسم والثاني ما يعمل في الفعل وانما قدم ظرف

العامة في الاسم على ظرف العامة في الفعل لكثرة الاول وقلة

الثاني وما يعمل في الاسم نوعان احدهما عامل في المفرد وثانيهما

عامل

عامل في الجمل اى في جزئى الجمله وقدس من ظروف العامله في الالهي
ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لكون الواحد متدا
على الاثنين وما يعيد في المفرد نوعان الاول جارة والثاني ناصب
وانما قدس من ظروف العوامل عملا واحدا جارة على الناصب لان
الجار عامل بلا ريب ولا شبهة بخلاف الناصب لانهم اختلفوا
في ان الناصب هو هذه الظروف اسم الفعل لقولهم يستوى الماء و
لحطبته اما ظروف الجارة فسيعة عند الاول منة وهو مفعولة
لاربعة معان لا ابتداء العاية وهو اما في المكان مثاله طوفت
من البصرة الى الكوفة واما في الزمان مثاله كقولك من اول
ويعرف الابداء بما يصلح له الانتها والتعويض وكونا للتعويض
في مثل اخذت من المال ويعرف التعويض بان يصلح ان يقال
في موضعها وضع بعض والبيان وذلك في مثل عشرة من الدراهم
اذ العشرة قد يكون هـ من الدراهم والذنا نير فيقولك
من الدراهم تبين ما هو المعنى وعلى هذا قوله تعالى فاستنب
من الاوثان لان الرقبس قد يكون في الاثنان وغيره فلما قيل
من الاوثان تبين ما هو المراد يعرف لكونا للتبيين بالاستعانة
المعنى عند اقامة الذى مقامه امثلا ولو قلت في قوله تعالى فاستنب

الرجس من الاوثان فاجتبوا الرجس الذي هو الاوثان ليقيم المعنى
والزيادة طوبى من من احد هذا المرفوع واما المنسوب فيجوز
ما رايته من احد الا ان دخولها في حال الزيادة على المنسوب
اقرب من دخولها في حال الزيادة على المرفوع ان حرف الجر موضوع
بمعنى المفعولية حيث توصيل الافعال الى الاسماء فيكون حال الزيادة
تابعاً لحال الاصل ويعبر كونها ذائداً بانه لو انقطعت لبقى الكلام
اعلى اهل معناه واسترنا بقولنا على الاصل معناه الى ان قوات
ما يفيد الزيادة من التاكيد وغيره فادح في كونها ابداء عند
وانما مثل نجوم ما جاءني من احد دون ما جاءني من رجل لان من
ههنا ليست بزيادة مخففة حيث افادت الاستغراق بخلاف
ما جاءني من احد فان من زيادة مخففة ذيدت لتاكيد معنى النفي
اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني من احد وبين ما جاءني احد لانا
دتهما معا معنى الاستغراق لان احد اذا قرن به حرف النفي وهو
منكرة يفيد الاستغراق بالضرورة ولهذا لا نقول ما جاءني احد
بل اثنان ونقول ما جاءني رجل بل اثنان واعلم ان من لا
يزاد عند سبويه ومن تابعة واكثر البصريين الا في النفي
او فيما هو في معنى النفي فهو هل من خالف غير الله ويزاد عند
الاختلاف

عند الاضغاث والكوفيين واجتمع سبويه على صحة مذهب
 بالاستغناء وادبانه من الاستغراق بطس وهو لا يكون الا في النقي
 واما الاضغاث والكوفيون فانها احتج بقوله تع يغفر لكم
 من ذنوبكم وجه الاحتجاج به ان المراد به يغفر لكم ذنوبكم ولا يمكن
 ان يكون من ههنا للتبعيض مجيء الآية الاخرى وهي قوله تع
 ان الله يغفر الذنوب جميعا فلو لم تحمله على الزيادة لزم للتناقض
 وكلام الله تع موهون واجاز سبويه عن هذا بان تأويل الآية يغفر
 لكم بعض ذنوبكم فمن ههنا للتبعيض فلا ينافيه قوله تع ان الله يغفر ذنوب
 جميعا لان هذه الآية خطاب لامة محمد ع وقوله تع يغفر لكم ذنوبكم
 خطاب لامة نوح فلا يزم من عفو ان جميع ذنوب امة محمد ع وان جميع ذنوب
 امة نوح عليه السلام مع انه غير باقى على عمومه بدليل قوله تع ان الله
 لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك واعلم ان من مجيء لعن اقرى
 الاول لبطل كقوله تع وجعلنا منكم ملائكة اي بذلك وللتعليل نحو
 قوله تع وهين تضعفون شياءكم من الظهيرة اي لاجل الظهيرة وقوله
 تع من فطبا ثم اغرقوا اي لاجل فطبا ثم والتا نيت الى وهي
 صنعت لانتفاء الغاية اما في المكان فهو سرت من البسرة اما الكوفة
 واما في الزمان فهو قوله تع واعنوا الصيام الى الليل وظهر من هذا انها

حارضة لمن وقد بان مع فوقه تعالى من انصارى الى الله اى مع
 الله والثالث حتى وهي في معناها اى معنى اى الا اني عروها اى عروها
 اما شئ ينتهي به المذكور قبلها اى قبل حتى بذلك الشئ مثالها اكلت
 السمكة حتى راسها او شئ ينتهي به المذكور قبلها عند اى عند ذلك
 الشئ مثالها فوحت البارحة حتى الصباح فالراس بالراس ينتهي
 به السمكة والصباح عند غروب الشمس والليدة ومن ثم لو قلت غمت اللبنة
 حتى نضها او ثلثها لم يجوز لو قلت غمت البارحة اما نضها او ثلثها يجوز
 لان ذلك ليس بشرط في اما واعلم ان حتى هيى لمعينين افر بين احد
 لهما ان يكون عاطفة نحو اكلت السمكة حتى راسها بالنصب والثاني ان
 يكون مبتدأ بعده الكلام وج يدخل على الاسم والفعل نحو ذهب القوم
 حتى عمر وذا ذهب وحتى ذهب عمر وقبل وحتى يكون في الة اربعة وكذا
 اكلت السمكة حتى راسها بالرفع وج يكون الرأس مبتدأ وخبره
 محذوف وهو ما كول وصفا اى حتى ان يدخل ما بعدها اى ما
 بعد حتى فيما قبلها اى ما قبل حتى نحو اكلت السمكة حتى راسها فان
 ما بعدها حتى وهو الرأس داخل في ما قبلها وهو الكل وكلمة لا تدخل
 على المظهر نحو اما ديد والمظهر نحو اليه وحتى لا يدخل الاعلى المظهر لئلا
 فلا يقال فتاها والرابعة هي وهو موضوعه الطرف فظروا الشئ ما
 يحبطه

المحذوف

ما يحيط ذلك ويمكن فيه اما تحقيقا نحو المال في الكيس وما تقدر
نحو نظرات في الكتاب ويحيى بمعنى على نحو قوله ولا علمكم في ضوع النخل
اي على جذع النخل وللتعليل نحو قوله تعالى لمستم فيها افضم اي لاجل
ما افضم والطامس الباء وهي وضعت للاصاق مثال كوبة داء
اي التوبة وقاله داء فان قلت ما تقول في مررت بدير فان
البا لا يمكن ان يفيد للاصاق وهو ظاهر واجاب بقوله ومررت
بذي فتوسع اي وارد على السماع والمجازي ومعنى التفتق
مروري بموضع يقرب منه دني ومنه اي للاصاق اقسى بالله
لا يصلح الفعل الى القسم ويحذف الفعل منها كشر الخوب بالله لا فعلن
كذا والسادس الواو ودي واو القسم وهو يدل منها من البيان
في نحو لا فعلن واما ابدلت الواو منها التقارب بها في المخرج لانها شغوا
في المعنى لان معنى طمع والالتصاق متقايان والسابعة التاء
في ثا الله اي تاء القسم ويدل من الواو وثو ثا الله لا كيدن وابدلت
التاء من الواو لثبوت المشابهة بينهما في المخرج كما مر في صدر الكلام
الكتاب والباء لا يصلح اي كون الباء اصلا تدخل على المظهر
بالله وعلى المضمير طوبه لا عبثه واما الواو فانها لا تدخل الاعا المظهر
وليخطا درجة الفرع عن درجة الاصل واما التا فانها لا تدخل

انها

على مظهر واحد وهو اسم الله تعالى وذلك خطأ ولدرية الفروع عن درية
الاصل وأما ترتيب الكسوة فتا وهو يكون الباء والتعدية في مثل ذهبت
بذنيذ اذى المعنى اذهبتة وأما عدتها للتعدية على الافراد مع انما
في سائر الاوجه قد افارت معنى التعدية لانما في مثل ذهبت
لا تغيد شيئا سوى التعدية في سائر الاوجه يغيد معنانيا ومغ
آخر من الصاق والاستعانة والمصاحبة وقد يكون الاستعانة
هو كتبت بالله القلم اى بالاستعانة القلم وقد يكون للمصاحبة في
خوذ خلت عليه ثياب السفر اى مع ثياب السفر قال صاحب
النفوس والفرق بين الباء مع ان مع الاشبكات المصاحبة ابتداء
والباء للاستدانة وقد تكون زيادة اما في المرفوع نحو قوله تعالى
وكن بالله شهيدا واما في المنصوب نحو قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم
الى التركة على احد الناء ويلين اللان زيادة في المنصوب
اقيس منها في المرفوع لما مر في من الطرفية نحو جلست بالمسجد
اى فيه والثانية الاسم وهو موضوع للعلبك او الاختصاص
كحوال المال لذيد والاختصاص اعتم من التملك اذ في كل ملك
اختصاص ولا ينفع كحوال الجبل للفرس وهو ابنى له وانح له
فان فيه اختصاصا دون الملك فلم يند اختصاصا بالذكر والتعليل

خو جيتك للسند ان المجئ معلول بالسمن لولا ذلك لما صدر المجئ
عن وللزيادة خو قوله تع رد فلكم اي رد فكم ويعني عن بعد القول خو قوله
تع وقال الذين كفروا الذين آمنوا اي عن الذين آمنوا ويعني الى قو
لك خو اسير لغروب الشمس اي الى غروبها ويعني على خو قوله تع وان
اسألتهم فلما اي فعلها ويعني واوال قسم في اسم الله تع في موضع التنجيب
خو قوله تع الله ما يبعي على الايام ذو صيد يشخره الطيران والاس
اي واليه ما يبعي والتاسعة رب والمذهب اللاحق انما اسم لاف
كلم وهي في الامر العام للتقليل وانما قلنا في الامر العام لا كما قد يكون
تكثير في المدح كقولك الارب يولك منهن صالح ولا سيما بزيادة
مجل وهذا الحرف في من الحروف في مجل في ما سبق منه حروف الجارة من حيث
انه لا صدر الكلام اذا التقليل انما التثني الا يرى انهم يقولون قل رجل
يقول ذلك الا تدعي مجل بمعنى ما رجل لان انما يجي للاشبات اذا كان
التثني مقدا فلو لم يكن التقليل بمعنى لم يكن ما بعد الاشباهل متفيا
وللنفى صدر الكلام لان الثاني في انما يدخل على مجل لتغير معناها ان لم
يكن ذكره مقدا لكونه اهم وعلى هذا المنوال اختصار المتن في ما لم يشرط
بالقدر ومن حيث انما يخص بالنكرة طائفة كانت تلك النكرة
او مضمرة اعلم ان المصنوع او رد التثني والنكرة تبالا في ذكر او لا

النكرة الظاهرة ثم النكرة المضمرة فأورد مثال الأول بقوله رب رجل لقيته
 ومثال الثاني بقوله ورب رجلا والمفرد في رب رجلا نكرة لأنه ما ارتد
 شيء معين مثل ديد ودمر وبل اريد شيء ما ومن ثم ستر بالنكرة
 كما ترى ولو كان الضمير هنا معينا كما في لي مثله رجلا طارزان
 بوضع موصوفه كما جاز في لي مثله رجلا ومن حيث ان محرورا يلزم
 الفتح اما بعد وهو رب رجل جواد واما بطله فهو رب رجل جاد
 في ورب رجل ابوه قائم ورب رجل في الدار ورب رجل ان
 نعطه شيئا كذا وانما يلزم الوصف لانه اذ يجب في باب التعليل لان
 الرجل الموصوف بالقيام مثلا اقل من الرجل على الاطلاق
 ومن حيث ان الفعل الذي تسطره رب على اللام المحرور بها هي محذوف
 في الغالب وذلك لدلالة الحال عليه والعلم به كما حذف في بسم الله
 ومن حيث ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت
 رب رجل كريم لقيته كنت محبرا بان الذي لقيته في الماضي قليل
 ولا يعمل ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل ولا يرد قوله بغير
 يود الذين كفروا الان راجع الى الفصح اما اخبر الله تع بو
 قوعه مستقبل بمنزلة الموضح وظاهره لهدق الوعد وحقيقته
 اول ان الموجب لكون فعلها ماضيا معدوم والعاشق على

وضعت للاستعلاء وذلك اما شئ فهو ذيل على السطح السطح
واما مذهبهم معنوي فهو عليه دين وقد يكون السماء و2 يكون بعنه
فوقه قوله عذت من عليه بعد ما تم ظموا تنقل وعن قبض بيده
بحسب الهم من فوقه وبديل على كونها السماء دخول من عليها ولو كان
حرفا لم يدخل عليه من الامتناع دخول حرف في اطره على حرف في اطر
الهم الا ان يكون على طريق حكمية وكلمانية عشر عن وهي موضوع
للبعد والمجاورة فالبعد والامتياز من الشئ اما سبب الزوال الوصول
الى شئ الثاني وذلك في مثل رتب السهم عن القوس لان السهم قد تجاوز
عن المحل الاول مع الوصول الى الآخر او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
اذا العلم وصل الى المحل الثاني مع ثبوته في الاول وبالزوال من
المحل الاول وحده نحو ادب عن الدين فان الدين زال عن ذمته
المديون مع عدم الوصول الى محل آخر او بالوصول وحده اخذت
عنه العلم اذا العلم وصل الى المحل الثاني مع ثبوته في الاول
او بالزوال عن المحل الاول وحده نحو ادب عن الدين
فان الدين زالت عنه المديون مع عدم الوصول الى محل
آخر وهي قد يكون اسما و2 بعنه طائفة كقول من عن عيسى مرة
واما من اي عن جانب عيسى وبديل على ذلك وصول من كما مره على

قال شهاب الدين في شرح الذريعة ثم ان كل واحد من علي وعن
قد يقع موقع الاخرى اى على يقع موضع عن وبالعكس اما الاول
فكقوله اذا رضيت على هو قشرا بيبك اعجبني رهاها اى عنه ولما
الثاني فكقوله لان ابن عمك اذا افطنت من حسب اعني والآن
انت ذباني بتجدي اى على وقوله لا دالى والله والثانية عند
الكاف وهى اغا وضعت للتشبيه مثال هو الذى كذبت في الدار قال
صاحب المعاليد مثل بما يتعين ان يكون الكاف فيه حرفا لان
كذبت صلة ولا بد ان يكون جملة فلو جعلت الكاف لهما بمنزلة مثل
ومثل ذنب فرد لوجب ان يقع المفرد وصلة وهذا باطل ولو جعلنا
ما حرفا يلزم ان يقدر قبلها فعل لان حرفا يجرى لجرته الفعل الى
الاسم والفعل مع فاعله جملة فتحقق الصلة وقد يكون زيادة كقوله
مع ليس كمثله شئ قال مولانا شمس الدين النكارى رحمه الله
شرح لبيان البلب معناه ليس كمثله شئ لانه لو لم يكن زايدة لاقل
معنى الكلام لان سق الآية لبيان نفى المثل وجعلها غير مزيدة
لستوهم اشبات المثل تعالى الله عن ذلك وقيل لو لم يكن زايدة
لزم نفيه تعالى لانه نفى مثل وهو مثل مثله وهو مثل مثله
من كتابين وفيه نظر لان لا ارم نفى الله تعالى بصفة للتثنية فلا يلزم
من ذلك

من ذلك نفى ذات الله تع جواز ان يكون انتفاء المجموع
بانتفاء صفة الشئ كذا في بعض شرح الكافية ثم الكلام وقيل
المتل جاء الصفة كقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي صفة الجنة متعدي
الاية ليس كصفة شئ فعل هذا لا يكون زايدة وقد يكون اسما
فيعي يكون بمعنى المشل كقوله فيمكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل
الصا البرد وهما يدل على سميها دخول عن عليها كما مر غير مرة والثالثة
عشر منذ والاربع عشرة منذ وهما وضعان لا ابتداء الغاية في الزمان
الماضي اذا كانتا حرفين مثالهما ما رايت يوم الجمعة تدبران مبتداء
ابتداء او انتفاء الدورية يوم الجمعة فمذخر في او طوك جعلت الفعل
الذي فيها قبلها اي الاسم الذي فيها بعد ما وقد يدفع ما بعدها اي
ما بعد منذ ويدفع ما بعدها ليس على الاطلاق بل اذا كان
اسمين سواء اريد بهما امز و منذ او ان المدة او اريد بهما جمعها
اي جميع المدة واعلم ان المصن او دناهيها الصفة البذل
بعته وهي اللق والنشر على الترتيب لانه ذكر او لا ارادة او المدة
ثم او رادة جميعهما و رد مثال الاول يقول نحو ما رايت منذ يوم
الجمعة بالرفع كانك قلت اول غاية انتفاء الدورية يوم الجمعة مثال
الثاني بقوله و منذ يومان كانك قلت غاية انتفاء الدورية

يومان اولى وقتة واخر يومان ولا يجب عنده بزيادة بهما جمع
المدة اثنتان ما بعد بهما بالمعروف بل الواجب الاثنتان بالعدد ولو قلت
ماراينه مذ يوم الجمعة بالرفع مزبدا واول الوقت والاخر جابتا واول
وهو ماراينه مذ اثنتان عشرة ساعة وعشر ساعة مثلا والفروق بين
الرفوع الذي مراد به جميع المدة والرفوع الذي مراد به اول المدة ان الرفع
في الوجه الاول ثم يخلط بيوم الجمعة ولم يخل يخلص في جزء من بل
منقبه في جميع اجزاء به وفي الثاني قد انتفتت في الجمعة واما الفرق
بين المرفوع والجزء فهو ان الكلام في الثاني على جملة واحدة وفي
الاول على جملتين احد بهما ماراينه والثاني مذ يومان لان في مذ
يومان مذ مبتدأ ويومان خبره فالجمع ماراينه غاية انتفاء الرؤية
يومان فان قبل لم لا يجوز يخلل العاطفة كما جازى ما فسناه ووجه
عنه انما يجوز لامتناع احدى الجملتين بالآخرى ولما كان كذلك
الحذف وجه ناجحى كلمة واحدة فلم يجر دخول العاطفة كما لم يجر
ذلك في الشرطية وانما قال الحسم ويجوز منه يومين لانه قد تغذر
ان بعد بفتحة اول الوقت كما ذكرنا وان كان كذلك فلا ينوبهم
ان يتوهم امتناع الجز قوله ماراينه مذ يومان فانزال المصنف
رحم الله على النوبهم وذكر لان الجزها غرض منع او ذلك لانك

لو قصدت ان انتفاء الذبته مقدار هذا المقدار وان موازن
 لهذا المدة ابتداء من اقله ومنقطع عن اخره رفعت ولو اردت
 ان مبتداء الاقل هذه المدة الى وقتك الذي يتكلم فيه ولكن
 لا تقدر الفعل بالمدة ولا تسح اي لا تقعه بالانك تريد ان
 كائن بعد لم يبلغ غايته حررت فعلت ما ورايته مذ يومين
 فزيد ان انتفاء الدوية انما هو في مدة اولها يومين من هذا الوقت
 ولم نسمه بعد بل هو ياق محمد كذا فان صاحب الوطوء الفوق
 وانما بنى عامه السكون لكونه هو الاصل في البناء ومنه على الحركة
 لاجتماع الساكنين على الضمة لكونها متضمنة لمعنى حرفين احدهما
 وثانيهما الى لانك اذا قلت ما رايت مذ يومان يعني من ابتداء
 الغاية وانتهاء وما فتوت فتناسب ان بنى على اقول
 الحركات وهو الضمة والحركات عشر فاشا وهي وضعت للتمييز
 الحواشي القوم فاشا وندى واختلف في كونها حرفي ^{بالك} فتم
 فعند بيوتها حرفي ^{او نداء} ويدل على ذلك قوله فاشا اي ثوبان
 ان به ضمنا عن اللغات وليستهم وعند المبرد انها فعل ما هي بمعنى
 جانب فوجاء في القوم فاشا وندى جانب مجيهم فندى
 والسكاد عشر فلا واسم عشر عدوا وانما بمعنى الاو نصب

ما بعدهما وقد نصب ما بعدهما بقوله اذ كانا فاعلين لانهما
 اذا كانتا حرفين لا ينصب ما بعدهما نحو جاءني القوم خلا ليد
 وعد ادني بالجر واذا قلت ما خلا وما عد انصب ما بعدهما
 البته لتعين فعليتها بدخول ما واما ما ينصب المفرد فبوجه
 ما ذكر في المائتين احدىهما الواو التي بمعنى مع نحو استوى الماء والحشبة
 ولا يهذه اي الواو بمعنى مع حتى يكون ما قبلها فعل كاستوى او يكون
 ما قبلها معنى فعل نحو ما شاكك وندى فان فيه معنى ما تضع او ما
 تلا بس وفي جعل المصنف الواو بمعنى مع فيما تقدم من معمول الفعل
 وهذا من العوامل تناقض ولعل قوله على ما ذكر في المائتين لازالة
 هذه التناقض والثاني في النداء وهي يا ويا وهما واى
 والى كثره اعلم ان ابا عمه استعمل الامم البواقي لانها استعملت في البعيد
 دون افعالها لكثرة استعمالها في النداء ويا وهما للبعد قبل الوجدان
 لكثرة حروفها واى للمتوسط بين البعيد والقريب لوسط حروفها بين
 القلة والكثرة تكون حروفها بالنسبة الى الالهة كثيرة والالهة القليلة
 فاذا عرفت فاعلم ان المقصود من لواحق قوله واء لكان اخرين او تصو
 المتوسط متوفى على تصور الطرفين البعيد والقريب طبعاً وفعل
 كذكر وضعها لكان اصوب ايقاعاً للموافقة بين الطبع والوضع

أي حروف النداء ينصب المنادي وكون حروف النداء
 ناصبة للمنادي ليس جارياً على الإطلاق بل إذا كان المنادي
 مضافاً مثاله نحو يا عبد الله أو كان المنادي مضارعاً له أي مثلاً
 للمضاف ومثاله نحو يا خير من زيد وجه الشبهة بينهما من حيث
 أن الأول عامل في الثاني لأن من لا يخلو ما أن يجعل متعللاً
 بزيد أو خيراً فإن كان الأول كان زيدا مع الجار في موضع المفعول
 مثل في مررت بزيد وإن كان الثاني كان الظاهر لأن الثاني
 قد انجز بالاول انجزار المضاف إليه بالمضاف ومن حيث
 أن الثاني من تمام الاول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف
 ومن حيث أن الاول قد حصص بالثاني كما حصص المضاف بالمضاف
 إليه وهو أي المتأدي المفارغ للمضاف كل اسم يتعلق به أي
 بذلك الاسم شيء وهو من تمام معناه أي معنى ذلك الاسم يتعلق
 من زيد خيراً في خير من زيد قوله شيء بالرفع على الفاعلية بقوله تعالى
 قوله هو من تمام معناه جملة اسمية في محل الرفع على الوصفية شيء
 ويجتمل أن يكون في محل النصب على الخالصة من شيء إلا أنه ضعيف
 وقد وجدت في بعض النسخ وهو من تمام معناه فتح يكون جملة
 اسمية منصوبة المحل على الخالصة من شيء أو كان المنادي نكرة

لَقَوْلِ الْأَعْمَى يَا رَجُلًا هَذَا بَيْدِي فَإِنْ رَجُلًا يَهْمُنُ بِهَا نَكْرَةً لِعَدَمِ الْقَصْدِ إِلَى
الْمَعِينِ بَلْ إِلَى كُلِّ مَنْ يَأْخُذُ بَيْدَهُ فَهُوَ الْمُنَادِي يَهْمُنُ بِهِ النَّصَبُ
فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ كَوْنُهَا مُفَاعِيلٌ لِأَدْعَاوَاتِهَا وَانَادِي عِنْدَ بَعْضٍ وَعِنْدَ بَعْضٍ فِي
النَّصَبِ فِيهَا خُرْفٌ فِي سَبَابَةِ مَنْابِ الْفِعْلِ وَيُؤْثِرُ جَوَازَ الْأَمَالَةِ فِي
الْنداءِ قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا نَابِ مَنْابُهُ لَأَجَارْفِيهِ الْأَمَالَةِ الَّتِي لِلْبَيْلِ لِلْخُرْفِ
الْيَا وَتَعْلَقُ لَامُ الْجَزْأِ بَيَانٌ فِي خَوْفِ الدُّنْيَا وَهُوَ لَا يَتَعْلَقُ إِلَّا بِالْفِعْلِ
أَوْ بِغِنَى الْفِعْلِ وَإِذَا ذُكِرَ أَنَّ فِيهِ ظَمِيرًا وَأَمَّا الْمُنَادِي الْمَوْزُونُ الْمَعْرُوفُ
فَمُضْمُونٌ لَوْ قَوِيَ مَوْجِعُ كَافِ الْخُطَابِ فِي الْأَفْرَادِ وَالتَّعْرِيفِ كَأَمْرٍ
وَأَمَّا الْمُضَافُ وَالْمُضَارِعُ لَهُ فَلَمْ يَتَنَبَّهْ لَافْتِقَادِ عِلَّةِ الْبِنَاءِ فِيهِمَا مَنْ
حَيْثُ انْتَهَى لَمْ يَقْعُدْ مَوْجِعُ كَافِ الْخُطَابِ فِي الْأَفْرَادِ وَلَئِنْ مُضَافٌ إِلَيْهِ
بِمَنْزِلَةِ التَّعْلِيلِ بِمَا قَبْلَهُ آيَاهُ وَهُوَ عِلْمُ السَّكْنِ فَلَا يَخُوفُ بِنَاءُ وَهْوَ مَعَ
مَا يُوَافِقُ بِمَنْزِلَةِ عِلْمِ السَّكْنِ وَأَمَّا النُّكْرَةُ فَلَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَكُونَ عِلَّةَ الْبِنَاءِ فِيهَا ^{مُعْتَوِدَةً}
مَنْ حَيْثُ لَمْ يَقْعُدْ مَوْجِعُ كَافِ الْخُطَابِ فِي التَّعْرِيفِ مِثَالُ الْمُنَادِي
الْمَوْزُونِ الْمَعْرُوفِ يَخُوبُ يَا دُنِي وَيَا رَجُلًا وَأَمَّا مِثَالُ الْبَيْنِ الْأَشَارَةِ إِلَى
أَنَّ الْمُنَادِي الْمَوْزُونِ الْمَعْرُوفِ عَلَى نَوْعَيْنِ الْأَوَّلُ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ قَبْلَ الْبِنَاءِ
يَخُوبُ يَا دُنِي وَالثَّانِي مَكَانٌ مَعْرُوفٌ بِالْنداءِ يَخُوبُ يَا رَجُلًا فَهُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ
قَبْلَ الْنداءِ وَالْثَّانِي مَكَانٌ مَعْرُوفٌ بِالْنداءِ لَأَنَّكَ أَقْبَلْتَ لِوَاحِدٍ مَعِينٍ مِنْ

وحققه بالننداء فخرى محرى ان يقول الرجل بلام التعريف واحدا
 بعينه ^{محمدا} ولكن محله اى محل النداءى للمعرفة النصب ولذا اى ولا اجل
 ان النداءى ^{معرفة} المعرفة النصب جاز في صفة المفردة الرفع حلا على اللفظ
 والنصب حلا على المحل والفهم المحرور في صفة راجع الى النداءى المؤد
 للمعرفة خو ياذيد الطريق بالرفع والطريق بالنصب وكذا جاز
 في ما فيه الالف واللام من المعطوفات الرفع حلا على اللفظ والنصب
حلا على المحل خو ياذيد وطارت بالرفع وطارت بالنصب وانما جاز
 في صفة النداءى المعطوف عليه الرفع حلا على اللفظ والنصب حلا على
المحل وان لم يحز ذهب اسم الدابر بالجر وهو لاء الطرفين لان
 الفهم لما كان مطردا في كل منادى مفرد معرفة شبه في الظاهر بما
 يرتفع بالفعل خو ياذيد في الحد فاجب حلا على اللفظ كما اجب في العرب
 ولم يحز و المحل على اللفظ في اسم لان البناء على الكسرة مطرد
 في كل ما كان ظرفا مثلا واما في صفة المقافة فيجوز فيها النصب
 لا غير اى لا يجوز فيها غير النصب خو ياذيد صاحب عمر ولان النداءى
 اذا كان مضافا لم يحز فيه الا النصب فتابع النداءى اذا كان مضافا
 لم يحز فيه الا النصب على سبيل الاولوية واعلم انه لو قال بعد قوله في
 صفة المضافة افاضة صقيفة لكان ابدر ليلا يشقق بمثل الحسن ^{الوجه}

فانه يجوز فيه الوجهان وايضا لو قال والمثبه به لكان امورا
 ليستعمل مثل ياديد وثلاثة وثلاثين وسائر التوابع المشبهة
 بالمضاف فانه ليس فيه الا النصب ويا ايها الرجل فانه مثل ياديد الطريق
 في كونه هفة واي منادى مفرد معرفة فلهذا ينبغي على الفهم في الرجل
 هفة لا اي لاى شغمة للتشبيه على ان المنادى ما بعد يا اولان آيا لازم ^{فأما}
 والهاء فانه آيا ليس بالكون كالعوض من المضاف اليه قوله الآله لا يجوز فيه
 اي في الرجل الآله الرفع استثناء من قوله ياء ايها الرجل مثل ياديد الطريق
 وانما لا يجوز فيه غير الرفع وان كان غير الرفع في ياديد الطريق جائزا غير
 الرفع لان آيا وان كان منادى صورة الآله هو المقصود بالبند وانما
 جاء واباى ليكون وصلة الى نداء مافى الالف واللام لكن المهم
 الطبع بين التخصيص بالبند واللام التعريف ولا يدخل باعلى مافى
 اي على ذلك الاسم الالف واللام لما مر قبل هذا الاعلام الله تعالى وحده
 هذا استثناء من قوله ولا يدخل باعلى مافى الالف واللام اي يجوز
 باعلى اسم الله تعالى وحده واي كان غير جائز في غيره اما لان الالف واللام ههنا
 عوض عن المحذوف مع كسرة الاستعمال على انما ليست للتعريف لان الله
 الاله فتعلت حركة الهمزة الى اللام ثم حذفت الهمزة فصار اللام ثم
 ادخل اللام في مثله فقالوا الله وجعلوا اسم واجب والحاصل ان جواز دخول عليه

مقحمة
 زائدة

محلّ فعدم كونه للتعريف وكونه عوضاً من حرف اهتكي وبكثرة كل
 واما لكر اهتكم اطلاق البسم على الله واما لان اطلاق التسماء
 على الله تعالى موقوف على الاذن الشرعي ولم يكن اذن الشرعي
 اطلاق اي على الله واما قوله من اجلك بالتي نيت قلبه وانت
 بحيلة بالوصل عن فتا زوان وصفت المفهوم بالبن وهو اي الابن
 بين علمين بنيت المنادى مع الابن على الفتح وان كان الاصل ان
 يبنى على الضم لانه منادى مفرد معرفة في نصب الثاني لانه صفة مضافة لا
 لانها بمنزلة شئ واحد كحرف موت وذلك لان الابن لا ينفك عن الابن
 كما انه لا ينفك من كونه ابناً كان صفة لازمة له والصفة والموصوف
 بمنزلة واحد في المعنى واذ استنزل لا منزلة شئ واحد اتبعت حركة الالف
 فان قيل لم لم يفعل اللزوم بالعكس والجواب عنه انما لم يفعل
 لان الحركة التي استحقها الابن طالة الافراد كانت اعرابية وهو النصب لانه
 مضاف وحركة المنادى من الضم هي بناءية واتباع الحركة البناءية على الحركة
 الاعرابية او على من العكس لان الحركة الاعرابية اقوى وقال بعضهم
 ان فيه نظر لكون الفتح في نون ابن في قولنا يا دني بن عمر وحركة الالف
 والحركة في دال دني حركة اتباع بدليل ان سبويه شبه يا دني بن
 عمر وبامره وايتم في كون حركة الهمزة من امة حركة اعراب وحركة

بأنه إذا حركه الاتباع كذلك يكون حركة نون ابن اعراب
وحركة آخر المنادى حركة الاتباع ولا يوجب جعل الابن مع المنادى
شيئا واحدا ان يكون الابن نبيا لان للعلمين اذا صاروا جميعا
واحد المبين منهما الا اللهم الا اول اذا عرى السك عن المقارنة ^{لأن}
لما في نحو بعلبك واذا عرفت ما ذكرنا من المذهبين فلك ان تحمل قول
بنيت المنادى مع الابن على الفتح على ما عليه الاكثرون من بناءيها على
الفتح وهذا ظاهر وان تحمل ذلك على ما عليه لاقلون من ان المنادى
مبين على الفتح فقط فيجوز ان قد يراد الكلام بنيت المنادى حال كونه
مقارنا بالابن الذي بين علمين واعلم ان قوله بابن متعلق بقوله
وان وصفت وقوله وهو بين علمين جملة اسمية في محل التصب على
الحالية من ابن وقوله بنيت جراء لقوله وان وصفت مثال الابن
الذي كان بين علمين نحو ياديد بن عمرو واذا لم يقع اي الابن بين
العلمين كان اي الابن الغير الواقع بين علمين كسائر الاسماء المضاف
التي كانت صفة للمنادى اي كما يكون الاسماء المضافة اذا كانت
صفة له منصولة كذلك يكون الابن الغير الواقع بين علمين منصوبا مثال
الابن الغير الواقع بين علمين نحو ياديد اخينا ويارجل ابن عمرو ويارجل
ابن اخينا واعلم ان شتوت التووين في الفظ والالف في الخط مثلا فان
وكذلك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله

وكذلك حذفها وتأحق المنادى اللام للبارة حال كونها مفتوحة للاستفهام
نحو يا لله للمسلمين أو تأحق اللام للبارة مفتوحة للاستفهام باللام
فكانك قد ابهرت ماء فأعجبك فتناديه وتقول له عاصي نراك
فانك عجيب الشأن ولا يعرفك هي أحد ويا اللدواهي واللدواهي
مع داهية وهي العقوبة والشدة وإنما فتح اللام للبارة مع المدعو
أي مع المستغاث مع أنها بارة واللام للبارة إذا دخلت على المظهر وجب
كسر ما يحول بين فرقابين المدعو والمدعوا له لا يقال لم ينكسر مع
أنه لو عكس حصل الفرق بينهما أي بين المدعو والمدعوا له لا يقال
لأنه محمول على المفرد أي على كاف الخطاب لكونه وقفاً موقوفاً فتح اللام للبارة
إذا دخل على المظهر نحو لك وله فلما فتحت مع المدعو ثعين كسر ما يحول بين
فإن قيل أعاد كسر من أن اللام للبارة مع المدعو مفتوحة لكونه محمولاً على
المفرد فكيف منقوض بقولهم يا للبارية بكسر اللام واجاب عنه بقوله
وقولهم يا للبارية بالكسرة بكسر اللام عما ترك المدعو والمفعول
للقوم بلبارية أي احفروها وشاهدوها ويرقر المنادى أي أعلم أن الترميم
حذف في آخر الكلمة عكسبيل الاعتبار والاعتباط أن ينح البعير بفعله
هنا ما فوض من قولك رفعت الشيء إذا استلته فسمي بهذا ترحيماً
لأنه تخفيف اللفظ المردم سراً وليس سوى هذا علة يستغنى

يُحذف آخر الكلمة وإنما اختص الترخيم بالنادي إذا النداء إنما
يكون لأمرهم فالنادي يوزن بالتخيم إن دخل الأمر بما لا يقبل التوقُّف
حتى يتم الكلام وتضم النادى غير جائز على إطلاقه بل إذا كان النادى
مفردا واختر بالنادى المفرد عن المضاف والمشبّه لانهما لا يرخان
لانهما لو رتخا فلا يرخ اما ان يترضم المضاف اليه لا سبيل الى تسمى منها
اما الى الاول فلا يقع الترخيم في وسط الكلمة واما الى الثاني فلا يترضم
باليسر بنادى وعن الجملة لانها لا ترخم لكونها محكية على حالها وعن
المشتقات والمندوب لانها لا يرخان لان المطلق يجب فيها
مد الصوت وتطويله والتخيم نيا في ذلك واذا كان للنادى
علما حال كون ذلك العلم زائدا على ثلثة ا حرق اما اشتراط العلم
فلكثرة وشهرة في كلامهم في النداء فاسبب التخفيف واما
اشتراط كون ذلك العلم زائدا على ثلثة ا حرق فلان الثلاثى اقل
الاصول واعد لها فالحذف ا حرق وارجح له عن الاعتدال اولان
الفقود من الترخيم التخفيف والثلاثى في غاية اللغز فالمستوجب
للتخفيف هو الزايد على ثلثة و احترز بقوله زائدا على ثلثة ا حرق عن
مخوضى وبكر فانها لا يرخان عند البهرى لآمره واما عند الكوفيين
فيجوز ترقيم الهم الثلاثى اذا كان وسطه متحركا لوجود نظيره في

في الالف المعربة نحو يد ودم اولان الحركة يستنزل منزلة الحرف الرابع بدليل
 اعتبارا في منع الحرف وهذا ضعيف اما الاول فلان تلك الالف وانما
 حذفت لاما رايها الاستشغال بالحركة عليها واما الثاني فلان جعله في الوسط
 بمنزلة الحرف الرابع غير مطرد في كل مكان والالف كان هدا بدو غلبا الحذف
 من هدا بدو غلبا ضامسي واعلم انه لو قال بعد قوله دايد اعلى ثلثة
 احر في غير مسميهم ولا مصف ولا مفر كان الصواب لانها لا تترجم وان زاد على
 ثلثة احر في لانه ضعف بلا مسميهم والاضمار فلا يذا وضعفه بالحذف مثال
 ترجم النادى اذا كان مفردا علما دايد على ثلثة احر في نحو باقار وياسع
 ويا مرق ويا منقى في قارث و مروان وسعيد ومنسوب واعلم ان الترجيم
 على ثلثة احر في الاول حذف حرفين والثاني حذف شطر الكلمة والثالث
 حذف حرف واحد اما الاول فانه فيها اذا كان في آخر الالف فانه دايدتان
 زيدتا معا في زيدة الواحدة كما فيه الالف الثالث محدودة نحو مسميهم
 وحمراء وحمراء وكما فيه الالف والنون المزيديتان نحو عثمان ومروان
 وسكران وكما فيه ياء النسبة نحو كوفي وبصري وعندي وكما فيه
 علامة التشبيه والجمع نحو زيد بن وزيد بن فيحذف فيها حرفان للترسيم
 لانها بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان ينفي الالف بعد الحذف على
 ثلثة احر في وهذا احسن من مثل يدين ودين وفيما اذا كان قبل

يُحذف آخر الكلمة وإنما اختص الترخيم بالنادي إذا النداء إنما
يكون لأمرهم فالنادي يوزن بالتخيم إن دخل الأمر على لا يقبل التوقُّف
حتى يتم الكلام وتضم النادى غير جائز على إطلاقه بل إذا كان النادى
مفعولاً أو آخر النادى المفرد عن المضاف والمشبّه به لانهما لا يرتحمان
لانهما لو رتخا فلا ينجح اما ان يترضم المضاف اليه لا سبيل الى تسمى منها
اما الى الاول فلا يقع الترخيم في وسط الكلمة واما الى الثاني فلا يترضم
بالسبب منادى وعن الجملة لانها لا ترخم لكونها محكية على حالها وعن
المشتقات والمندوب لانها لا يرتحمان لان المطلق يجب فيها
مد الصوت وتطويله والتخيم ينافي ذلك واذا كان النادى
علما حال كون ذلك العلم زائدا على ثلثة ا حرق اما اشتراط العلم
فلكثرة وشهرته في كلامهم في النداء فاسبب التخفيف واما
اشتراط كون ذلك العلم زائدا على ثلثة ا حرق فلان الثلاثى اول
الاصول واعد لها ما حذف ا حرق وارجح له عن الاعتدال اولان
الفقود من الترخيم التخفيف والثلاثى في غاية اللغز والمستوجب
للتخفيف هو الزايد على ثلثة و احترز بقوله زائدا على ثلثة ا حرق عن
مخصوصى وبكر فانها لا يرتحمان عند البصريين لآمره واما عند الكوفيين
فيجوز ترقيم الاسم الثلاثى اذا كان وسطه متحركا لوجود نظيره في

في الهمزة المعربة نحو يد ودم الا ان الحركة يشترط منزلة الحرف الرابع بدليل
 اعتبارا في منع الحرف وهذا ضعيف اما الاول فلان تلك الهمزة وانما
 حذفت لانها لا تستحق الحركة عليها واما السا فلان جعله في الوسط
 بمنزلة الحرف الرابع غير مطرد في كل مكان والسا كان هدا بدو غلبا الى ذواته
 من هدا بدو غلبا بطرماستي واعلم انه لو قال بعد قوله دايد اي ثلثة
 ا ح في غير مسميهم ولا مصف ولا مفر لكان الصواب لانها لا تترجم وان زاد على
 ثلثة ا ح في لانه ضعف بلا مسميهم والاضمار فلا يذا دضعفه بالحذف مثال
 ترجم الناصي اذا كان مفردا علما دايد على ثلثة ا ح في نحو باقار وباسع
 وبامرو وبانص في فارت ومرواني وسعيد ومنسوب واعلم ان الترجيم
 على ثلثة ا ح في الاول حذف حرفين والثاني حذف شطر الكلمة والثالث
 حذف حرف واحد اما الاول فانه فيها اذا كان في آخر الهمزة فان دايدتان
 زيدتا معا في زيدة الواحدة كما فيه اللق الثانت محدودة نحو لهما
 وحمراء ومحراء وكما فيه اللق والنون المزيديتان نحو عثمان ومروان
 وسكران وكما فيه ياء النسبة نحو كوفي وبصري وعندي وكما فيه
 علامة التشية والجمع نحو زيدين وزيدتين فيحذف فيها حرفان للترسيم
 لانها بمنزلة حرف واحد لكن بشرط ان ينفي الهم بعد الحذف على
 ثلثة ا ح في وهذا احسن من مثل يدين ودين وفيما اذا كان قبل

الاسم مدة بشرط ان يكون الاسم اكثر من اربعة ارفق قبل الحذف
كحضور فانه يخدمه حرفان ايضا كما في المذكورات بالراء فلا نه
في آخر الاسم والشرع وجب في آخر الاء واما الواو فلا نه حرف على نحو
ذائبة وحركة الاء بالزيادة بالحذف اولى واخرى وانما قلنا بشرط ان
يكون الاسم اكثر من اربعة ارفق قبل الحذف لانه ان يكون على اربعة ارفق
قبل الحذف نحو غود وسعيد فانه لا يحذف فيهما ما دون ذلك للاسهم
الاجزاف في الكلمة للشرع الذي هو مطلق التحقيق والمراد بالمد
حرف ذائبة من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا حرفان من نحو حضور
وعتار ولم يحذف حرفان من نحو مختار بل تعال في ترجمه يا مختارا اذا
الالف فيه ليست بعة بالتفسير المذكور لان الف غير ذائبة بل بدل
عن ياء متحركة في الاصل اذا صلته منحر واما الثاني فانه فيما اذا كان
المنادى مركبا نحو بعلبك وضرموت فانه يحذف الاسم الاخر اذا
الاسم الاخر عنده تاء الثالث في نحو قاتمة وكما يحذف تاء الثالث
فكذلك يحذف الاسم الاخر ههنا واما الثالث فانه فيما اذا كان
المنادى عندهما يحذف له حرفان او الاسم الاخر نحو باحار فيحذف
فيه حرف واحد وهو التاء في حارث عملا بالاصل لان الاصل
فيه حرف واحد والزيادة بسبب العارض والعارض منغوث

وهنا ويبدأ تحقيق باب الترخيم قوله الآما في آخره تاء التانيث
استثناء من قوله علما إذا يد على ثلثة ارفق اى شرط في ترقيم
النادى العلمية والزائدة على ثلثة ارفق الآ فى اسم يكون فى آخره
تاء التانيث فانه اى الثان لا يشترط فيه اى فيها آخره تاء التانيث
الزائدة على الثلثة والعلمية لان اشترط الزيادة على الثلثة على الكلمة
من اخلال الكلمة وبالمتر تخيم بحيث تاء التاء التانيث وهى
زايدة فلا يلزم من ذهاب الذايد اخلال الكلمة وان اشترط
الكلمة كان لا استدعاء بالتحقيق وتاء التانيث قد خففها لا
نأزايدة وهى مستدعية للتحقيق لشعها مثال الاسم الذى كان
فى آخره تاء التانيث نحو يا شب اقبل او قبل اقبل فى شبهة
على اختلاف المعين معناه لو اردت شبهة العلم قلت اقبل
واردت اسم جنس قلت اقبل والسابع الآ فى الاستثناء
الاستعمال وهو مشتق من الغنى وهو الصرف يقال شبهة غنان
الدابة اى وفها سمى به لان الثنى معروف عن حكم الاول او
من ثنية اى ضاعفة سمى به لان الحكم ضوعف فيه اذ معنى جاني
القوم الا ايد اباى القوم وما كان ذى زيد وهو اى الاستثناء
افراج الشئ عن حكم دخل فيه اى فى ذلك الحكم غيره اى غير ذلك الشئ

اما قال عن حكم دخل فيه غيره ولم يقل عن حكم دخل فيه هو وغيره
لان هذا لا يتناول المنقطع لانك اذا قلت جاءني القوم الا
ما راكنت محرجا للحجاء عن حكم دخل فيه غير لا عن حكم دخل فيه هو
وغیره لان الخارج عن محل في المحيى اعلم ان قوله وهو التثنية مبتدأ
وخبر افراج الشئ وهو اى الافراج مصدر مضاف الى المفعول وذكر
الفاعل منه وكن اى افراجه شيا قوله عن حكم متعلق بالاخراج وقوله
دخل فيه غيره محذوف فعلية محرورة المحل على الوصفية لقوله عن حكم وفي
هذا العام اعترضت قوى وبيانه انك اذا قلت جاءني القوم
الا دينا فزيد الا نوح اما ان يكون داخلا ولا فان كان الاول
فيلزم التناقض لانه نسبة المحيى قد لزمت لزيد لمجرد قولك
جاءني القوم لانه منهم فلهذا اخرجت منهم بعد ذلك بالاديد
فقد نسبت المحيى عنه فصارت المحيى متبثاله ومنفصلا عنه وما هذا
الاتناقض محض وهو باطل لان التنزيل مشتمل عليه كقوله
تبع طابعت فابث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاذا ايسر
اديد بالحق سنة على الانفراد وجميع مدلولها فقد اضرابه لست
بجميع وثبت تحيل ان يخرج منه شئ لانه يؤدى الى ان يكون اللبس
اللبس اقل من الف وقد علم انه لست النفا وان كان العالم

خرق اجتماع أهل اللغة لا يخفاد اجتماعهم على أن المشتبه المتصل
 إخراج ما بعد الأعماء قبله والجواب عن المشتبه منه براد به بجمع بالنظر
 إلى المفردات من غير حكم فإذا أخرج منه المشتبه على التحقيق ثم حكم
 باللسان إذا لا يحكم بكلام متكلم باللسان لا بعد تمام فلا يلزم
 التناقض لأن دونه المشتبه في المشتبه منه ثم أفرجه بالآثار لأن
 قبل استناد الفعل إليه فقولنا جاء عن القوم لا يندب بمنزلة القوم
 المخرج عنهم ديد جاءني والتناقض إنما يلزم إن لو كان الإخراج
 بعد الحكم باللسان وليس كذلك لأن الحكم باللسان بعد كمال فهم
 المفردات وتمامها كما يحكم في بدل البعض والاشتمال مثل لو قلت
 ضربت زيداً رأسه أخبرت عن إبقاء الضرب من غير تخصيص ومنه
 فلو حكمت بتمام اللسان قبل ذكر الرأس تناقضت إلا أنك ثم تحكم
 لا بعد تمام بالرأس والمشتبه في الكلام الموجب التام هو
 إلى الكلام الموجب التام ما ليس بشيء ولا نفس ولا لسانها ثم قال
 إذا قامت جاني القوم فقد حكمت بوجود المجرى وأوجبه فيكون
 الكلام موجباً واحتراز به عن غير الموجب فإنه يجوز فيه غير التصديق كما
 سيجيء وإنما كان الاشتغال تام بمنزلة النفس والنفس لأن من
 التي لا تستغراق لجنس كانه أو فيهما تزداد فيه أيضاً نحو قوله

يحل من خالف غير الله وانما يجب النصب في الكلام الموجب التام
لعدم جواز الابدال فيه لان المبدل يقوم مقام المبدل منه و
عمل فيه عامد فصار قولنا جاءني القوم الآتين بغيره جاءني الآتين
فيلزم مجيء جميع العام سوى دني ومحال واعلم ان قولنا و
المتشني نصب في الكلام الموجب ليس جار على الاطلاق لانه
قد يجوز النصب في الكلام الموجب نحو جاءني القوم غير دني و
سوى دني قالوا الى ان يقول والمتشني بعد الا ينصب في الكلام
الموجب لئلا يشتق منه وكذا يجب نصب المتشني اذا تقدم المتشني
على المتشني منه لعدم جواز الابدال فيه لان المبدل لكونه من التوابع
لا يتقدم على المبدل منه وكذا يجب نصب المتشني اذا تقدم على
صفة المتشني منه عند الماذي نحو جاءني احد الآتين خربك فان الآ
دين استثنى مقدم على صفة وهي خربك وانما يجب النصب عنده لا
الصفة كما بحرنا من الموصوف فكان تقدم المتشني على صفة المتشني
كتقدمه عليه فيجب نصبه وانما عند سبويه فيجوز الاستثناء
ويختار الابدال لانه في كلام تاسم غير موجب لان الموصوف والصفة
بمنزلة شئ واحد فاذا تأخر عن الموصوف فكان تأخر عن اللفظ
فكان تأخر المتشني عن الموصوف بمنزلة تأخر عن صفة المتشني
منه

منه لان الصفة كالعدد اذ المقود هو الموصوف وهو متاخر عنه وعند

المبرور والثنا، والبذل سو على اء واء وانعج نقطع الستش

عنه اى عن المتن منه فمح يجب نهب المتن لان بدل الغلط

لا يخفى في كلام الفصحاء، إذا لم يكن المراد منه علة السقن في الكلام فـ

و اور و الف و النشر علی الترتیب لانه ذکر اولی کلام موجب نم

وذكر تقدم المستثنى على المستثنى منه ثم المنقطع فاورد مثلاً الاول

بقوله كخوجاني الازيدا و مثال الشانغ بقوله وما جاني الازيدا

ومثال الثالث بقوله وما جاني احد الا حمرا واما المستثنى اذا كان

في غير المحجبات تمام فانه يجوز فيه النصب على الاستثناء والبدل والماديا

بالنعم ما يكون المستثنى من المذكور واحدا من غير المحجب عن المحجب عنه

لا كج زفه الا النصف كج عفت وبالمتم عن ع المجهول المع التام لانه لا

بجورته الا انصب حركته وبالكلام عن جرم الموصوف بحكم الاسم لا
بحركته انصب النطق بالاسم على ما هو من عاين اقصاء الدلالة فاقول

جور فيه استطب البدين بل هو عرب عا حبيب المصطفى العالم قاض
ان اسم العظم عن العظماء والاعمال والامور والاشياء والاشياء والاشياء

ان ارجع الى العاصم الاخر واعلم اني موجه اليه
اسمى سدا، عا النفا و...

ابن خلدون علم السفي ونام لان المستثنى منه فيه مذکور مع ائمه لم يجوز
وافضل البدر والبراهين

واعية البذل والحوار عنه ان يقال انهم لم يكونوا والبذل فيه ولهم

سليما و لك لكن لانم انه غير موجب لان المراد بالنفي حاصل باراد /

التقي وليس كره والبديل هو الفصح اذ فيه كون حركة المستثنى

حركة المشتكى منه نحو ما جاني احد الارزبد برضهما بجلاف النصب على المشتكى
 ولا شك ان سلوك طريقا الموافقة او لا فيكون البديل هو الغرض ومنها
 قد ترك شيئا او لا ويبنى ان يقول هكذا في المشتكى المقبل في غير الجواب
 انتم الواقع بعد الا و غير مقدم وغير مردود به كلام نفس المشتكى و و علم
 متراج عن المشتكى منه واحترزنا بالبعد الاول عن المشتكى الواقع
 بعد سوى وما عدا ما خلا فانه لا يجوز فيه البديل في الثاني نعم و علم
 قبل المشتكى منه فانه لا يجوز فيه البديل ايضا وبالثاني لست عن نحو ما قام
 العوم الارزبد ردا به قول من قال قام العوم الارزبد فان النصب صحتها
 المحترزون البديل لغرض التطابق بين الكلامين وبالرابع من نحو
 ما جاني احد صبي كنت جالس ههنا الارزبد فان البديل فيه علم
 محترزان البديل لما كان محتمل لغرض التطابق بين المشتكى و
 بين المشتكى منه في الاعراب ومع التمراني لا يظهر التطابق كذا علم
 على صاحب الالكاتب السيد عبد الله التواب هذا في غير المحجب التمام
 واما في غير المحجب الناقص فالتشابه ان يكون الالف لغوا في اللفظ
 لا في المعنى لانها مقتضى حقيقة لغوية سبق جنسها على حد اقتضاء
 العامل بقول في غير المحجب التمام ما جاني احد الارزبد بالرفع والاشارة
 بالنصب وبقول في غير المحجب الناقص ما جاني الارزبد بالرفع على الغاية

جاء ومارايت الآزيد بالنصب على المفعولية لرايت وما
 مررت الآزيد بالجاء في اجرو حكمه غير حكم اللهم الواقع بعد الآ
 على التفصيل المذكور تقول في الكلام الموجب جاء في التوسم
 غير دند بالنصب كما ينصب اللهم الواقع بعد الآ في الكلام الموجب
 التام وتقول في غير الموجب التام ما جاء في دند غير دند احد
 ومثال السثن المنفع ما جاء في احد غير جار بالنصب فيهما كما
 يكون اللهم الواقع بعد الآ كذلك فيهما وتقول غير الموجب
 التام ما جاء في احد غير دند بالرفع وغير دند بالنصب كما يكون
 اللهم الواقع بعد الآ كذلك غير الموجب التام وتقول في غير
 الموجب الناقص ما جاء في غير دند بالرفع ومارايت غير دند بالنصب
 ومارايت بغير دند بالرفع كما يرفع اللهم الواقع بعد الآ فيه ومثال
 اى مثال غير سوى بغير مقصورا في انه يستثنى به ويجوز فيه
 الضم والفتح وكذا سواء بأكس مدودا ويجوز فيه الفتح و
 لم يحذف فيه الضم واعرابها نصب وائما على الطرفية وبيان ظر
 فيسلك ان العرب تحرى المظروف المعنوية بحرى الطرف الحقيقة
 فيقولون جلس فلان مكان فلان ويعنون الآ منزلة في الزمن
 فينبهونه نصب المظروف الحقيقة وستمعون سوى ولو اء

ايضا في مثل هذا الموضع فيقولون مرت برجل سواك ويعنون
 مكانك وعوضا منك فليزعم ان ينتصب كل واحد منهما انتصبا
 المكان للظرفية المعنوية واليه قال ابن الحاجب وحمل قوله وما قصد
 من ايدها سواك على الشذوذ والاصح ما ذهب اليه الكوفيون
 من انهما ليسا عنصوين على الظرف دائما لحي استعمال سوي
 مبتداء وفاعل وصفة واسم ليس فمثال الاول قوله وسواك
 بايعها وانت المشتري فان سواك مبتداء وباعها جره و
 يجوز ان يجعل بايعها مبتداء وسواك جره مقدما عليه ومثال
الثاني قوله ولم يبق سوي العدوان وما يدم كما دافق سوي
 وقع هنا فاعلا لقوله ويبقى والقول بان فاعله محذوف تقديره ولم
 يبق شيء سوا العدوان ممنوع اذا الفاعل لا يحذف لكونه كالجزء
 من الفعل ومثال الثالث واتي الى قوم سواكم لا سبل فان
 سواك مجرور تقديره لكونه صفة لقوم ومثال الرابع قوله
 الا يدري ليل ليس بيني وبينها سوي ليلة ان اذ الصبور فان
 فان سوي ليلة مرفوع تقديره لكونه اسم ليس كذا في شرح
 الزينية والحواف الداخلية على الجملة ثمانية ستة منها منصوب بها
 قبل المرفوع فروع اي مرفوعها واثنان منها على العكس

اى مرفوعها قبل المنصوب والستة التي كان منصوبها قبل مرفوع
 تسمى المشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من وجوه الاول
 في كونها ملازمًا للاسماء كاللغز والثاني كونها واحده مثنوية
 على الفتح كاللغز الماضي والثالث في كونها على ثلثة احرف فصاعدا
 كاللغز ولما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجبرت محراء في ان جعل
 لها مرفوع ومنصوب وقدم منصوبها على المرفوع فقبل ان زيد اخوك
 كما تقول ضرب زيد اخوك الا ان تقديم المنصوب ينال لازم في غير
 الظروف وثمة جانب وانما التزم فيها ذلك لانه ليس هذا المحرف
 حفظ العمل وانما يحول على الفعل و فرع عليه فالقياس ان تلتزم
 طريقة واحدة فلا يجوز فيها الوجهان لئلا يفسد مجرى الفعل ليد
 وجب تقديم المنصوب ابعد من مشابهته الفعل لان الاصل
 فيه ان يدل الفاعل فاذا اخر المرفوع ههنا حصل مخالفة بهذه الحروف
 للفعل وانحطاطا رتبة عن رتبة و جاز تقديم المرفوع على الاسم
 اذا كان ظرفا لانهم يجوزون في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها
 واعلم انه لو قال الا حرف بدل قوله الحروف لكان احسن لامت
 الحروف في جمع كثيرة لا يستعمل الا في فوق العشرة وهذه الاحرف
 ليست الا تحت العشرة اللهم الا ان يقال ان اطلاق جمع

الشتر في موضع الفعل على سبيل التجوز كقول ثلثة فروء في موضع
افروء هي اي الحروف الشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وبها
موضوعان للتحقيق فانك اذا قلت ان دند قاعيم فان تحقق
مضمون بطله فتثبت قدمها في الصدق وكذا اذا قلت بلغني ان
دند قاعيم وكان وهي موضوعه لاشبهة ولكن وهي وضعت للاستدراك
وهو تعقيب الكلام لدفع وهم من يتوهم شبهة او نفية وليست
وهي موضوعه للتمني ولعل وهي موضوعه للترجي و الفرق بين التمني
والترجي ان التمني يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن و
قوعه نحو لست الشاب يعود يوما والترجي لا يستعمل الا فيما يمكن
وقوعه اذ الحال لا يرجى وقوعه اعلم ان المعنى وح اورد في كلامه
الصفة البدئية وهي اللف والشرع والترتيب لانه ذكر اولاً ان
بالكسر ثم ان بالفتح ثم كان ثم لكن ثم ليت ثم لعل فاورد مثال
الاول بقوله تقول ان دند امطلق ومثال الثامن بقوله وبلغني
ان دند اذهب اي ذهاب دند ومثال الثالث بقوله وكان
دند الاسد اصله دند اكالاسد فلم نقلت كافي التشبيه الى ما قبلها
ان ليعلم في اواخر الامر ان هذا الكلام للتشبيه ثم بدلت كلمة الهمة
التي التفت اليها الفتح حفظا بجانب الكاف لكونها من حروف الطارة
وهي

وهي نكتة بالمعزادات وهمة ان تنفتح في مكان المردات فان قيل
 ان يند من حيث المعنى كلام تام وتلك الهمة تكسر في مكان
 الجملة واجواب عنه ان ذلك مسلم الا ان الفساد الهوري
 اسرع ظهورا من المعنوي فاذا رفع الاول يكون اول من الله

ومثال الرابع بقوله وما من دني لكن عمر واحا فر هذا انما يتبر
 اد كما في بحث لا ينفك احدهما عن الآخر ومثال الخامس بقوله
 وليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب اعلم
 لو قال والليت الشباب يعود يوما لكان اولي وبيان
 الاول لونه لانه على ما له ادنى شعور في العروضة ومثال

السادس بقوله لعل دني عابد والفرق بين ان وان
 بعد اشتركا في افادة التحقيق ان ان المكسور ومع اسمها
 وخبرها كلام تام مفيد وان المفتوحة بخلافها لانها تفيد
 تجعل الجملة بمنزلة المفرد متى يكون قبلها اى قبل المفتوحة فعل
 كلفني ان دني منطلق او يكون ما قبلها اسم كقولك حق
 ان دني منطلق وانما التزموا تقديم حق على ان المفتوحة مع
 اسمها وخبرها لانهم لو اخوا بالكان عرفت له دخول ان عليها نحو
 ان ان دني منطلق حق وهذا ليس بجائز لا شائع فلا

اجتماع الحرفين اللذين يكونان بمعنى واحد ولا اجل ان ان
المفتوحة لا تغيب بل تجعل الجدة التي تدخل عليها بمنزلة المفردة
وتفتح اذا كانت واقعة بعد لو نحو لو انك جئت لا ادرتك
لانها مع اسرها خبر فاعل الفعل المحذوف اذ تقديره لو ثبت
بحكم لا ادرتك فاذا لزم الفتح بعد لو لان الفاعل لا يكون
الامفرد او تفتح ايضا اذا وقعت بعد لو لان ما بعد لو لا
متبدا ومحذوف خبر وهو لا يكون الامفرد فاذا قلت لولا
ان دنا منطلق لكان كذا فانك قلت لولا انطلق ديد
موجود لكان كذا ولو كسر لكان حمداً ولجدة لا يصلح الاخبار
عنها وانما تفتح اذا كانت واقعة بعد علمت وبعدها حوالة
تحوطت وحسبت لانك اذا قلت علمت ان ديد اعلم فكا
نك قلت علمت علم ديد حاصلا الا انهم تركوا ثانياً في المفعولين
مع ان لطول الكلام بان وصلة فلما حذف الكلام يبق
الا الاول وهو مفرد فلهذا الفتح بعد علمت وحوالها وكذلك
تفتح اذا كانت مضافة اليها نحو عجت من وقت انك جالس
لو هو بكون المضاف اليه مفرد فان دخلت اللام في خبرها
اي خبر ان بعد علمت وحوالها كسرت ان مثاله كقوله تعالى

والله يعلم انك لرسوله لان علمت صار معلقا اي كان عليه با
طلا لفظ عند دخول اللام على خبر ما نحو علمت لذي منطلق
فاذا كان لذلك يكون ما بعده من مكان الجملة فتكسر وتدخل
ماء الكافه على جميعها اي على جميع الحروف المشبهة بالفعل فتكسر اي
تتم بها اي الحروف المشبهة بالفعل عن العمل مثال كقوله تعالى انما الله
اله واحد لانه لما اتفقت بيا صارت كالجاء منها فافترقا عن الشبه
الذي هو علة بناء او اخر ما على الفتح واتصال الضمائر بها كاتفا
لها بالفعل وزال اختصاص هذه الحروف باللام ما بعد دخولها على
عليها فدخلت على الجملة الفعلية ايضا كقوله تعالى انما يعمر مساجد
الله لان طلب اللهم كان شبه الفعل فيزول الطلب لذول
الشبه فيبطل العمل لذوال العلة كذا ذكره صاحب المقاليد
ولما فرغ عن بيان الستة التي كان منصوبها قبل المرفوع اخذ
اي يبين الايتين اللذين كان مرفوعهما قبل المنصوب فقال
والاثنان اللذان اللذان كان مرفوعهما قبل المنصوب
اي منصوبهما وبما حال المشبهتان بليس قوله والاثنان
مبتدأ وقوله اللذان حرف له وقوله ما لا خبره مثال ما المشبهة
بليس نحو ما دني منطلق ومثال لا المشبهة بليس نحو لا رجل افضل

منك وإشار بقوله المشبهتان بليس إلى عمله عملها أي عملان
 لكونهما مشابهاً بمتين بليس أما وجه مشابهة بليس فمن حيث
 أنهما لنفي الحال ودخولهما على الجمل - اللحمية ودخول الباء في خبرهما
 وأما وجه مشابهة لابه فمن جهة أنهما لنفي ودخولهما على الجمل - الآلية
 الآن مشابهة ما به أكثر من مشابهة لابه ولهذا الخطا في
 على المعرفة والنكرة معاً ونقطة لا لا تدخل الأعلى النكرة وإنما اختلفت
 بالنكرة دون المعرفة لأن دخولها على النكرة أحق من دخولها على المعرفة
 لأنها في الغالب لنفي الجنس وذلك لا يتصور إلا فيما وإذا انتفت
 النفي أي نفي ما ولا بالآدم مست الخبر أي خبرهما على اللحم أي عملهما
بطل عملهما أي عمل ما ولا مثال انتفاض النفي بالأنحو ما ذنبه
 منطلق ومثال تقديم خبر على اللحم نحو ما منطلق ذنبه ما بيان
 بطلان عملهما عند انتفاض النفي بالآفلز والاشبه التي بطلان
 بما عمل ليس وأما بيان بطلان عملهما عند تقديم خبرهما على اللحم
 فليلاً يلزم المساوات بين عملهما وعمل ليس وهي ممنوعة لوجوب
 زيادة كون رتبة الأصل على رتبة الرفع بخلاف ليس فإنه عمله لا
 لا يبطل وإن كان تنفيه منتقفاً بـ لا بالآخرة مقدماً على اللحم لكونه
 فعلاً حركياً وللاوجه أحر هو أي ذلك الوجه الآخر أن ينصب الأول

وان يرفع الثاني بها وذلك اى نصب الاول ورفع الثاني اذا كان
الاسم الذى دخل عليه لامضافا الى نكرة او كان ذلك الاسم مضارعا
بالمضاف مثال الاول نحو لا غلام رجل كايين عندنا ومثال الثاني نحو
لا خير امن دنيدي بالس عندنا وانما تنصب لا اذا كان الاسم مضافا او
مثابها به لكونها بمنزلة ان وسم يحملون الشئ على حدة كما يحملون
على نظيره وانما قال مضاف الى نكرة لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة
ممتنعة لتعرف المضاف في الامتناع دخول لا بهذه على المعرفة اللهم
الا اذا كانت الاضافة لنظية نحو لا غلام رجل كايين او عندنا في
الدار لعدم تعريف المضاف وانما خبر لا بهذه في فروع لا غلام رجل
كايين عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاع بعضهم
ذهاب الى انه مرفوع بالحروف كما في ان وبعضهم ذهب الى انه مرفوع
بما هو قبل دخول لا ولا عمل للحرف فيه متمسك الاول ان لا يحدو
بما حذو وان فوجب ان ترفع الخبر كان وكذا ان معنى النفي فيما يقتضي
مضمون الجدل فوجب ان تكون عاملا في طرفها ومتمسك الثاني
ان لا ترفع على ان فوجب ان لا يكون مساويا له في العمل لا يحطط
رتبة الفرع على الاصل واعلم ان هذا ذهب للحجازيين اشياء الخبز في
هذا الباب واعا بنوعيم فانهم لا يشتون الخبز في كلامهم بل يحدونه

حذف لا زما في قد يجز في قولهم لولا ديد كان كذا واما النكرة المفردة
فمبنيّة معها اى مع لا على الفتح ان كان نصبه بالفتح نحو لا رجل في الدار و
على الكسر ان كان نصبه بالكسر نحو لا مسلمات في الدار وعلى الجوف ان
نصبه بالجوف كالشبهة وجمع نحو لا رجلين ومسلمين ومن هذا ظهر
ان المبنى لو قبل البناء على الفتح بما قبله كان اصواب فالمفرد
بالمفرد هما ما يقابل المضاف ليتناول التشبيه وجمع وقد سبق
الاشارة الى علة الموجبة للبناء في البناء العارض واحتراما
بالنكرة على المعرفة فانها ليست بمبنية وبالمفردة عن المضاف
المشبه به فانها غير مبنيّة والعلة الموجبة لعدم بناء المعرفة والمفرد
والمشبه به مرت في ايها ويقال له اى لا رجل في الدار نفى الجنس
لان رجلا شتم على الجنس كله بطريق البدل فقولك جاءني رجل
يصلح لكل واحد من الامة فيكون دنيا وعمر او بكر ولا يكون اكثر
من واحد قال صاحب الصوء وفي قولهم نفى الجنس نوع من نحو
لانه نفى حكم الجنس لا نفى نفس الجنس الا يرى انك اذا قلت
في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونة في الدار لا نفى فان
كدرت لفظ لا مع النكرة المفردة جازية اى في ذلك المفردة الرفع
والتكرار مثاله نحو لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرار

في هذا المثال لانه مبني على السؤل نحو ان يقال احوال اسم قوتما بغير
 فتقول لاحول ولا قوة الا بالله ويجوز في هذا المثال خمسة اوجه
 الاول فتحهما بان يجعل لا في الموضعين لتنفى الجنس ويقدّر لهما خبر
 واحد عند سبويه ويكون الكلام جملة واحدة كان اسمها مفتوحا
 لا يعمل عمل ان في محله عنده ويجوز ان يقدر خبر ان عنده ايضا
 واما عند غيره يعمل لا المفتوح بهما في الخبر فيجوز ايضا ان يقدر
 بهما خبر واحد لان الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا
 الا انهما متماثلتان فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا
 كما ان ديدا وان عمرو اقيعان ويجوز ان تقدر لكل واحد خبر ايضا
 وثانيهما نصب الثاني مع فتح الاولى بان يكون الاولى لتنفى الجنس
 ويكون الثاني معطوفا على لفظ الاول ولا يجوز في هذا ان يقدر
 لهما خبر واحد عند سبويه لا خبر لا في لاحول مرفوع عند بلا ابتداء
 وخبر لا قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عامل في الخبر بالاتفاق
 فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو
 وهو غير جائز وثالثهما رفع الثاني مع فتح الاولى على ان يكون
 التام معطوفا على محل الاول وعند سبويه يجوز ان يقدر لهما
 معا خبر واحد لكون الخبر خبرا للمبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد

برئلا يلزم اجتماع العاملين وبها الابداء ونقطة لا على
 محمول واحد ويجوز ان يكون لا في هذا الوجه بمعنى ليس رابعاً
 دفعهما معاً لانه يجوز عمل لا بهذه لضعفها لضعفها في العمل لانها
 تعمل بالمشابهة وما يعمل بالمشابهة عند ضعيف مع حصول شرط
 الانحاء وهو التكرار فيكون اللسان من نوعين بالابداء ولا الثاني
 اما زائدة املغاة غير زائدة ويجوز تقديرهما معا خبر واحد
 ان وان تقدير لكل واحد خبر عند سبويه وغيره لانه لا عامل بينهما
 الا الابداء وحسبها رفع الاول وفتح الثاني على ان يجعل الاول
 بمعنى ليس والثانية غير ملغاة ويجوز ان يكون تقديرهما
 خبر واحد عند سبويه وعند غيره لا يجوز ويكذا يجب
 ان يعرف بهذا المقام فانه من المواضع التي زلت فيها الكثرة
 الا قد اتم واما المفرد المعرفة فلا يقع بعدها اي بعد كلمة لا الا
 من نوعه وهي اي لامكثرة مثالهما يجوز ان نحو لا زيد في الدار
 ولا عمرو واما وجوب الرفع فلزوال المشابهة التي تحمل بها
 لامن كونها نقي للجنس عند قولها على المعرفة واما وجوب التكرار
 فليكون التكرار جانبا لغات عنه من نقي للجنس الذي لا يمكن ^{اشابة}
 في المعرفة والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة اربعة منها

أي من التسعة تنصب أي الفعل المضارع وحمة منها يجزئ أي الفعل
المضارع أما الحرف في الناحية للفعل المضارع فهي أن المصدرية واخرز
بالمصدرية عن الزيادة والمفسر والواقعة بعد باب طنت فأن

كلامها لا ينصب وهي اعني ان المصدرية اصل في النواصب المضارع
لكونها مشابهة باني التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث
اللفظ وتغير الحلة التي بعد ما الي المصدرية ولني وهي موصو
عة لتأكيد النفي في الزمان المستقبل تحولني يخرج ديدقانه
اقاد تأكيد النفي في الخروج لانك اذا قلت لا يخرج ديدكنت
نافيا خروج ديد نقيا مجردا عن القايده عليه واذا قلت لن
يخرج ديد كنت نافيا خروجه ديد نقيا ديد عليه التأكيد وقيل انما
للتأبيد أي لن يوبد نفي ما دخلت هي عليه وهو باطل ومما
يدل على بطلانها لتعليق نحو قوله فلن ابرح الارض
منى ياذن لي أي فالتعظيم اولى لما ذهب اليه الاكسرون
لان تأكيد النفي يجوز ان يكون مؤيدا او غير مؤيد وكى وكي
وضعت لتعليق أي لتعليق ما قبله واعلم ان بعضا من النحاة
ذهب التي ان الحروف الناحية لهوان هذه وكى كلها مستوية
الاقدام في النصب والاول ليس يحيد لان اهل من لان

فقط
ران
المعنى
كلها

و اذن اذا ان على الاصح فلو انهم وبعد ان لم يحصلوا باليسر
بمقتضى الية وهو التكرار فلو انهم بعد في الكانت حرف الانا هي
وليس بجارة بدليل دخول اللام عليها نحو قوله تع لكلا
تاسوا فلو كانت حرف الجر امتنع دخول حرف الجر على نفسه
واللازم باطل كما ذكرنا فكذا الملزوم ويزي بعض هذا
القول بانه لو كان اصل لن لان لما جاز تقديم ما في خبرها
عليها لان ما خبرها لا يتقدم عليها لكنه جاز بدليل صحة
لك اما ديدنا قلنا اضرب وهذا التثنية ليس بشئ
لانا لانهم لزوم ذلك لان احكام الحرفي ومعانيسها قد تزول
بتركيب البعض بالبعض كما ان لو اذ اركبت مع لا يبطل
معناها ومعنى لو ويحدث معنى التخصيص وعند الفراء اهلها
لا قابلية النون من الالف والاول اصح لانها على تقدير لا بدل
لم يزد لفظه على الاصل ليدل على تأكيد النفي بخلاف الاول
و اورد اللق والنشر مرتبا لانه قد ذكر اوله لان المصدرية ثم لن ثم
كي فاورد مثال الاول بقوله تقول تقول احب ان تقوم بالبناء
ولا يجوز بالياء بدليل تقدير المصن اياه بقوله اى قيامك
ومثال الثاني بقوله ولن تفعل ومثال الثالث بقوله وجيك
كي

وجشك كى تقطيعه حتى اى مجئ لك معلول باعطاء كى حتى
 والرابع من الحروف فى الناحية للفعل المضارع اذن واصلها من
 وهو اى اذن جواب باعتبار القول وجزاء باعتبار الفعل كقولك
 اذن اكرمك لمن قال لك انا نيك واللام فى لمن يتعلق
 بقولك وانما تنصب اى اذن الفعل المضارع اذ كان
 الفعل الذى حصل بعدها اى بعد اذن مفعولاً اى اذن غير
 معتمد على شئ حصل قبلها فان اعتمد الفعل الواقع بعد اذن
 على شئ قبلها بطل ^{اى} ان عمل اذن كقولك انا اذن اكرمك بالكرم
 بالرفع ولا يجوز بالنصب لان الفعل معتمد على شئ قبل اذن
 وانى هو انما فلو جاز النصب لزمر وجوز المبتداء بدون الجزاء هو
 ممتنع ولورفع لزمر الفاء على اذن وهو جائز لان اذن ليس
 قد توضع على العمل حتى لا يجوز الفاء بالبناء كما كان ان كذا لك لانما
 قد تقع فى موضع لا يكون لها عمل نحو انا اذن فاعل كذا او ايضا يطل
 علماً ان اعتمد على الشرط والقسم مطلقاً اى سواء كان قبلها او بعدها
 نحو ان تاتنى اذن اكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجب الجزم اذ الشرط
 قبله يستوعب الجواب ولو نصب لبطل حكم الشرط فذلك ممنوع
 فان الشرط بدون الجزاء غير مقصور وبطلان عمل اذن جائز

ما تر و كذلك اذ قلت و الله اذن لا فعلن فيلن عمل اذن انما لان
 الفعل الواقع بعد ما يعتمد على اليقين و اعمالا يبطل حكم اليقين كما يبطل
 حكم الشرط و كذلك يبطل عمل اذن اذا اريد به اي بالفعل الواقع
 بعد ما اي بعد اذن الحال و ان لم يعتمد على شئ قبلها و ان فيه للوصل
 مثاله نحو اذن افلك كاذبا لمن تخدشك و انك في حالة الظن
 لان نواصب المضارع مبنى على الاستقبال لا يري ان ان و كي لن
 و اذن لا حظ الى من في الحال و اعلم ان الصن قد ترك شرط آخر
 لعلها و هو عدم الفصل بينها وبين معمولها لانه لو فصل لا يعمل و ان
 لم يعتمد الفعل على شئ قبلها و لم يرد به الحال لضعفها فلا يقال اذن
 في الدار اكرمك الا بالرفع و ان من بينها و اي من به هو نواصب
 المضارع تدخل على الفعل الماضي نحو مجيت من ان ضرب زيد لما ثبت
 من قبل ان نواصب المضارع هو ان و اخواتها تعمل ما تسميها فتح
 كانه قويا فتدخل على الماضي و يفهم ان بعد ستة احرف و هي اي تلك
 الستة حتى و لام كي و معناه ما معنى كي و هو كون ما قبلها سببا
 لما بعد ما فلهمذا سميت بلام كي قبل الايجوز ط ان فان وضع
 موضع لام كي لام الجر حتى يدخل فيه لام كي هذه و اللام التي
 للمبرورة و الزيادة اذ كلها تنصب المضارع باضمار ان بعد مثال
 المبرورة

الضرورة قوله فالتقطه ال فرعون كليون لم يردوا وحدها مثال
 الذاتية قوله تريد الله ليتن لكم فان هذا اللام ذاتية بمعنى ان
 يبتن لكم كونه مفعول يريد ولاسم الجحد وهي لام ذاتية لتأكيد النفي
 الداخل على كان الماضية المعنى سواء كان لفظها ماضيا ايضا كقوله
تغى وما كان الله ليغذ بهم او مضارعا كقوله تغى لم يكن الله ليغفر
 لهم وانما سميت لام نجد المحييا بعد النفي اذ الجحد عبارة عن
 نفي ما توهم ذكره مشبها والفصل بين لام كي ولام الجحد ان
 الاول للتعليل وبهذه اللام ليست كذلك وان الاول لقطع
 من الكلام لم يخل المعنى المقصود بخلاف لام الجحد وان ان
 لا يذكر الا بعد نفي داخل على كان المذكور وتلك اللام ليست
 كذلك والتي بمعنى الى والا وجه عدوله عن عبارة الكثرين
 وهي او بمعنى الى ان انه لو كانت بمعنى الى ان وفيران
 بعد ما فيكون تقدير قولك او تعطيني حتى ان ان تعطيني
 حتى وذلك هذا يؤدي الى العناد فلذلك عدل عنها وقال
او بمعنى الى بغير ان دفع كذلك العناد والا والعرف ويقال
لما او الجمع اما وه تسميتها بواو الجمع فلكونها جمع مع واما
وه تسميتها بواو العرف فلانما يعرف اعراب الساعين الاول

ما فرغ من تعدادها شرع امثلتها فاورد امثلتها على الترتيب
الذكر في المتن فوال في مثال حتى نحو سرت حتى ادخلها فلما نكر
قلت حتى ان ادخلها والدليل على ان الفعل الواقع بعد منصوب
باضمار ان قوله راو بيت عيين اني الذهب عطفه حتى المصنف
ويعلق النعدان فان المصنف مجرور بحتى ويعلق معطوف
عليه وهو منصوب فلو لم يكن نصبه بان مفعلة بعد لما جاز المصنف
العطف على المجرور لكان حتى في موضع واحد جارا وناصبا وهو جار
وفي مثال لام كي نحو جئت لك مني فلما نكر قلت لان نكر مني
اي مجئ لك سبب لا كرامك في وفي مثال لام على نحو وما
كان لله ليعذبهم اي لان ليعذبهم وانما اخر ان بعد لام كي ولام
بالجدة لانها جار تان فلو لم يظم ان بعد ياما لزم دخول حرف الجر على
الفعل وهو ممنوع لانه من خواص الاسم كما عرفت في صدر الكتاب
وفي مثال او التي يعني الى او الا نحو ولا مكرهك او تعطيني حتى اي
الى تعطيني والا ان تعطيني حتى وانما اخر ان بعد او لانه يعني الى
او الا واما ان كان يلزم اخر ان بعد ما حتى يكون الفعل معا في قوة
المصدر لا حطه صا تبيين بالاسماء وفي مثال واو الهرف نحو لانا كل السمك
وشرب اللبن وانما اخر ان بعد واو الهرف ولم يعمل بنفسه اذ لو
عملت

علمت فلا يخلوا اما ان يعمل اعما عتقادا باصلها او بعون
 العارض لها لا سبيل الى ان يعمل باعتبار الاول المعنى الذي
 وصفته له هو العطف ولا يعمل النصب شي من ورف
 ولا ان يعمل باعتبار انك لان المعنى العارض لها وهو معنى
 ومن المعلوم بيا ومن المعلوم ان لا يعمل النصب في الفعل
 وانما قلنا لا واو النضر بمعنى مع لا قولنا تاكل السمك
 وتشرب اللبن في قولنا تاكل السمك مع شربك اللبن فله ان
 السمك على حدة وتشرب اللبن على حدة وليس ان تجمع بينهما
 في وقت واحد واذا اريد المنفعة في كل منهما ليعا لا تاكل السمك
 وتشرب اللبن اجماع اي لا تشرب اللبن الفعل بعد واو النضر
 مع ان المضمة منصوبة المحل على انه مفعول معه واذا نوت فعلت
 وتشرب اللبن يكون تقديره وانت تشرب اللبن قالوا ولما
 وانت مبتدأ وتشرب اللبن خبره والجملة في موضع الحال فاعلى
 بهذا يكون الجمع ممنوعا كما اذا اضمناها في لاسل مرفوف
 العاطفة وهي لا تعمل النصب فيعلم تقديره ان بعد ما حتى يعمل
 وانت اس مرفوف في التي تنصب الفعل المضارع بعد ما فمار
 ان الفاء التي في جوا الاشياء الستة وهي الامر والنهي والاستفهام

والتي والعرض إنما شرط هذه الأشياء التي لا سبب فيها
لما بعد إنما يتحقق عند تحقق هذه الأمور مثال الام زمني فأكبر
أي فان أكرمك والمعنى ليكن منك زيارة فأكرام لك مني مثال
نحو قولته ولا تطغوا فيه تحمل عليكم غصبي أي فإني محل تقديره لا من
مكم طغياناً فاعلم غضب مني ومسا التبع كوماتنا ففتح ثا أي فان
تحت تقديره لم يوجد منك أيان يتسبب إلى الحديث ومسا الاستفهام
نحو إن يتك فإزرك أي فإني أزررك والمعنى ليكن منك تعريف
بيت فزيارة مني ومثال التبع توليت لي مالا فافتحة أي فان
انفق ومعنى التمني حصول ما نراده فالتمني ومسا الوض نحو
الانزال فمقب خيرا تقديره الا يكون فالتعب خيراً منك نزول
فاضاً به خير مني وهي اعني العرض قريب من التمني لا كما اذا
عليه النزول ففتح حششة ولا حششة الا على ما تودة وتشمها
وكلمة ليس هذا باستغفار لانك تفعد بقولك لا تنزل ان
ستفهم عن ترك النزول وانما القصد ان تذكر وتعرض عليه
فقط وسبب اضمار ان بعد الفاء ان الحروف العاطفة
لا تنصب فلم اضمار ان ويجب ان يكون ما قبل الفاء ضميراً
من العاطفة الناطقة باضمار ان في تقدير المصدر ايضاً لئلا يلزم

عطف الاسم المؤن ببيان علم الفعل وعلامة محبة الجواب بالفاء وان
 يكون المعنى ان فعلت فعلت واداد به كون الاول سبب
 لان يكون ذلك باضمار شرط لما فرغ من خواص المضارع
 شرع في جوازهم فقال والجازمة له اي للفعل المضارع لم ولا آت
 ليست بمعنى الا ولا بمعنى حين بل لنفي الماهي معنى قول وفي توقع
 الشارح وما الى الفرق بين لم ولما بعد ان يكون الفعل بهما نحو
 ما اي الفرق بين لم ولما ان في لما توقع ليس في لم لما لنفي قد فعل
 ولم لنفي فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات وفي قد بمعنى
 التوقع فكذلك في لما نقول لقوم ينتظرون ركوب الامر
 قد ركب ولما يركب وان في لما استغراق واستمر ليس
 في لم نقول ندم فلان ولم ينفو الندم اي عقيب ندمه واذا
 قلت لما ينفو الندم افاد اسم اعدم النفع الى وقت
 الاخبار وفي لما يجوز حذف الفعل ولا يجوز مع لم نقول خرجت
 ولما اي ولما خرج رند ولا نقول خرجت ولم لانه بمثابة قد
 في قد فعل ويجوز حذف الفعل مع قد كقوله وكا قد يجوز حذف
 مع لما لان اصله لم رندت عليه ما فثبت من باب الفعل وقد
 جاء حذف الفعل مع لم شار كقوله ان وصلت وان لم اى وان

لم تحصل اعلم ان الجزم القطع وسميت بهذه الحروف جوازهم لقطعها
 عن الفعل حركة او بعض حروفه وانما علمت الجزم دون الحركة لانها لما
 كانت مفعولة لا اشتغال المضارع الى الماضى تشابه ان الشرطية
 في الاشتغال فاعطيت علمها وهو الجزم فان قيل فلم يجرز دولها
 على الماضى كما جازد حول ان الشرطية عليه والجواب عن ذلك ان وضع لم
 للاشتغال المذكور خاصة فذلك لا يحصل بدولها على الماضى بخلاف
 ان فانها لم توقع للاشتغال المذكور خاصة واعلم ان الجوازهم
 تنقسم الى قسمين قسم الجزم فعلى معانى الاول لم ولما كما
 ذكرنا في ان لم تفعل ولا م الامر وهو امر از عن لام الجزم ولا م التام
 كيانها لا يجرمان الفعل وانما كسرت هذه اللام مع ان الاصل في
 الحروف الواردة على هذا واحد ان تنفتح على ما عرفت فقامت بها و
 بين لام الابداء وانما علمت الجزم لانه مشابه بلام الجزم صورة
 لكنه لدخوله الفعل لم يعمل عمله بل ما هو متقابل وهو الجزم اولاً لانه مشابه
 بلام الشرطية في لزوم المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الماضى
 اقول قوله للغائب خشمفد اما بيان كونه خشمفد ان
 لا طالب تحته واما بيان كونه مفدا فلان لام الامر لو لم يكون للعا
 كية في الما طلب المجهول كما في قوله تع فلتفرحوا وقوله عزم الامر

سم جزم

فلتنصوا صفتكم لم يكن جازما واللام بخلافه ولا التي في
 النهای واحترز به عن لا التي للنفی فانها لا تجزئ الفعل
 وانما عملت لا في النهای الجزم ايضا فانه مشتبه بان الشرطية
 من حيث نقل الفعل لانه لنقل الاخبار الى الامر وان الشرطية
 لنقل الفعل من الجزم به الى المشكوك فيه ومن اشأن ان التي
 في الشرط والجزاء وهو احترار عن ان المحققة من المتقدمة
 وانه النافية وانما عملت اذ الشرطية الجزم لانها تدخل على
 الجملتين وتعملانما بمنزلة جملة واحدة فيحصل الشغل على الكلام
 فيعمل ما فيه خفة وهو السكون لانه في مواضع الشغل البق
 تقول في الفعل الذي فعل عليه لم لم يضرب وفي الفعل الذي
 دخل عليه لما لم يضرب وفي الذي دخل عليه لام الامر لم يضرب
 وفي الذي فعل الذي دخل عليه لام النهای لا تفعل و
 في الفعل الذي دخل عليه ان في الشرط والجزاء ان تخرج اخرج
 وهما اي الشرط والجزاء مجزومان ابدا اذا كانا اي الشرط
 والجزاء مضارعين ان يقرن بي اعز بك بجزم الفعلين معا
 وان كانا اي الشرط والجزاء ماضيين لم يظهر فيهما اي في
 الشرط والجزاء الواقعين الماضيين الجزم لعدم استحقاق

ماضي الاعراب نحو ان خربت خربت وان كان الشرط ماضيا
وبجزاء مضارع جاز فيه اي في الجزاء الرفع والجنس اكرمتني اكرمتك
واما الجنس فظاهر واما الرفع فلان ان لما لم تعمل في الاول الذي
هو الشرط اختاروا ان لا تعمل في السا الذي هو بجزاء لكونه تابعا
للشرط وعليه اي على الرفع لجزاء الذي وقع مضارعا قوله اي
قول الشاعر وهو وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي وكرم فان شاء النصيب رفع الجزاء ولو لم يكن رفعه مختارا
لما اختاره النصيب لان النصيب لا يختار الا ارفع الكلام النصيب
وقال بعض الخوئين بالجنس او لي اذلة عدم العمل في الشرط كونه
ماضيا غير مستحق الاعراب وتلك العلة منقودة في الجزاء فظهر
تأثير ان فيه وان كان الشرط مضارعا وجزاء ماضيا جنس الشرط
لاستحقاق الاعراب لا الجزاء لعدم استحقاق الاعراب فقد اهل
الصنعة بهذا القسم ويحيى الجزاء بالغاء اذ كان اي الجزاء
جملة اسمية لان الجنم ليس بممكن فوجب اذ قال الغاء عليها
لبدل عا وتوعها جزاء من الشرط او كان اما فان الجزاء ايضا
غير ممكن لكون آخره قبل حمله جزاء فلا بد من الغاء لبدل عا
وتوعه جزاء من الشرط او كان نهيا لكونه الجزاء فيه ممكن

متر في الامر فوجب ادخال الفاء ليعلم به وقوعه جزاء من الشرط
 او كان دعاء اذ الجسم فيه غير ممكن ايضا لانه اما بصيغة الامر
 الماضي والجزم لا يمكن فيهما اما الاول فلما متر واما الثاني
 بسبب ان كان ماضيا مريحا واحترز بالعرب عن اخوان حيث
 خرجت فانه من لكنه ليس بماض مريح لكونه في تقدير الاستقبال
 و اذا ادخلت عليه مس يكون ماضيا مريحا لعدم امكان
 تقدير الاستقبال واما كان الماضي المريح بالفاء لانعدام تا
 ثير اوج الشرط فيه لانها لم تنقله الى الاستقبال فلا بد من
 الفاء ليدل على وقوعه جزاء من الشرط مثال الحمد لله المنة الوا
 قعة جزاء بالفاء نحو ان تاتني فانت مكرم ومثال الامر الذي
 وقع جزاء بالفاء ونحو ان لقينه فاكريم ومثال النهي الواقع جزاء
 بالفاء نحو ان فلا تهنه ومثال الدعاء الذي وقع جزاء بالفاء
 نحو وان فطت كذا فخر اكل الله خيرا ومثال الماضي المريح الوا
 قع جزاء بالفاء نحو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت
 اليك امس وينجز ام اي الفعل المفارع بان حال كونها موقوفة
 في جواب المشياء الستة التي نجاب بالفاء وهي الامر
 والمستغنى والنهي والتعني والعرض والنفي الا النفي مطلقا

في مجموع صورة النفي لما سيجي والآلهة في بعض المواضع
أي في بعض المواضع الذي يكون المعنى مختلفا على تقدير ان مثال الامر
يخوز من الامر كباخرم لانه جزءا من شرط المحذوف لدلالة الامر
عليه لان معنى ذرني فانك ان تذرني الامر فخذ ان تذرني
لقيام الامر مقامه وانما قلنا ان المعنى كذلك لانك لما امر
بالزيادة استبعد باكر ملك مجزوا ما فهم انه جزءا
للزيادة ان زارك الخاطب كذا في شرح الزينية ومثال التثنية
خوابي بيتك ازرك اي ان عرفتني بيتك ازرك ومثال النفي
خولا تفعل الشر بكن حرك اي ان لم تفعل الشر بكن حرك
ومثال التثنية خوليت لما لا انفعه والمعنى ان يكن لما مال انفعه
ومثال العوض خولا لا تنزل تصب خير لك والمعنى انك ان تنزل
تصب خير لك وجه اخبار ان بعد هذه الاشياء الحسية لان ينده
الاشياء الحسية تشارك الشرط في كونها غير ثابتة الوجود لكونها
غير محذوم والمعنى كالشرط الذي يؤول للشك وعلا خطرا ان يكون
ان لا يكون فيكون لها لاجل ذلك ولانه على الشرط المحذوف
ولا يجوز ان يقال ما تابتنا تحدثنا ولا تدين من الله يا كل
قوله بالجزء يتعلق بقوله ولا يجوز ان يقال في يدين

المثاليين

المثاليين بالجزم لانك ان جزمته فلا يح امان يتدبر النفي او
 الاشبات لا سبيل الى الاول لان عدم الاتيان لا يقتضي كذا
 وعدم الذنوا لا يقتضي الاكل ولا سبيل الى الثاني ايضا لان النفي
 لا يدعي الاشبات فلم هذا لا يجوز الجزم في النفي مطلقا والنهي في معنى
 بعض المواضع ومن السماعية اسماء الفعل المضارع عامعة ان
 هي اي اسماء التي تجزم المضارع عامعة ان تسعة احدها من
 وثانيها أي ورابعها مية وخامسها ايتن وسادسها اني وسابعها
 ثامنها ثامنها حيتما وتاسعها اذا تقول في من منكر
 مني اكره وفي ما ما تصنع اصنع وفي اي ايتهم يكبر مني اكرم اعلم
 وضع هذا الاسم للابحار والاختصار بيانه انك اذا قلت من تعرب
 اضرب كان حوتا ان يقال ان تعرب ذبب اضرب دنبا وان عمر و
 اضرب عمر و ان يعرب خالد اضرب طالدا وان بكر اضرب بكر
 الى ما لا نهاية فاني بكلم عام يتناول الجميع وانما يكون اي اسم
 اي ابد اي دائما واحد من اثنين ١٩١ واحد من جماعة ولهذا اذا
 اضيق الى المعرفة لم يبق الا الى الاثنين فصاعدا وكون النكرة
 شائعة اصبحت اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة كذا
 قال صاحب الفتوى وبدل على كونها اي على كون تلك الاسماء النسوة

أسماء اليك سمعت يكسر الى ضمير ما اي ضمير تلك الاشياء المذكورة
 وتدخل حرف الجر عليها وتنويعها وتضييق بضم الناء الذي
 في الاء جميعا مثال ما دخل حرف الجر عليها نحو عمر امر فلما دخل
 حرف الجر على من علمنا انه اسم لانه من خواص الاسم ومثال الاضافة
 ايها يا بني اكرم ومثال ما دخل التنوين عليه نحو ايا ما تدعوا ومثال
 ما دخل عليه مع نحو متي تخرج اخرج ولم يذكر مثال الاسناد لانه
 ذكره قبل فاستغنى عن ذكره واعلم ان الدليل الذي ذكره المحقق
 بهذه الاشياء اسما لا يعين جميعها بل يختص ببعضها لاني متي ومهما و
 متي ما وازما وفيما لا يدخلها شيء من ذلك الدليل المذكور والد
 ليل العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى المجازة على ما
 يتصور استعملها استقلالها بتفسيرها لعلامات معنى المجازة
 اياها بخلاف ان الغرض لكونها مع مقطرة على افادتها معنى المجازة
 وبدل على اسميتها ايضا انها لا تستغنى عن الاعراب المحل والحرف
 لا يكون اعراب بوجه ما ومعنى حيثما مثل معنى اين نحو حيثما تجلس
 اجلس ومعنى اذما مثل معنى متي نحو اذما تخرج اخرج واعلم
 انهما وانما يخرج بخرس من اذلك ان معهما اي مع حيث واذ لفظ
 مالا له لو لم يكن معهما ما اضيفتا الى ما دخلتا عليه ومنها اي من تلك
 من السما

من السماعية اسما وتنبص اسما كره على انه اي على ان ذلك
 الاسم السكرة يتميز اي وملك الاسماء التي تنصب اسما كره على انه يتميز
 اربعة اولها اي اول ملك الاربعة لفظه عشرة اذا كتبت مع احد الى التسعة
 اي الى تسعة عشر نحو احد عشر درهما وتسعة عشر جلافاً احد عشر وتسعة
 عشر تنصب ما بعد ما على انه يتميز وانما تنصب فميز ما لانها تمت بالتسوين
 مقدرا وذلك لان الاسم في الاصل نحو المصحف ^{التسوين} ثم منع منه لعل عارة
 فليخدا تنصب المميز والمقدر عندهم بميزة الملفوظة والاسم من ملك الاربعة
 التي تنصب اسما كره على انه يتميز كم انه في الاستفهام قوله عن بعد
 متعلق بالاستفهام نحو كم رجلا عندكم وكم يوما سرت كالك قلت اعبروا
 رجلا عندكم ام ثلثون في الاول وكانك قلت اعبروا من يومنا سرت
 ام ثلثين في الثاني وانما ينصب كم في الاستفهام المميز لانه تام بالتسوين
 مقدرا لكونها اسما واستحقاق الاسماء التسوين في الاصل وانما كم
 خبرية فانها نصا الى المميز مفردا كان ذلك المميز او جمعا وي اي كم
 خبرية تصيغه رب لان رب للتعليل وكم خبرية للكمية تقول اذا كان
 يميزكم خبرية مفردة نحو كم رجلا لقيتم فان يميزا همنا رجلا وهو مفردا
 تقول اذا كان يميزا جمعا وكم رجال لقيتم فان يميزا فيه رجال وهو
 جمع فان قيل ما السر في تخصيص المميز المبصو بالاستفهام والحدود بخبرية

والجواب عنه انكم في الخبر لا يكون الا للتكثير فيجوز مجزئ العدد الكثير
ويؤاخذ بالثانية والالف وانكم في الاستفهام لا تختص بالثانية ولا
بالكثرة اذ الامر ان جائز ان عند المستغفم فيجوز مجزئ العدد الو
سط وهو بقرينة العشرات والثالث من تلك الاربعة التي
تنصب سمانكة على انه غير كافي وهي في معنى كم الخبرية الا انها تنصب
تتميز بالانها قد تمت بالتوسيع وفيها ابهام كما في مثل داقود
خلا ولم يحل على الجزئية في انجوار المميز لان انجوار تميزكم الجزئية كانت
للفرق بينها وبين كم الاستغفها مبهمة وكافي لا يحكي الخبرية فلا
جاء الى الفرق شال كافي نحو كافي رجلا عندي ينصب رجلا
وفيه اي في كافي لغات منها المذكورة وهي اكثر استعمالا من
غيره لاصالتها ومنها كافي بوزن كافي ومنها كافي بوزن كبيع ومنها
كافي بقرينة كافي بلطمان الهامة وحذف احدى اليائتين ومنها
بقرينة كبيع بخذف اليائتين واستعمالها اي استعمال الجزئية واستعمال
كافي مع لفظ من كثير لان من للبيان والمميز ايضا للبيان فبالسبب
يكثر استعمالها معا مثال استعمال من مع كم الجزئية ومن ملك
في السمعوات ومثال استعمال من مع كافي نحو قوله تعالى وكافي من
قرية اي ملكها اي ملكناه والرابع من تلك الاربعة النامية

الاسم الكثرة على التمييز ولذا اذا انما به اي كذا علم العدد لا علم
الحيث والحكاية تقول عندي كذا اور بها تنصبت بها كما تقول
عندي عشرون وزها مثلا واعلم ان كذا ام بعة من كاف التثنية
وذا التي فم هذا الا انما يكثر بها بتغير حكم الكاف وخلق منها معنى
التثنية كما في كاي وكذا بتغير فلم ذا اول هذا استوى المذكر والمؤنث
لا تقول في كذا كذا وما في نصب جبر ما لانهم لما ادخلوا الكاف
على ذاء بمنزلة اسم مضاف لقولك في السماء قد وراحت بسج يا
ومن السماوية العاملة في الاسم كلمات تسمى للسماء الافعال قول
كلمات مبتدأ وتسمى الى آخره صقها ومن السماوية خبر ما تقدم عليها
والدليل على اسميتها وحقول التنوين على بعضها وعدم هي المصدر
لواحد منها فلو كانت افعالا لكانت لها او بعضها مصدرا علم ان هذه
الاسماء وانما يوثق بها نظرا من الالفاظ حيث يضعون هذه الاسماء
موضح الافعال ويسمونها بهما مسترنا لنوع من المبالغة والتورية
وبها لا يكونان في لفظا على سجي وبعد اولها ان اول الكلمات التي تسمى
الاسماء الافعال رويد ويدا اي رويد اسم لامرهل ويستوي
فيه الواحد والمؤنث والاثنا والجمع وهذا نوع من الاختصاص
اعلم ان هذه الاسماء فربان ضرب لتسمية الاوامر وفرب لتسمية

الاولا و ضرب لتسمية الاخبار فمن ضرب الاول زيد و هو
في الاصل مصدر ارود و ادا الا انه صغر التزميم بان يخذف
منه ز و ايد و يسمى به الفعل و جعل بين البصير و ليد على خلع
معنى المصدرية عنه و بنى على الفتح اما المبناء فلوقه و موقع
غير المتكسر و اما البناء على الحركة فلا تتعاضد الساكنين
و اما على الفتح فلهجة و قد يستعمل ايضا مصدر مضافا الى
المفعول نحو رويد ديد اي ارود و يد منصوبا مستونا على
الوصفية للمصدر نحو سرت سير از و يد او على كمال نحو رويد
اي مر و دين و تالحق الكاف في الوجهين او الاولين
فالکاف في رويدک في الوجه الاول بمنزلة کاف ذاک في
التحول للخطاب و الخلو عن اللغراب و الکاف في رويدک في
الوجه الثاني غير محویر لاضافة المصدر اليه و منه ايضا يله و هو
بله ايسم لدع و قد يكون مصدر مضافا الى المفعول نحو بله
اي الترك ديد و سمي ستوي فيهما اي رويد و بله الواحد
و الجمع و المذكر و المؤنث و تقول في رويد للواحد يا رجله و يد
و يد و تقول في ديد للجمع يا رجال رويد ديد و تقول فيهما
للمؤنث يا امرأه رويد ديد و يا ساء رويد ديد او كذا
بله

بل فان قيل لم لم يذكر مثال للمذكر وبجواب عنه لان لم يذكر في دو
 للواحد ومنه دونكس ويوسم تختدق ومنه ايضا عليك ويوسم
 لان لم واعلم ان هذه الظروف جعلت اسما لافعال لان ثانيا
 ان ينوب مناسب الافعال ويعني عتاء فلهمذا اختارست
 اسما ولها والكاف فيهما عند البعض كالکاف في ذلك اذ لو
 كانت في موضع جر لوقع موقعها الظاهر ويقع عند بعض
 آخر في موضع جر بخلاف كاذك لان ما قبل الكاف في ذاك
 غير عامل وما قبل الكاف فيهما عامل وامتناع وقوع الظاهر موقع
 كاهما لكونها لاجزاء الى طلب ومنه ايضا ما ويوسم تختدق وفيها
 لغات منها هذه ومنها ما بالهمزة والهمزة فيهما كالکاف في ذاك
 وتعرف همزة ما وتعرفها بالنصب على انه حرف مصدر محذوف
 تقدير الكلام تعرف همزة ما وتعرفها مثل يعرف الكاف ذاك
 فيقال ما ما وما ما وما ما تقول ذاك في الكا ذاك وما
 يا وراة ويا وما ما يا امران وان يا نساء لما تقول ذاك
 ذاك اذ اكن وتوضع الكاف موضع الهمزة اي همزة ما فيقال
 ما الى كس ويجمع بينهما اي بين الهمزة والكاف فيقال ما
 ك مثل ما عك الي ما كس ومنها ما عا زنة تر اسم ومنها ما

هذه ساكنة ومنها حيتل الصلوة والشرى ايت فيهما وفي
لغات حيتل مركب من صتي وويل وبها مفتوحان كحيتل
وحيتل بالتسوين وحيتل بالالف واصل هذه الالف
ان تالحق في الوقف كما حافها في انا في الوقف ثم بقي حكم الوقف
في الدرج كما بقي حكمه في انا في قوله انا ابو النجيم وشعري هذه
لغات ذكرها سبويه وذاد غيره حيتل بسكون اللام و
حيتل بسكون الهمزة وفتح الياء وحيتل بسكون الهمزة مفتوحا
وياسيات الامر اي بعد اي من الضرب الثايسيات وهو اسم بعد
واصله يسيته كدرجة ما قلبت ياء بالالف لكونها متحركة وما قبلها
مفتوحا وبنى على الفتح خلفها وهذه على الفتح اي على الحجاز واسدو
بنو عقيم بكسرونة ومن العرب من يقيم وقد يبتون على الوجه كلها
ومنهم من يحدق تاء ما فيقول يسيها ومنهم من يسكنها فيقول
ييسيات ومنهم من يبدل ياء هذه همزة نحو ايسيات وشتان زيد
وعمر واي افسر فاي من الضرب الثا ايضا شتان وهو اسم لافترقا
وهي اي كلمة شتان يعقضي شيئا لما قلنا من انه اسم لافترقا
لا يمكن الا بيس شيئا واكثر وسرعان ذا باله اي سرع اي من الف
الثا سرعان وهو اسم لسرع وانتصاب ذا باله على التفسير اي سرع

ذا الالة واصل المثال ان اعرابيا اشترى شاة عجاء وشرح ان يسمى ماوى
 وعامها بيسل من الالة فظننا ودكا فوال لاله قد سمن الشاة
 فقلت سرعان ذا الالة ويذا مثل يضرب لمن يخبر بكبونة السني
 قبل حصول وفي هذه الثلثة اى في يسميات وشتان وسرعان مبا
 لغة ليست تملك المبالغة في مسميات اى مسميات هذه الثلثة
 وهي بعد وافتراق وسرعان لاننا وان قلنا ان يسميات لم بعد فان
 فيه زيادة معنى ليس في بعد ويوان الكلمة بخبر عن المفعول بانه
 بعيد لان يعلم المخاطب مكان ذلك الشئ فحسب بل يظهر اعتقاد
 فيه واستعادته له فكان بمنزلة ان يقال بعد حدة او يكذات قول
 في شتان وسرعان لافيهما ايضا من جنس هذا المعنى الذى هو
 قوة اعتماد الكلمة في شدة معنى الفعلين الذين بها اسماء لها
 ومن السماعية انواع الاربعة من الافعال منها اى من الانواع
 الاربعة الافعال الناقصة وهي افعال وضعت بتقدير شدة
 الخبر المبتدأ على صورة مخصوصة وهي اى الافعال الناقصة ثلثة
 عشر فعلا وهي كان وصار واصبح وامسى واضمح وطل و
 بات وما زال وما برح وما فتئ واكلى ونكح وما دام و
 ليس هذا تعداد الافعال الناقصة فهذه اى الافعال الناقصة

ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد قائما فكان يرفع زيد على
انه اسمه او قائم وينصب قائما بانه خبره او مفعول ونقصانها اي
نقصان ينده الافعال انها اي ينده الافعال لا يتم بالمرفع
بل يحتاج الى المنصوب بخلاف سائر الافعال فانها يتم بالمرفع
من غير الاختياج الى المنصوب او لانها لا يدل الا على الزمان فقط
بخلاف سائر الافعال فانها تدل على الحدث والزمان اعلم
ان ينده الافعال افعال عند الحضور وحروف عند الزيادة
نح ومن تابعه من الكوفيين وجه الاول تقرؤها واتصال الضمائر فوق
البارزة وتاء التانيث الساكنة بها وجه الماصدق تعريف
الحروف عليها لانها تدل على معنى في غيره لاني لا تقدر شيئا
للمبتدأ على صفة محصورة والفرق بين كان وصار ان هاتين
على وجود معنى الخبر في زمان ثان مرتب ذلك الزمان على زمان
سابق لم فيه يوجد فيه اي في الزمان السابق ذلك المعنى اي هو
معنى الخبر نحو صار زيد غنيا فان صار تدل على وجود الغناء في
يند الزمان قبل ان لم يوجد ذلك الغناء والحكمة الفعلية
المتقية هي هنا مجرور المحل على الوصفية لقوله زمان سابق
وان كان تدل على الزمان الماضي من غير اشتراط انتقال من
حال

حال الى حال الا يرى انك تقول وكان الله عليهما حكيمًا و
 يصح ان يقال فيه صار الله عليهما حكيمًا اي صار بهما على الاشتغال
 من حال الى حال والله لا يتغير من صفة الى صفة اخرى وكان يحسن تامة
 اعلم ان كان على ثلثة انواع احدها ناقصة سواء كان استحالته
 اي دوامية نحو كان الله عليهما حكيمًا او انقطاعية اي غير دوامية نحو
 كانا دنيغنيا وثالثتها تامة وهي ح فعل كسائر الافعال لانها تكون
 بمعنى حدث ووقع ووجد يرفع ما بعدها بالفاعلية كما يرفع سائر
 الافعال ما بعدها بالتحقيق وانه كان ذو عسرة فان كان
 رفع ذو عسرة بانها فاعلة وثالثتها دائمة اما في اللفظ دون المعنى
 او فيها جميعا نحو دنيغيا فاعلم ان وقوله تعالى كيف تكلم من كان في المهد
 صبيًا فان كان هيئتها دائمة لانها لو كانت ناقصة لم يكن للملأمة
 عند من سمعها فائدة لكونه معلوما واحدا ولم يذكر بهذا القسم
 وكذا يرفع ما بعدها اصبح واحواتهما اي احوات اصبح اذا اراد
 بهما اي اصبح واحواتهما الدخول في الاوقات الخاصة التي هي
 الصباح والمساء والضحى اعلم ان اصبح وامسى واضحى يحسن
 على ثلثة معان الاول ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات
 الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم

بمخو اصبح دند قايما وعلى هذا المسمى واضحى والسا ان يكون
بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول في الاوقات الخاصة فمع
يكون لها اسم وخبر كما ان لصار نحو اصبح دند غيا والثالث
ان يكونا بمعنى الدخول في هذه الاوقات الخاصة تامة نحو اصبح دند
دخل في وقت الصباح ولذا قيل رفع ما بعدنا بقوله اذا اريد بها
الدخول في الاوقات الخاصة واما قل وبات فعلى معنيين اما
اقترا ان مضمون الجملة بالوقتين او كنيونتها بمعنى صار ولا يكونان
تامتين ويظهر من هذا ان الم اذ بقوله وكذا اصبح واخواتها وهي
امس وافصح دون قل وبات على هذا السائل وتعالى ان يقول انه
لو قال بدل قوله واخواتها لكان اولى وبيان الاولوية ظاهر
وابواب اه الم اذ بالجمع هي التثنية وح لا يرد وعلى هذا قوله
وقد ضفت قلوبكم اي قلبا كما وما التي حصلت في ما زال وفي اخواته
وارد باخواته غير ما داسر وهي ما برج وما انك وما فتى نا
فيه بالرفع على الخبرية لقوله وما في ما زال ومعناها اي معنى ما
زال واخواته استغراق الزمان اي استمرار الفعل بعباده
في زمانه وهي بمنزلة سمات في اسمين للابحاج لان في زال
وبرج وانك معنى النفي فبدخول حرف النفي عليها صرن

للایجاب اذا النفی اذا دخل علی النفی بنفید ایجابا واما النفی حصلت
 فی مادام فانها مصدریة ومعناها التوقیت فتقدر مادام
 دنی حاله وادام جلوس دنی ای بمعنی زمان وادام جلوس
 دنی كما فی نحو جئتک مقدم الحاج ای زمان قدومه و لهذا
 لم یکنی الا متعلقا بشئ قبله كما جلس لان الظرف یقتضی ما یبدل
 عما حدث وقع فیه نقول ما زال دنی غنیا و فسر بقوله ای له
 یاءت علیه ای علی دنی زمان من الازمنة و هو ای دنی غنی
 فیه لیسان ما ادعان من انما الاستغراق الزمان و نقول اجلس
 مادام دنی حاله ای مدة جلوسه و لیس نفی الحال ای
 نفی مضمون الجملة فی الحال یقول لیس دنی منطلقا الآن و نقول
 عدا و ذلك للاستعمال العرب کذلک و ذیب بعضهم الی
 انما للنفی مطلقا ای حاله ان او غیر حال و اسند بقوله یغ
 الا یوم یا تبهم لیس معروفا عنهم العذاب فهذه نفی لكون
 العذاب معنی ب معروفا عنهم یوم القیمة فتحل ان النفی المست
 انما و اجاب الاول و ان عن هذه الآیة بان یقال ما اجر
 الله تع بالوقوف فیما ستقبل بمنزلة الوجود و النوع الثامن
 من الانواع الاربعة افعال المعاریة و یبی افعال و ضعت

لقد نواجر على سبيل الدجاء وحصول والاخذ وجه التسمية في
ظاهر التعريف والذى يدل على كونها افعلالا اتصال الضم
المرفوع البارزة نحو الاتصال بسائر الافعال في قولك
عسى وعسى الى آخره وانقلاب الباء في عسى العا
وعين في دواد حول تاء التانيث الساكنة عليها نحو
عسى وهي اى الافعال المتعارفة اربعة احدها عسى
والثاني دو والثالث كرب والرابع او شك والعاء في
قوله عسى للتويع اى لفظ عسى يرفع الاسم وينصب الخبر
اى خبر عسى ان مع الفعل المضارع وهو في تقدير مصدر منصوب
وانما استرط ان يكون مع ان لانها موصولة لتويع المستقبل
من الحال والذى يدل على مستقبلية الفعل المضارع هو ان
لانها موصولة للطمع والرجاء ويما لا يكون الا في المستقبل تقول
عسى دنيان مخرج فزيد مرفوع بانه اسم عسى وان مخرج
مؤول بالمصدر المنصوب بانه خبرها وانما قال كانك قلت
قارب دنيان مخرج ببيان ما هو ادعاه من ان عسى يرفع
الاسم وخبره ان مع الفعل المضارع في تقدير مصدر منصوب وله وجه
اخر اى لعسى وجه غير مذكور وهو اى ذلك الوجه الاخر ان

ان يقال عسى ان يخرج ديدان مع صلتها في موضع الرفع بانه اسم
 عسى فهو كالك قلت قرب خروج ديدان لم يخرج استعمال الخبر مع استعمال
 المصدر في الوجهين لان مقصودهم عدم خبر اللفظ عن علم المتكلم
 وانما لم يقتصر في الوجه الثاني الى الخبر كما افتقر في الوجه الاول اليه لان
 لان الغرض تقريب الخروج بين الحال وقد حصل بوقوع بيان مع
 الفعل فاحتمل استعماله فعلى هذا الوجه لا يمكن حذف ان لامتناع وقوع
 الفعل فاعلا بخلاف الوجه الاول لانه قد حذف في ان تشبيه العسى
 بكاد كقول عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
 وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع من غير ان وذلك في تقدير
 اسم الفاعل المفعول وانما تركوا ان مع كاد لان كاد موضوع للتوبيخ
 من الحال فالترسم بعده ما تدل بصيغته على الحال وهو المضارع
 بغير ان ليكون ادل على مقتضاه وقد يدل على ان على خبر كاد
 وان كان الاصل ان لا يدخل عليه ما مر تشبيها له بعسى كما لا يدل
 ان على خبر عسى تشبيها لها بكاد كقوله قد كاد من طول البلى
 ان عيسى فاذا قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد
 وخبره خبره الا انه في تقديرهم فاعل منصوب لانك اذا قلت
 ذلك كان التقدير كاد ديدان خارجا الا انه اسم الفاعل لم يعمل

لما قلنا، قبل هذا ويحيى كاد في معنى قرب الشبه من الشيء مثلاً
خوكا والعروس يكونان امرا بغير قرب مشابهة الامير لان الامر
ادان قريب من الامارة قد حصل بل المراد ثبوت المشابهة بينهما على
وجه التاكيد حتى كان هذا اذك وليس في هذا القرب
وانما هو طبع ورجاء هذا كانه اشارة الى الفرق بين عسى وكاد
يعني ان كاد يستعمل لتقريب الشيء من الحال على سبيل الالفاظ
والحصول وعسى لتقريبه منه على الطبع والرجاء ولذلك
جرى التصديق والتكذيب في كاد ويحكي في عسى وكاد
وهو يستعمل استعمال كاد بالنصب على انه صفة مصدر محذوف
اي يستعمل استعمالا مثل استعمال كاد في دخول على المفارع من غير
ان وكاد يستعمل استعمال عسى في دخول على المفارع مع الا
ان الاول اكثر استعمالا من الثاني او شك وهو يستعمل استعمالا
مثل عسى في وجهيهما نحو او شك وندبان يحيى و او شك
ان يحيى وندو يستعمل استعمال كاد اسفا نحو او شك في يحيى
والنوع الثالث من الانواع الاربعة فعلا المدح والذم
وافعال المدح والذم افعال وصفت لانشاء مدح او ذم
ولم قبل فيه مثل مدحت وكذمت لانها ههنا موضعين
لانشاء

لانشاء و هما اى فعل المدح والذم نحو نعيم وبئس اى من فعل
 المدح نعيم ومن الذم بئس اجمع الصيرتون على فعلتهما وتابوهم
 الكسائي وقال الفراء انهما اسمان وتابو ابو العباس تقول
 واصحابه حجة البهرين اتقال تاء الثانية الساكنة بهما نحو
 نفت وبعثت وبئست وحجة الفرقة الثانية دخول حرف
 الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر بالمولودة فقيل للمولودة
 مولودك قال والله ما بهى بنعم المولودة نغرا بكاء وبرها
 سرقة وتقول بعضهم نعم السير على بئس العير ودخول حرف النداء
 عليهما نحو يا نعم المولى ويا نعم المعين وللبهرين ان يجسوا عن
 حجة الفرقة الثانية اما عن دخول حرف الجر عليهما فيما ذكر فعلى
 تقدير ما بهى بمولودة مقولة في حقها نعم المولودة وعلى تقدير
 على غير مقولة في حق بئس العير وحذف القول في كلام كثير والله
 ما لبلى ايتاسم صاحب اى ما لبلى مقول في حق تاسم صاحب واما
 الجواب عن دخول حرف النداء فهو انه لا نعم حرف النداء ودا
 خل عليه بل هو مدح قول محذوف تقديره يا الله نعم المولى انت
 وهذا القول مع الايا اسجد وراى يا قوم اسجدوا لربكم يعقبا
 اسما مقروفا بلاسم الجنس او يقتضيان اسما مقروفا اليه

لي المعروف بلام الجنس وبعده اى بعد الاسم المعروف بلام الجنس
والمضاف اليه يذكر اسم آخر مرفوع قوله تقول نعم الرجل ذنبا
وعلام الرجل ذنبا نظير نعم حال كونه مقتضيا اسما معروفا بلام
الجنس او اسما مضافا اليه قوله بئس الرجل عمر و او علام الرجل
ذنبا نظير بئس حال كونه مقتضيا اسما معروفا بلام الجنس او اسما
مضافا اليه بهذا اجل ماض في المتن اعلم ان العلم بنوع الجنس
لما وضعا لغاية المدح والذم امر و ان يكون فاعلا كما معروفا بلام
الجنس او اسما مضافا اليه ليحصل بالتخصيص بعد ذلك
التوكيد لان التفصيل بعد الاجمال ابلغ من ذكر الشئ مفصلا
او لا والدليل على ان اللام في نعم الرجل ذنبا للجنس لا للعهد
لوكانت للعهد لما امتنع وقوع سائر المعارف بهذا لك
خو نعم ذنبا انت والمضاف في نعم علام الرجل ذنبا بمنزلة تمام
فيه لام الجنس فتقولك نعم علام الرجل ذنبا فادلكم علام
رجل لما افاد نعم الرجل كل رجل ثم فعقبة بذيد وسمى المرفوع
الاول وهو الرجل في نعم الرجل وبئس الرجل فاعلا وسمى
المرفوع الثاني وهو ذنبا فيهما المخصوص بالمدح والذم بنسب
المخصوص على المفعولية سمي اعلم ان في ارتفاع المخصوص
مذهبي

مذهبي احدهما ان يكون مبتدأ مقدر ما خبره كانه قيل
 ونيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والقائ
 على في موضع الخبر فان قيل اذا وقع الجملة خبرا فلا بد فيها من
 عايد للربط وهو هنا معدوم والجواب عنه ان الجملة
 اشغلت عن العايد لاشتغال الاسم الذي دخل عليه لاثنين
 على المبتدأ والمذهب الثاني ان يكون المخصوص خبر المبتدأ محذوف
 فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من يند الذي مدحته طاه
 فتقول نيد اي يود ويد والكلام على الوجه الاول جملة واحدة
 وعلى الثاني جملتين وقد راى ابن عصفور وجه آخر وهو ان يكون
 المخصوص مبتدأ وجهه محذوف اي نيد يود وهو فاسد لانهم
 اذا التزموا حذف الخبر التزموا ذكر شئ وموصفه وعلوه لم يفعلوه
 بهما فيكون فاسدا ويغري الفاعل للاختصاص على رتبة بنكرة
 منصوبة فيقال نعم الرجل ويد في ضميرهم بنكرة وجلا وهو منكرة
 منصوبة على التميز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا و
 رتبة مع انهم اجمعوا على عدم جوازها والجواب عنه انه انما صار
 اضمارا على شذوذه - التفسير وكذا ابن اي بشئ مثل عظم فها
 ذكره وما ذكرناه و يالحق خبره لانه انشاء للمدح و يالحق

بين ثلاثة اشياء للزم فيقال حبذ الرجل زيد او رجلا وساء مثله هذا
 هو اعلم ان حبذا يفارق نعم من حيث ان فاعله لا يكون الا لفظه اختلفا في
 نعم وانما اختص ذلك من الاشياء البهية والغرض من هذا الابهام ليكون
 تنحيها للمعقود لان السامع اذا فرغ سماعه بالابعد فعرّاه اندحاج
 في طلبه فكان ذلك بمنزلة افلاذ ذنبه للثمن فيحصل بذلك التعظيم
 في نفسه واختص ذاتون احوالهم انما من الاشياء البهية ايضا لان
 المفرد المذكور سابق على غيره وبفارقة من حيث ان غيره لا يرد ذكره بل للكر
 ان تقول حبذا زيد وحبذا رجلا زيدا مع امتناع نعم زيد في نعم رجلا زيد
 والمخصوص في حبذا زيد مبتداء وخبره حبذا واسم الاشارة مبتد
 الفخر العابد اليه او خبر مبتداء محذوف كالخصوص في نعم زيد
 يقول حبذا فعل واسم وقيل المقلب عليه اللاحية لقوة اللاحية
 فالمخصوص على هذا مبتداء وحبذا خبره وقيل بل المقلب هو
 الفعلية لتقدم الفعل في التركيب فالمخصوص على هذا فاعله
 على والنوع الرابع من الانواع الاربعة افعال القلوب ووجه هذا
 سميها بها انما للشك واليقين وكلاهما يحصلان في القلوب
 وهي اى افعال القلوب سبعة ثلاثة منها للشك وهي حسبت
 وخلت وظننت وثلاثة منها لليقين وهي علمت ورايت
 ووجدت

ووجدت اذا كانا بمعنى علمت وواحد منها يصلح ان يكون
 للشك واليقين بهذه الاربعة الاخيرة و هي علمت ورايت
 ووجدت وزعمت بمعنى معرفة الشئ بصفة فهو يقضي
 مفعولين اي بمعنى معرفة المبتدأ على كونه مخبر عنه بشئ و
 لك نحو علمت افاك كسر ياء وراية جواد او وجدت زيدا
 ذا الحفظ واعلم ان هذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدأ
 والخبر كمان وان وان اذا كانا مضاء واما على الشك واليقين
 كظننت او علمت دنيا عالما الا انها تنبغي المبتدأ والخبر لفظا ومعنى
 اما لفظا فلانها تنصبها واما معنى فلانها افعال مؤشرة في
 كلام الخبيرين فاذا كان علمت بمعنى عرفت نحو علمت
 دنيا اي عرفت ورايت بمعنى ابرأت نحو رايت دنيا اي ابرأت
 ووجدت بمعنى الاهابة وذلك نحو وجدت الفحالة اي حلفتها
 وزعمت بمعنى قلت من غير شبهة نحو زعمت الذين كبروا ان لن
 يعيشوا لم يقض الفعول الساكنة اجزاء لقوله فاذا كان تقول
 اذا كانت بمعنى معرفة الشئ على صفة حسبت دنيا فاعلم
 وعلمت دنيا افاك ومن خصا صيها اي ومن خصا صيها

افعال القلوب اشباع الاقتضار على احد المعنويين ^ع يرفع الاشياء
 على الابتدائية وفخره من خصايتها ولم يحيز الاقتضار على احدهما
 فيها لكونها داخلية على المبدأ والخبر فلما لا يستغنى المبدأ عن الخبر والخبر
 عن المبدأ وكذلك لا يستغنى احدهما عن الآخر بخلاف باب اعطيت
 فانك تقول فيه اعطيت ذيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت درهما
 ولا تذكر من اعطيت واما المفعولان معا فيجوز حذفهما نحو قولهم
 من يسمع يحل اى ظننت المسموع صحيحا كما في قولهم فلان يعطى
 وينع ومن خصايتها ايضا الغاء وما اى الغاء افعال القلوب
 سواء كانت متوسطة او متاخرة واورد اللق والشر مرفعا
 لانه ذكر اول وقوع افعال القلوب متوسطة ثم وقوعها متاخرة
 فورد مثال الاول بقوله ذيد علمت منطلق ومثال الثاني بقوله
 او ذيد منطلق علمت اعلم ان افعال القلوب اذا قدمت على المفعولين
 لزم الاعمال اظهرها راقوتها بوقوع في اعلى المراتب واذا توسطت
 جاز الاعمال والالغاء لانها بالتوسط صارت مقدمة من وجه
 فيفعل ومتاخرة من وجه فتدفع واذا تاحرت فالالغاء حسن
 اذ بالناسخ لم يبق لها حظ في التقديم وضق العامل ان يتقدم

126
واما جواز افعالها عند التاخير فبالنظر الى المعنوية وخصائصها فالاعمال
بها من الافعال ذوات المعنولين ان الالغاء فيها غير مفسر
الكلام لا ينك اذا قلت ديد ظننت مقيم في نك قلت
ديد مقيم في ظني ولو قلت زيد اعطيت درهم وزعمت
انك تريد ديد درهم في اعطيت انتيت بالمال وايضا من
خصائصها التعلق اي تعلق افعال القلوب حال كونها مقارنة
بالاستفهام واللام بمعنى او اللام مثال الاول نحو علمت ديد
عندك ام عمرو ومثال الثاني نحو علمت لزيد مطلق وفي تعليقها
عند المقارنة بالاستفهام او اللام ان الاستفهام واللام يقتضي صدر
الكلام ويجعل ان الفعل غير عامل لفظا فان قلت علمت اردت
عندك ام عمرو وعلمت لزيد مطلق كان الخبر ان في موضع
النصب اذ العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء لئلا
يبطل صدر الكلام ولا يجوز التعلق في غير هذه الافعال فلا
تقول اعطيت ازيد عندك ام عمرو واعطيت لزيد درهم
اذ ذلك يؤدي الى حساد الكلام وانما سمي بهذا لتعلق
اذ هذه الافعال لا كانت واقعة على الخبرين في الحقيقة
كانت معمولة من هذه الجهة وهي غير معمولة لفظا فكانت

من وجه غير معلوم من وجه فثبتت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست
بذات رجل ولا معلقة على لافتي اذا تزوجها رجل ولم يدرك
الاول من نكاحيهما وهي ليست بذات رجل لانه لا يجوز نكاحها
ولا مطلقين لانه لا يجوز تزوجها زوجها آخر لما فرغ من الباب الثالث

بشرع في بيان الباب الرابع فقال **الباب الرابع في العوامل**

المعنوية قد مضى الان محرابا اي نوعا العوامل اللفظية القياسية

والسماعية وبقى ضرب المعنوي وهو اي المعنوي شيان عند

سبويه وثلاثة اشياء عند ابن الحسن الاحفش الاول

منها او منها الابتداء وهو اي الابتداء بغير اللام اي تجريد سو

كان اسما مركبا او مؤلابة وهذا البيط في نحو ان تقوموا حرك الكرم اي

الصبا من العوامل اللفظية للاسناد غير الذاتية وانما قلنا

غير الذاتية ليدخل فيه بدل من حال غير الله اذ من حال مبتداء

مع انه ليس بمجرد من العوامل اللفظية وهي من لكنه لكونه ذاتيا

لم يعتبر من يذا عرفت ان من الواجب عليه ان يفيد بما قيد

تاما وذلك التجريد ان يكون للاسناد نحو ذنب منطلق لانه لو لم

يسند اليه شئ لكان بمثابة الاصوات التي حقها ان يتلفظ

بها غير معرفة لان الاعراب لا يستحق الابد الترتيب والتقدير المتكسر

للاسناد

للسناد واعلم انه لو قال بعد قوله للسناد دليلا او للاستنادية وقعا
 بعد ذات الاستفهام او النفي رافعا بستقل كان احسن لتناول
 كلا التسمين من الابداء ومثال النوع الاول خوديد منطلق فان دنيا
 مبتداء محذور من العوامل اللفظية للسناد معنى يقتضي طرفين سندا
 او سندا اليه فوجب ان يعمل فيها اما عدا الرفع في المبتداء فلكونه
 متباها بالفاعل من حيث انها مسندان اليها واما عدا ذلك
 في الخبر فلكونه متباها به من جهة وقوعه ثانيا في الكلام اعلم
 ان الحق ذهب الى ان التجريد عامل فيهما وهو ضعيف لكون التجريد عاملا
 ضعيفا لانه معنوي والفعل الذي هو اقوى العوامل لا يكون خاصلا
 في المرفوعين فضلا عن ان يعمل الضعيف لانه اذا كان الخبر مشتقا
 بسند الى ما بعده مظهر كان او مطرا فيلزم الاعمال في المرفوعين
 اللازم باطل لما مر فالملزوم منه باطل لان بطلان اللازم يستدعي
 بطلان الملزوم واذا كان غير مشتقا فالاولى ان لا يعمل سواء كان محملا
 للضمير كما ذهب اليه الكوفيون او غير محمل له فاذا عرفت هذا فاعلم
 ان الاولى مذهب سبيويه وهو ان الابداء عامل في المبتداء والمبتداء
 عامل في الخبر ويسمى المرفوع الاول مبتداء ومسند اليه محدثا عنه
 ويسمى المرفوع الثاني مستند او مستند كذا في شرح اللبيب وصق

قوله ان يكون معرفة اي حقا المبتدأ ان يكون معرفة لان وضع
الكلام لا يخبر عما هو معلوم عندك ومخاطبك بما هو غير معلوم عند
مخاطبك ليجعل الفائدة وقد يجيئ اي المبتدأ نكرة موصوفة
مختصة بوجه من الوجوه لقدرها من المعرفة مثال المبتدأ النكرة
المختصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان قوله ولعبد
مبتدأ نكرة مختصة بالهذه وهو مؤمن خير من مشرك فان قيل
ان كلامك يقتضي ان يكون رجل في قولنا رجل عالم قائم مبتدأ
لانه تخصص بالهذه وقائم خبره وهذا مما يجوز احد و الجواب عنه
اننا لم يجوزوا الالزام شرط التخصيص فيه وهو ان يقصد بها واحد مختص
بل كان في نوع العموم وهو غير موجود فيه كذا في شرح الزبانية والمبتدأ
النكرة مخصصات كثيرة ذكرت في المطولات فيطلب فيها وحق
النسأ اي الخبر ان يكون نكرة لما عرفت في المبتدأ وقد يجيئ ان اي
المبتدأ والخبر مرفعين مثال خوالد آلها ومحمد نبيا لحصول الفائدة
لانه انما جاز تعريفها عند المتكلم لانه اذا كان تصور الشئين ولم
يعرف النسبة بينهما فاخذته تعريفيا لم بكلامك كما اذا عرف
وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق ولم يعرف ان ديدا منطلق
فقلت ديدا المنطلق اي ديدا هو الشخص الذي عرفت بالانطلاق

قال صاحب الفتاوى وقوله لهم الله الهنا ومحمد نبينا عليا وصالحين
 احدهما ان يذكر تقربا وبعيدا والثاني ان يقال للحاجد الذي يعرف
 ويحج ذلك فتنزله منزلة من تحب به شئ لا يعرفه ثم كلامه ثم ان
 المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فايهما قدمت فهو المبتدأ وكما في ذيدا
 المنطلق وفي المنطلق ذيدا فان ذيدا في الاول مبتدأ والمنطلق في
 الثاني لا يتعين ذيدا للمبتدأ لانه لا لالة على معنى الشخص والمنطلق
 للخبر لانه لا لالة على معنى النبي لان المنطلق ذيدا لنا ويل الشخص الذي
 ينطلق ذيدا ولا يجعل ذيدا خبرا في ذلك الاعمال ويل ذيدا للمسمى بهذا
 الاسم فيظهر معنى الشخص في المنطلق والمعنى النسبي في ذيدا وذكر
 ابو علان يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وان كانا معرفتين فانك
 اذا قلت ذيدا خوك ومرادك ان تحب عن يعرفه الى طلب
 باخوانه مانه مسمى بذيدا كان اخوك مبتدأ وذيدا خبره وان كان
 مقدا اعلم ان الاختلاف في موضع الالتباس اي فيما اذا كان كل
 واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبر او اما في غير موضع الالتباس
 فالتقديم جائز بالاتفاق وخوف قوله بنونا بنوا ابنا ابنا وبناتنا بنوهن
 ابنا الرجال الآباء فلهذا لا يلتبس لان المراد الاصباء عن ابنا
 الابناء بانهم بمشابهة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابنا

الابنية والمعنى التارفع الفعل المضارع وهو اي المعنى التارفع
اي وقوع المفاعع موقعا يصلح ذلك الموضع اللهم ذهب او ابنا
الى انه يرتفع لوقوعه موقع اللهم وهذا معنى وليس بلفظ وانما
عمل الرفع اذ المفاعع لما وقع موقع اللهم وقع في اقوى احواله في
اقوى الحالات والكوفيون علما انه يرتفع لتعديده من النواصب
والجوازم والكسائي علما انه يرتفع بحرف المصادرة وبطلانه
مذهب الكسائي ظاهر على من له ادنى تأمل اعلم ان شرط وقوع
موقع اللهم وقوعه موقع الجنس لان يقع موقعا يصلح فيه وقوع اللهم
الفاعل وهذا معنى قوله وذلك انك تقول في ديد
ضارب ديد يضرب او يضرب ديد فتوقع الفعل موقع اللهم لا يقال
فعلى هذا ان يرتفع الماضي لوقوعه موقع اللهم لاننا نقول العامل
يعمل في كلمة بعد ان كانت مستحقة للاعراب والماضي لا يستحق
الاعراب فلا يعمل فيه والمعنى الثالث عامل الصفة وهو اي عامل
الصفة ان ترتفع لكونها اي الصفة صفة لمرفوع وان تنصب
وتجر لكونها صفة لمنصوب في النصب وكونها صفة لمجرور في المجرور
جاءني رجل كريم فكريم مرفوع بانه للمرفوع ورايت رجلا كريما
فانه منصوب لوقوعه صفة للمنصوب ومررت برجل كريم فمرفوع
مجرور

مجوز لكونه هـ - للملحور و هذه اي كونها هـ لمرفوع و منسوب و مرفوع
 معنى وليس بلفظ هذه عند ابي الحسن الاصفش و عند سيبويه
العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لانها كشيء واحد فيعمل
فيها عامل واحد فاذا قلت مررت برجل كريم فالجار لكريم هو الجار
لرجل وهو الباء و كذا الرافع و الناسب في الصفة هو الرافع و الناسب
للموصوف في قولنا جادني رجل كريم فالرافع لكريم هو الرافع
لرجل و هو جادني و رايته رجلا كديما فالناسب لكرما هو الناسب
لرجل و هو رايته و يحتاج الاول اي ابو الحسن الاصفش الى سيبويه
بقوله باعتبار الجواري في اللوكان المؤثر اي العامل فيها اي في الصفة
والموصوف في احدهما لا اختلف كما انما اي حكم الصفة و الموصوف
لكون حركة الموصوف بنائية و حركة الصفة اعرابية و قوله الصفة والموصوف
كشيء واحد فيعمل فيها عامل واحد مردود لما فيه من لزوم اعراب بين في
اسم واحد و هذه امرفوض في كلامهم بدليل انهم يهرجون عن جميع
بين الاعراب و بين دليل و هو علامة التشبيه و يلج على احدهما التشبيه
اليها فخذ قوتها فقالوا ديدي في ديدان و ديدون فكيف يسوعون
يلج بين اعراب بين في اسم واحد و الجواب عن قوله باعتبار الجار و الماضي
من ان حروف النداء فيه تشبيه بالعامل المحقق فكان المفروق مرفوعا

هذه في رفع اختلاف حكمها بهذا الطريق واما لزوم اعراب
في اسم واحد فاجوابه اي قولنا هذه والموصوف كشي واحد
لا عن جهة الحقيقة بل بطريق التشبيه من حيث ان بينهما امتزاجا
شديدا فمن حيث انهما كشي واحد اخذ حكم كلمة واحدة في الحكم
عاملها من حيث انهما في الحقيقة شيان لم يلزم من اما ذكر
من لزوم اعراب في اسم واحد كذا قال صاحب المعاليد و
قال صاحب الصواعق من روى باعمر الجواد قلنا انه عن البيت
المشهور الذي هو كما كتب ابن مائة وابن سعدى باكرم منك
باعمر الجواد فندس في اذ لا يصح الاحتياج للافتش في النصب
اذ يصح ان يقال ان العامل قد عمل في محل المنادى ^{النصب}
حيث كان متبعا وعمل في هذه النصب لفظا حيث كان متبعا
فيكون العامل فيهما واحد كما في ذهب اسم الدار قال
فارغا عن باب الرابع شرع الآن ان يبين الخامس فقال

الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة والنكر

المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه اي عا شي معين فان قلت
من الواجب علمه ان يتدبر الكلام في النكرة على السلام في المعرفة
لما ان النكرة سبق علم المعرفة كما عرفت في باب ما لا ينصرف
جوابه

فجاوبه ان العرب قد تغلبت المعرفة على النكرة في اللاحق فسمي
 زيد ورجل ضاكنين فيضيه على الحال ولا يرفع على الضمة تعلما
 تعلما الجانب المعرفة ورعاية لها واذا عرفت هذا
 فاعلم ان قوله ما وضع ليدل على شئ جنس شامل للمعرفة
 والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات لانها وضعت ليدل
 على شئ لكن لا بعينه واعى المعرفة تحت احد ما المضمون انا
 وانت باعترافين وعو الكاف في غلامك بالنصب والجر قال
 صاحب الضوء قالوا انه عبارة عن اسم ينظم الاشارة الى الحكم
 والنحو طلب او غير بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقدير او لافرق
 بين ضم المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحدا منهما نكرة نحو زيد ضربته
 فيكون معرفة كزيد لانه اعم من المعرفة لا يكون في هذا الكلام الا لزيد
 وكذا اذا قلت جاءني رجل ففرضته لان رجلا وان كان نكرة في
 اول كلامك الا انك لما ذكرتم فقد عرفت بعض التوفيق
 فصار اخبارك عنه بالمجئى من السبب الذى تقدر له عند
 السامع معرفة فاذا اذخرته فقلت ضربته كان ضم معرفة لما
 وانه زيد في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في
 في هذا الكلام قالوا واعرف انواء المعارف هو الضم لانها

حكمة وفيه البديهة والشيء وانما يفهم بعد ما عرف واعرف انواع الفهم
 فغير المتكلم ثم الى ما طلب ثم ما هو لغيره كما والسامى الاقلام الحسنة
 الحسنة العلم الخاص كزبد وعمرو وقالوا في تعريف العلم هو
 ما في عقله شيء بعينه غير متناول ما اشبهه بقولهم ما علق بشيء
 جنس شامل للمعرفة والنكرة وقولهم بعينه يخرج النكرة بقولهم
 غير متناول ما اشبهه بخرج سائر المعارف لان انت بحوران
 يخاطب به وندوهم والى غير ذلك وقوله الخاص احسن ازعم ان
 اوجع او نكر من الاعلام فان العلم اذا شئ اوجع او نكر قد زال
 عنه معنى العلمية ولذا يدل عليه في التعريف اذ انك لو قد
 تعرفه كالذي يدان والديون والثالث من اقسام المعارف
 ما فيه اي اسم لام التعريف للجنس ثم الاسم الذي دخل لام
 التعريف اما ان يكون المراد منه نفس الحقيقة فاللام حينئذ
 للجنس نحو الرجل فيه من المراهمة والفرس خير من الحمار والعسل
 حلوى والحل عاملي فان اللام فيها التعريف للحقيقة بمعنى
 ان هذه الحقيقة خير من تلك الحقيقة او يكون المراد منه فردا
 من افراد تلك الحقيقة فاللام للعدد وهو ما في اسم الله
 احد كما ان يذكر من كور انتم نكار ذلك المنكور معروفا كقوله
 نفع

يقع كالأرسا إلى فرعون وسولا فقصي فرعون الرسول وثا
 نيسها ان يكون للعمدة في الذهن كقولك ادخل السوق اذا
 بينك وبين مخاطبك سوق معهود نحو فعل الرجل كذا اذا
 بينك وبين مخاطبك رجل معهود والرابع من انواع المعارف
 البهيم وهو ما كان مستقفا للامارة الى غير المعظم والمخاطب
 من غير شرط سبق ذكره وهو اى البهيم شيئا لا لايع من
 ان يكون مستغنيا عن الجلاء اولاولا اول اسماء الالات
 كهذا وهو ولاء والسا الموصولات كما الدنى والتى ومن
 وما فانه اى الموصولات لا تتم الاصلة وهى تلك الصلة
 احدى الجمل الاربع نحو باءنى الدنى ابوه منطلق او خرج
 ابوه او في الدار او ما ملك او ان يكرمنى اكرمه وانما التزم
 ان يكون الصلة جملة اذ في كونها مفردة تقريبا من علم الموصول
 في مواضع كثيرة لانك اذا قلت في جاءني الذي هو دند
 جاءني الذي دندونه هو لفظ او تقدير يلزم التعرّي لا التناء
 تقدير المضمرة في دند وبالتعري يقع التناوين الموصول
 والصلة فلا ينضم احداهما الى الآخر فيمتنع حصول الغرض و
 هو تكميل علم الموصول بفهم الصلة اليه كذا قال صاحب

ن ح

المتباينين وانما ثبت اليها ما تسميها بالانها اشبهت الحروف
 في عدم استقلالها واقتضارها الى السهلة والصفة وتعاين ان يقول
 ان هذه الالفاظ اذا كانت بنية كما ذكرنا فكيف قالوا في تشبيهها بهذا
 في الرفع ويهدين في غير الرفع كما قالوا جاء في مسلمات ورايت
 مسلمين وكذا اللذين والجواب عنه من وجهين الاول لانهم ان
 هذا ان ويهدين صفة اخرى موضوعه للجو والنصب كما انهم صاغوا الالفاظ
 في الاصل الثالث والدليل على ان هذا ان ويهدين ليسا يشتملان لهذا
 حذف الالف من هذا وعدم قلبها باء او واو الا يري انهم قلبوا الف
 عصى واوا والى رضى باء في عهوان ورحيان والجواب الثاني ان التشبيه
 من خواص الالفاظ فحيثما ازال شبه الحرف فيعود موعيا وعلى هذا ان
 النون يكون بدلا من الحركة والتسوية لانه لما صار موعيا بالتشبيه استحقها
 وان كان الواحد لا يستحقها ونظيره الحمد انك فالنون فيه عوض من
 الحركة والتسوية وان كان الواحد لا يستحق التسوية لعدم الانحراف
 والخامس من اقسام المعارف المضاف الى هذه الاربعة
 اضافة معنوية لانه لو اضيق الى احد بالفظية لم يعرف المضاف
 من المضاف اليه وتعريف المضاف الى واحد بما عاين حسب تعريف المضاف
 والتكرار ما شاء في امته اي في جماعته كرجل و فرس فانها ما شاعرا

في هذا مكررا وعلام الرضا وفضل
 في

في امتها الفصل الثاني في بيان التذكير والتأنيث اما المذكر فلهما
 مائيس فيه تاء التأنيث وهي اى تاء التأنيث الموقوفة عليها
 اى على التاء مائة واختر زبهد القيد عن التاء في اخت ونبت
 فان التاء فيهما ليس للتأنيث اذ الوقف عليها بالتاء يدل
 عن الواو والالف اى المذكر مائيس فيه ايضا الف التأنيث
 مقصورة كانت او معدودة نحو صلبى وبشرى ومحراء وحمراء
 واما المؤنث فهو ما فيه شئ من ذلك اى من تاء التأنيث
 ومن الف مقصورة كانت او معدودة ولم يذالها والفتى
 ولا فصاها بكلمة واحدة وهي هذى وانما اختلفت زيادة
 العلامة بالمؤنث ونج المذكر الى ذلك اذ الزيادة فرع للمحدود
 والمؤنث فرع المذكر فاسب ان يختص الفرع بالفرع والاصل
 بالاصل مثال ما فيه تاء التأنيث كقرفة ومثال ما فيه الالف
 المقصورة نحو صلبى ومثال ما فيه الالف المدودة نحو محراء اعلم ان
 الاولى ان يقدم المؤنث على المذكر لا يقال انما قدمت على المؤنث
 لان المذكر اصل والمؤنث فرع والاصل بالتقديم الى من الفرع
 لاننا نقول انما يكون ذلك ان لولى ان المراد منهما ذاتهما وانما
 المراد معهما وانما لان البحث في تفرعها والتفرع ليس بحسب الذات

سبب المجهول المجهول ومعلوم المؤنث يستدعي التقديم
لكون مفعول به وجوديا ومعلوم المذكر يستدعي التأخير لكون مفعول به
عدميا ولذا اختار صاحب اللب و ابن الجاحب وغيرهما من النحويين
بين يتقدم المؤنث على المذكر وهو اى المؤنث على ضربين حقيقي
بالرفع اما بالرفع البدلية واما الرفع فعلى ضربين المنداء والمخذوف
والاول اولى لعدم المؤدى الى الحذف بخلاف الرفع
اليه و هو اى المؤنث الحقيقى المخلوق اى ماله فرج كالمراه
والجلى والثانية وزئيب وهند وغير حقيقى بالرفع ايضا
وهو اى المؤنث غير الحقيقى اللفظى اى مالا يكون له فرج
بل يكون بناء التانيث فيه لفظا كالمظلمة او بالالى المعصورة
وذلك المسمى والمؤنث الحقيقى اقوى من المؤنث غير الحقيقى
يكون تانيث الاول تانيثا فى المعنى بخلاف المؤنث غير الحقيقى
اذ تانيث فى معناه ولذا اى ولاجل ان الحقيقى اقوا من غير
يهند و جاف طلع الشمس ويجوز تذكر الفعل فى الحقيقى ايضا
ايضا اذ افضل بينهما نحو حضرى العافى اليوم امرأة لا العاقل
اذ بعد عن عاملة ضعيف قوته فى استدعاء حقوق التاء الا اذا
كان المؤنث الحقيقى مفعولا لى يغلب فى اسماء الذكور نحو ديد

ان اعلم ان ذكر الجملة بعد المنقطعة الواقعة بعد الاستفهام لا ر
 لاجل حذف اللبس لانك لو لم نقل اسم عندك عمرو بل تقول اسم
 عمرو واللبس باسم المسئلة ولا يلبس بالجر فلم يكن ذكر الجملة لازما
 والسادس لا التي للنفي بعد الاثبات اي نفي ما وجب للاول
 خوفاً من ديد لا عمرو ولا يحيى بعد النفي لا تقول ما جاءني ديد لا عمرو
 لم توجب للاول شيئاً فتنبه السابع بل وهو موضوع
 للافتراب عن الاول والاثبات للثاني منقياً كان الاول او موجهاً
 مثال الموصي خوفاً من ديد بل عمرو ومثال المنفي ما جاءني ديد بل عمرو
 ففي الاول اخبرت عن المجيء الى ديد واشبهت بعمرو وفي الثاني وجهان
 احدهما ان يكون معناه بل فاقى عمرو هي للافتراب عن نفي مجيء ديد الى
 اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي لبيان
 من سبب البعد عن المجيء اقول لو قدس مثال المنفي لكان احرى
 نظراً الى قوة البدويع وهي اللق والشرع والتدريج والثامن لكن
 وهي وصفت للاستدراك بعد النفي اعلم ان لكن للاستدراك
 وهي اما ان تعطى المفرد او الجملة على الجملة فانه كان الاول كما نست
 بعد النفي لانها وضعت للمعاينة بين المعطوف والمعطوف عليه والنفي
 والاثبات فاذا اعطى المفرد لم يكن بعد ما نفي لان المفرد لم يكن نقياً

لم يكن بعد ما نفي وجب ان يكون قبلها نفي ليحصل المفارقة
بينهما نحو ما جاءني دني لكن عمر ومارايت دني لكن عمر واما ان
الثاني يجوز ان يكون بعد ما نفي وان لا يكون نحو قاسم دني لكن عمر و
لم يتم دني لكن عمر واما قاسم واذ انقرد لك فاعلم ان قوله للاستدراك
بعد النفي على اطلاقه ليس بحيد و الصواب ان يقول ولكن للاستدراك
بعد النفي ان كانت لعطف المفرد على المفرد والفرق بينهما ان
الاستدراك والافراب انك تبطل بالافراب الحكم السابق
نحو جاءني دني عمر فانك بالافراب تبطل الحكم السابق وهو المحكي
وانك بالاستدراك لا تبطل اي الحكم السابق نحو جاءني دني لكن
عمر وانك بالاستدراك لا تبطل الحكم السابق وهو عدم
المحكي والتاسع متى التي بمعنى الغاية خوف ضرب القوم متى دني
وقد بقوله بمعنى الغاية لانها لو كانت ابتداءية لا تكون عاطفة
وفلاستنا في العطف وينبغي ان يكون ما بعد ما يصلح وقوله
فيما قبله والفاء في قوله فلا يجوز جواب شرط محذوف تقدير الكلام
اذ ان الامر على قلنا فلا يجوز ان يقال جاءني القوم متى مما ركا
لا يجوز ان يقال جاءني مما ركا القوم وقوله لان الحمار لا يكون
من جنس القوم تعليل لقوله فلا يجوز وهذا غير مذكور في المتن
في
الكثرة

لغة النسخ وفي بعض ما ذكره فلذا اشرحناه الفصل الرابع في
 بيان الاعراب الالهية وغير الالهية الكلام مداره اى مدار
 كلام على ثلثة معان وفي قول الفاعلية والمفعولية والافا
 في الرفع والجر والتأويل وفي الجوار وفي الاوليه الجوف قد سبق
 بمره فالرفع في الاصل للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف
 اليه وذلك لان الفاعل اقوى من المفعول لانه غير مستغن عنه
 المفعول فلهذا يتم الكلام بدونه فاقصى الفاعل الذي هو
 بالرفع الذي هو اقوى الحركات لانه يحصل من الشفتين
 نتائج في النطق به الى تحريك عضوين والمفعول الذي هو
 بالنصب الذي هو فلهذا واما المضاف اليه فانه ما بينهما
 فاعل في المعنى مرة والمفعول فيه كما اخرى فاختص بالجر الذي
 متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحركات سلوفا
 لم يبق التوافق وملكوى ذلك اى من الفاعل والمفعول

فمن جهة كونه مسند اليه واما الثاني فن جهة كونه جزءا ثانيا
بالجمله كالفاعل والثانيان وهو ملحق بالفاعل من حيث انه جزء
من الجمله والثالث اسم كان وهو ايضا ملحق به من حيث انه مسند
اليه كالفاعل والرابع اسم ما والايتين بمعنى ليس والخاص
لا التي لتي الجنس ومثبه بخبر ليس ومثبه بالفاعل نحو لا رجل
من جهة كونه جزءا ثانيا من الجمله والمفعول خمسة الاول المفعول
المطلق والثاني المفعول به والثالث المفعول فيه والرابع المفعول
والخاص المفعول معه وقدم تحميصه والملحق بها المفعول
سبعة الحال والتمية والمستثنى المنصوب فانها ملحقه بالمفعول
في كونها فضله وقيد المستثنى بالمنصوب لانه لو كان
او مجرورا لا يكون ملحقا به وخبر كان اى من الجمله الملحقه
بالمفعول خبر كان وملحوظ من حيث انه يجر بعد المفعول
اسم ان واسم لا اليه لتي الجنس فانها مثبها

